الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الواد university of eloied

قسم العلوم الاجتماعية

عنوان المطبوعة:

المقياس: مقياس اقتصاديات التربية

التخصص: علم اجتماع التربية

المستوى: ماستر2

اسم ولقب المؤلف:د/ الأسود منال

القسم: العلوم الاجتماعية

الكلية: العلوم الاجتماعية والانسانية

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمان الرحيم

محتويات المطبوعة:

تمهيد

1-ماهية اقتصاديات التعليم

2-اهمية ومجالات وابعاد اقتصاديات التعليم

3-نظريات اقتصاديات التعليم

4- التعليم والتنمية المستدامة

5-التمويل وأنواعه

6-الكلفة والتكلفة في التعليم

7-العائد في التعليم

8-التخطيط التربوي

9-الهدر التربوي

خاتمة

قائمة المراجع .

التعريف بالمقياس:

يُعنى مقياس **اقتصاديات التعليم** بدراسة العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية، حيث يهدف إلى توضيح دور التعليم كأداة رئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز رأس المال البشري. يتناول هذا المقياس تحليل التكاليف والعوائد المرتبطة بالاستثمار في التعليم، سواء كانت تكاليف مباشرة مثل الإنفاق على البنية التحتية والموارد البشرية، أو تكاليف غير مباشرة مثل الوقت المستغرق في التعليم. كما يركز على دراسة كفاءة الأنظمة التعليمية من حيث توزيع الموارد وتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف الممكنة. ويسعى هذا المقياس إلى تحليل تأثير السياسات التعليمية على سوق العمل والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تقدير العائد الاجتماعي للتعليم في تحسين الصحة العامة، تقليل معدلات الجريمة، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. كما يهتم بدراسة قضايا تمويل التعليم من مصادر حكومية أو خاصة، مع التركيز على تحقيق العدالة في توزيع الموارد وضمان تكافؤ الفرص التعليمية. في النهاية، يهدف المقياس إلى تقديم توصيات تسهم في تطوير السياسات التعليمية، بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل وتحقيق التنمية المستدامة.

تمهيد:

يُعَدُّ التعليم من أبرز الأسس التي تقوم عليها نهضة الشعوب وتقدُّم الأمم، حيث يُسهِم في بناء الإنسان وتطوير قدراته، ليُصبح عنصرًا فاعلًا في عملية التنمية المستدامة. فالتعليم لا يقتصر على نقل المعارف أو تنمية المهارات فقط، بل يتجاوز ذلك ليُشكِّل الوعي، ويُعزز من القيم الإنسانية والاجتماعية، ويُعِد الأفراد للمشاركة بفاعلية في مختلف مجالات الحياة. في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، برزت **اقتصاديات التربية** كأحد الفروع المهمة التي تربط بين التعليم والنمو الاقتصادي، حيث يُعنى هذا المجال بدراسة كيفية استخدام الموارد المحدودة في العملية التعليمية بشكل فعّال لتحقيق أعلى عائد ممكن على المستويين الفردي والمجتمعي.

يُركِّز هذا التخصص على فهم العلاقة بين الاستثمار في التعليم والتنمية الاقتصادية، من خلال تحليل التكاليف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالعملية التعليمية، مقابل الفوائد المادية والمعنوية التي يجنيها الأفراد والمجتمعات على المدى الطويل. فالتعليم يُعتبر استثمارًا طويل الأجل في **رأس المال البشري**، حيث يُسهم في تحسين مهارات الأفراد وزيادة إنتاجيتهم، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة الدخل القومي، وتعزيز القدرة التنافسية للدول في الأسواق العالمية.

إلى جانب ذلك، يهتم **اقتصاديات التربية** بتحليل السياسات التعليمية وأثرها على تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يُعد التعليم أداة رئيسية لتقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد. فالتعليم يفتح آفاقًا جديدة للفرص المتكافئة، ويسهم في تمكين الفئات المهمشة، ويُعزز من مبدأ تكافؤ الفرص، ما يُساعد في بناء مجتمع أكثر عدالة واستقرارًا. كما يُلقي هذا المجال الضوء على قضايا تمويل التعليم، من حيث مصادر التمويل وآليات توزيع الموارد، ودور كل من القطاعين العام والخاص في دعم العملية التعليمية، مع التركيز على كيفية تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام هذه الموارد.

علاوة على ذلك، يتناول هذا المجال العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة، حيث يُعد التعليم أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأهداف العالمية للتنمية

المستدامة، مثل القضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل. من خلال التعليم، يمكن بناء مجتمع قادر على مواجهة التحديات البيئية والتكنولوجية والاقتصادية، وتطوير مهارات الأفراد بما يتناسب مع متطلبات العصر الحديث.

إن فهم **اقتصاديات التربية** يُعَدُّ أمرًا بالغ الأهمية في ظل ما يشهده العالم من تطورات متسارعة وتغيرات جذرية في أسواق العمل، إذ يُمكِّن صناع القرار من تطوير السياسات التعليمية وفقًا لأولويات التنمية الوطنية. التعليم لم يعد مجرد وسيلة لإعداد الأفراد للوظائف التقليدية، بل أصبح أداة استراتيجية لتطوير الابتكار والإبداع، ودعم البحث العلمي، وبناء اقتصاد قائم على المعرفة.

وفي هذا الإطار، تهدف دراسة **اقتصاديات التربية** إلى تزويدنا بفهم عميق حول كيفية توجيه الموارد بطريقة تحقق الكفاءة والعدالة، وتُسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. إذ يُعد الاستثمار في التعليم استثمارًا في المستقبل، فهو ليس فقط وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية آنية، بل هو الضامن الأساسي لاستمرارية التقدم الاجتماعي والثقافي، وبناء مجتمع قادر على التكيف مع متغيرات العصر والتنافس في الاقتصاد العالمي.

اهداف المحاضرة الاولى

فهم مفهوم اقتصاديات التعليم كعلم يربط بين التعليم والاقتصاد

اسئلة الدخول للمحاضرة الاولى:

1. ما الذي تتوقع أن تتعلمه من محاضرة اليوم عن اقتصاديات التعليم؟
2. كيف ترى العلاقة بين التعليم والاقتصاد في مجتمعك؟
3. برأيك، هل الاستثمار في التعليم يمكن أن يؤثر على التنمية الاقتصادية؟ كيف؟

- **الإطار ألمفاهيمي لاقتصاديات التعليم**

أصبحت اقتصاديات التعليم تمثل أحد موضوعات الرئيسية في مجال

علم الاقتصاد وكذلك لدى المتخصصين في علم التربية وأصبح هذا الاهتمام يمثل موضوع دراسة قائمة بذاتها، حيث أن هذا العنصر ليس بوليد الساعة فهو له جذور تاريخية قديمة تطور بتطور الحياة الاقتصادية وظهرت أهميته مع ظهور القضايا المعاصرة و التي ترتبط بعامل جوهري يتمثل في الرأسمال البشري ومن خلال المبحث هذا سنتطرق إلى اقتصاديات التعليم من حيث المفهوم؛ أبعاده وأهميته؛ مع تسليط الضوء على المحرك الرئيسي للحياة البشرية.

مفهوم اقتصاديات التعليم و مراحل التطور:

زاد الاهتمام بعلم اقتصاديات التعليم في العصر الحالي مع تقدم الذي يلحظه الزمن، فقد مر بعدة مراحل جعله يصل إلى هذا القدر من الاهتمام.

1:مفهوم اقتصاديات التعليم مصطلح اقتصاديات التعليم يحتوي على شقين الأول يتمثل في الاقتصاد والثاني يتمثل في التعليم ولذا سنتطرق لكل شق على حدا.

*تعريف مصطلح الاقتصاد:

لغة: هو من مصدر اقتصد و يأتي بمعنى الادخار وعدم التبذير، حيث يقال " اقتصد الشخص في النفقة أي توسط في إنفاقه ولم يمسك في نفقته وكان بين هاتين حالتين وبالتالي هو التوسط والاستقامة فيما بين الإفراط والتفريط.

حيث اشتقت الكلمة اقتصاد من كلمة إغريقية قديمة تعني تدبير الشؤون المنزل ،إذ يقوم مسير المنزل بجلب المنافع الاقتصادية والقيام بخدمات ليتمتع جميع أفراد المنزل بما هو متاح لهم من منفعة.

اصطلاحا : تعددت التعاريف اصطلاحا وهي تدور حول معاني وأفكار التالية:

-علم يدرس العلاقة بين حاجات الإنسان وموارده لتحقيق أكبر قدر

من إشباع هذه الحاجات بالاستخدام الأمثل لهذه الموارد[1].
-علم يدرس اتجاهات الإنسان في استغلال الموارد النادرة لإشباع حاجاته[2] .

- علم يختص بتطبيق نوع من أنواع الدراسات المعرفة سلوك الفرد والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمجالات الاستهلاكية و الإنتاجية باستخدام الموارد المتاحة لإشباع الحاجات المختلفة.
-ويمكن تعريفه بشكل عام على أنه الطريقة المستخدمة لتنظيم عمل مجالات مختلفة مثل الصناعة والتجارة والاستثمار الأموال.

*تعريف مصطلح التعليم:
أول ما يبادر إلى ذهننا عند قولنا مصطلح التعليم ثلاث كلمات التعلم؛ التعليم؛ التربية، ولذا سوف نتطرق لثلاث لمعرفة الفارق.

التعلم:
لغة: يقال "علمه الشيء تعليما ،فتعلم"، و يقال أيضا : " تعلم بمعنى أعلم ."[3]

اصطلاحا: إن التعلم عملية خاصة بالتلميذ الذي يسعى إلى اكتساب المعارف والمهارات المختلفة من خلال النشاطات التي يقوم بممارستها، فهذه العملية ناتجة عن مجموعة مختلفة ومتنوعة من السلوكيات التي تساعد على اكتساب العمليات المعرفية.
حيث يعرفه" Guilford " بأنه "التغير الدائم أو الثابت نسبيا في سلوك الفرد الناتج عن استشارة ما[4]."
هذا يعني أن التعلم هو سلسلة من التغيرات في سلوك الإنسان، وهو عبارة عن تعديل في السلوك عن طريق الخبرة التي يتلقاها ؛إذن التعلم هو مجموعة من المعارف و المهارات التي اكتسبها المتعلم مقابل جهد يبذله، وهو من أهم الأسس التي تقوم عليها الحياة فهو مستمر باستمرارها فهو

---

[1] لعنتيري دنيه,قيشي فاطمة الزهراء,اقتصاديات التعليم واثرها على التنمية الاجتماعية جمهورية فنلندا نموذجا,مذكرة ماستر,تخصص اقتصاديات العمل,جامعة ابن خلدون,تيارت,2022,ص03

[2] عبد الله زاهي الراشدان، **اقتصاديات التعليم** ، الطبعة الثالثة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ،2015ص. 31

[3] سمية قيرع، وايمان حمراوي ، **أهمية التعليم الإلكتروني في تعلم العربية المرحلة الثانوية السنة الثالثة نموذجا**، مذكرة ماستر ،تخصص ليسانيات تطبيقية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ،2020ص.10

[4] المرجع نفسه,ص10

عملية بناء وتجديد للمعرفة والخبرة ؛ولكن التعلم لا يأتي من عدم فلا بد من مصدر يستمد منه المعرفة و أساس يرتكز عليه ألا وهو" التعليم."

التعليم:

لغويا:أصله هو فعل "عَلَمَ"، و مضارعه "يُعَلِمُ"،ويقال"عَلَّم الفرد أي جعله يعلم أو يدرك أو يعرف .ومن قوله تعالى:« وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين» البقرة 31.

اصطلاحا: عرفته الأكاديمية العربية البريطانية "هو عملية منظمة يتم من خلالها إكساب المتعلم الأسس البنائية العامة للمعرفة بطريقة مقصودة ومنظمة ومحددة الأهداف.

-ويعرف كذلك بأنه عملية يتم من خلالها بناء الفرد ومحو الأمية في المجتمع؛وهو المحرك الأساسي في تطور الحضارات ومحور قياس و تطور المجتمعات، بحيث أنها تقاس بنسبة المتعلمين بها، وكذلك أنه مصطلح يطلق على العملية التي تجعل الفرد يتعلم علما محددا أو صنعة معينة.

إذن التعليم هو عملية مقصودة أو غير مقصودة؛ مخطط لها أو غير مخطط لها وتتم من قبل المعلم أو غيره تؤدي في نهاية إلى التعلم واكتساب للخبرات والمهارات والمعارف المختلفة[1].

التربية:

لغويا : تعني النمو و الزيادة وهي من فعل ربا الشيء،فجاء في القرآن الكريم " يمحق الله الربا و يربي الصدقات ."الآية 276من سورة البقرة.

اصطلاحا :كلمة التربية هي لاتينية الأصل educatioو تعني التغذي ، nourienهذه التغذية مبنية على مجموعة من المعارف كالإرث الاجتماعي و الإنساني و يقصد بها مجموع المعارف المكتسبة خلال الحياة الفرد من الولادة إلى الوفاة ،فتعرف على أنها:

- " كل ما يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إقراب الفرد من

[1] سمية قيرع، وايمان حمراوي، المرجع السابق ، ص. 12

الكمال بما فيها الظواهر الطبيعية أي المناخ و التربية" [1].

-بينما يعرفها Durkheim "على أنها العمل الذي يقوم به الأجيال الناضجة لنشأة الأجيال الصاعدة وأدخل العنصر المادي كعامل أساسي في عملية التربية فأعتبرها تنشئة اجتماعية منظمة للأفراد[2].

من خلال الآراء والمناهج نجد نظرتين:

•هناك من يقول أن هناك اختلاف بين مصطلح التربية و مصطلح التعليم ،حيث اعتبر الباحث(Renon)1981 أن التربية هي من وظائف المنزل، فأي جهد يبذل لتطوير سلوك الفرد داخل المنزل هو عبارة عن تربية ،أما التعليم فهو يكتسب في مكان مخصص له مثل قاعات الدراسة،

ويرى(Georges)1973 أن التربية هي تكوين لشخصية الفرد أي السلوك، أما التعليم فهو لتنمية الجانب العقلي للفرد أي الذاكرة و الذكاء واكتساب معارف عقلية جديدة.

•لكن هناك من يربطهما ببعض مثال في مدرسنا يرتبط مصطلح التعليم بالتربية و يقال التربية والتعليم وكل منها يكمل الأخر.

*تعريف الشامل لاقتصاديات التعليم:

عرفت على أنها: [3]

-وعرفه درويش 2016على أنه:" اختلاف وجهات النظر و تخصصات وينطبق ذلك على العلوم كافة الاجتماعية التي يعد علم اقتصاديات التعليم أحد فروعها، فنجد البعض يعرفه بدلالة التكلفة و البعض يعرفه بدلالة العائد التعليمي سواءا كان اقتصاديا أو اجتماعيا أو نفسيا."

-و عرفه ألبي 2006على أنه: " البديل من البرامج التعليمية الذي يحقق الأهداف التعليمية بأعلى منفعة مع مراعاة انسجامها مع البيئة والكفاية التمويلية لها لضمان أعلى مردود بأقل تكلفة ممكنة."

-عرفها قاموس ويستر بأنها: "عملية تدريب وتنمية المعرفة و المهارة و

---

[1] بن ونيسة ليلى ، اقتصاديات وسياسات التعليم ، **محاضرات موجهة للسنة الثانية ماستر اقتصاديات العمل** ، جامعة مصطفى اسطنبولي
معسكر ، كلية العلوم اقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير، ، 2019-2020ص ص 10-11

[2] Émile Durkheim, **Éducation et Sociologie**, Edition Dix ,Quadrige, France, 2013,Page 55.

[3] تغريد قاسم محمد أيوب تراب ، اقتصاديات التعليم و أثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، العدد ،26المجلد ، 2021ص 69

الفكر و الخلق عن طريق التربية النفسية."

-وعرفها قاموس التربية اقتصاديات التعليم أنها: دراسة اقتصاديات الموارد البشرية و التربية المخططة في ضوء الأهداف الاقتصادية و تحليل القيمة الاقتصادية للعملية التربوية من حيث التكلفة و العائد.

-تعريف كون: هي دراسة لكيفيات قيام الأفراد والمجتمعات باستخدام النقود أو دونها من أجل توظيف الموارد الإنتاجية المحددة أو النادرة ولاسيما من خلال التعليم الرسمي لإنتاج المتواصل عبر الزمن لأنواع متعددة من التدريب ،و تنمية المعارف و المهارات و الأفكار و الشخصية و توزيعها في الوقت الحاضر و المستقبل بين أفراد المجتمع وجماعاته المختلفة، حيث حدد كون جوانب المتعلقة باقتصاديات التعليم هي:

•عملية إنتاج التعليم؛

•توزيع التعليم بين الأفراد و الجماعات المتنافسة؛

•كمية الأموال التي يجب أن ينفقها المجتمع على الأنشطة التربوية وأي نوع منها التي يجب

اختيارها[1].

-من خلال تعاريف سابقة يمكن تعريفه على أنها: هو ذلك الذي يدرس كيفية تلقي المهارات و المعارف و الخبرات الجديدة و تنميتها عن طريق التعليم مع استغلال الموارد النادرة لإنتاج مختلف أنماط التعليم بمراعاة تجانب اقتصاد في النفقات والعوائد و الكفاءة الإنتاجية ودور العلم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

2-نشأة ومراحل تطور اقتصاديات التعليم

*نشأة اقتصاديات التعليم : يندرج علم اقتصاديات التعليم تحت ضمن العلوم الاجتماعية والتي تتسم باختلاف وجهات نظر العلماء فيها، حيث كان كل عالم يركز على جانب معين ،فالبعض كان يركز على تكلفة التعليم ويعرفه بدلالة التكلفة، والأخر يركز على عائد التعليم والعائد النفسي على الخصوص، وللإشارة فإن علم اقتصاديات التعليم كان في البداية محط اهتمام علماء الاقتصاد ومن ثم أصبح محط اهتمام علماء التربية، ونتيجة

[1] لعنتيري دنيه,قيشي فاطمة الزهراء,المرجع السابق,ص06

الاختلاف الكبير بيم مجال الاقتصاد ومجال التربية، حيث أن علماء الاقتصاد يركزون على الجوانب المادية بينما التربية على الجوانب النفسية والاجتماعية ولذا اختلفت التعاريف ولكن نشأة هذا العلم هو نتيجة تفاعل بين علم الاقتصاد وعلم التربية [1]، لكن هناك شبه إجماع بين العديد من المتخصصين على أن بداية الستينات من القرن العشرين هي بداية هذا العلم وقد عرف باسم اقتصاديات التعليم في سنة 1960على يد تيودور شولتز، على الرغم من جذوره التاريخية البعيدة التي تمتد إلى أيام أفلاطون و بعض حكماء الصين قبل الميلاد ،فقد أشار أحد حكماء الصين القدماء إلى أفضلية الاستثمار في البشر من خلال التعليم بالمقارنة بأوجه الاستثمارات المادية الأخرى ،حيث أوضح أن الحبوب التي يزرعها الإنسان مرة يحصدها مرة، والشجرة التي يغرسها ربما يقطفها عشرة مرات أما إذا علمنا الشعب فسنحصد مائة مرة.

وفي القرن الثامن الهجري كان ابن خلدون يركز على تنظيم التعليم، وعلى القوى الثقافية المؤثرة فيه، ففي مقدمته المشهورة هناك فصلا عنوانه " في أن الصنائع تكسب صاحبها عملا "، فهو يبين أن الصنائع من متطلبات الحاضرة وأن الصنائع لابدى لها من العلم وهو يضيف فيها (الصنائع) الشيء الكثير، وهذه نظرة إلى التعليم كوسيلة من وسائل كسب الرزق لم تطغى على قيمته المعنوية وإلى النظرة إليه كلذة عقلية وكمطلب مقصود لذاته، ولقد حظي التعليم منذ القدم باهتمام العديد من المتخصصين البارزين في الاقتصاد أمثال آدم سميث ،وألفريد مارشال، وجون ستيوارث ميل وغيرهم فلقد ركزوا على أهمية نمو المعارف و المهارات البشرية من خلال العمليات التربوية وألمحوا إلى أن ذلك يساهم في زيادة إنتاجية و تنمية الاقتصاد[2] ،2وعلى الرغم من هذه الجذور البعيدة إلا أن هذا المجال باعتباره علما له نظرياته و مجالاته المميزة والجديدة بالدراسة لم يتضح إلا حديثا.

*مراحل تطور اقتصاديات التعليم:

يمكن تقسيم هذه المراحل إلى ثلاثة تمثلت في:

---

[1] تغريد قاسم محمد أيوب تراب ، المرجع السابق ، ص68

[2] لعنتيري دنيه,قيشي فاطمة الزهراء,المرجع السابق,ص7

-مرحلة الأولى :مرحلة التمهيدية لعلم اقتصاديات التعليم

يعتبر آدم سميث من أشار إلى اقتصاديات التعليم من خلال ملاحظات التي أبداها العالم وذلك من خلال كتابه "ثروة الأمم " سنة ،1776وكانت نظرته للتعليم من منظور اجتماعي اقتصادي، حيث شكلت ملاحظاته الأساس الذي انطلق منه الكلاسيك و توصل إلى أن الجهد الإنساني هو جوهر كل الثروات و من أهم أفكاره:

- بوضوح اعتبر التعليم و التدريب صورة تراكم رأسمال البشري واستثمار مفيد للفرد و المجتمع.
- لاحظ أن التعليم من أهم عوامل تفاوت الدخل.
- أدرك العلاقة بين طبيعة النظام التعليمي والتقدم الصناعي حيث أرجع التقدم الأستكلندي إلى نظامها التعليمي.
- التعليم سلعة سياسية واجتماعية تساهم في منع الفوضى و الانحلال الخلقي والرشوة وحفظ الديمقراطية.

يؤيد أدم سميث تدخل الدولة في قطاع التعليم و لكن فقط من جانب التمويل أما التسيير فيفضل للقطاع الخاص [1]، ويرى أن الدولة مسؤولة أخلاقيا عن ضمان حق الفرد في التعلم وأن وجود التنافس في المؤسسات التعليمية يضمن ارتفاع الجودة والكفاءة المقدمة، حيث اتفق معه عالم ديفيد هيوم في ذات الوقت حول التمويل و التخلص من احتكار الكنائس للتعليم،و اختلف معه العالم جون شوارات ميل حول إخضاع التعليم بشكل كامل للقطاع الخاص.والاقتصادي البريطاني ألفريد مارشال الأكثر الاقتصاديين تأثيرا في عصره والمشهور بكتابه «مبادئ الاقتصاد،1980«يعتبر نقطة تحول في مجال دراسة القيمة الاقتصادية للتعليم فنقلت أراءوه حول التعليم من عامل خارجيا في النمو الاقتصادي إلى كونه عامل من عوامل المباشرة[2] ، حيث تطرق ألفريد إلى مسألة التعليم في كتابه الشهير "مبادئ علم الاقتصاد " أثناء معالجته

---

[1] صلعة سمية، **اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية** ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، ،2016ص61

[2] لعنتيري دنيه,قيشي فاطمة الزهراء,المرجع السابق,ص08

لموضوعي التدريب الصناعي وتوزيع الدخل عبر عن أهمية التعليم بوصفه "استثمارا قوميا"وكانت أهم أفكاره:

- قام بتحليل وظائف التعليم وطرق تمويله في كتابه " التجارة و الصناعة "؛
- أكد مارشال على وجود علاقة قوية بين التعليم والإنتاج من خلال وصفه للمعرفة أنها أكثر عوامل الإنتاج قوة لدى البشر[1].

كذلك أراء كارل ماركسال الذي له فكر السياسي وفلسفي بفضله كان له تأثير هائل على التاريخ الفكري والاقتصادي العالمي ومن بين أفكاره تلك التي توحي بقناعة الشديدة بدور التعليم والتدريب في تحديد مستقبل الأمم ومن أهم أفكاره:

- ✓ القيمة السلعية لقوة عمل مركب تعادل ضعف القيمة السلعية لقوة عمل طبيعية على أساس أن التعليم مصدر للفعالية و الدخل الأمثل؛
- ✓ مستوى الدخل مرتبط بمستوى التكوين (العليم – التدريب) وأن العمال المؤهلين هم أقل عرضة للبطالة. [2]

وفي سنة 1956قدم الاقتصادي الأمريكي روبر سولو نظريته في النمو الاقتصادي والتي كان لها الفضل بروز اسمه ، من خلال دراسته لنمو الإنتاج الزراعي الأمريكي ودراسة أسباب تضاعف إنتاجية الفرد في الساعة وفي الدراستين كان التعليم سببا مؤثرا، حيث يقال أن الولادة الحقيقية لحقل اقتصاديات التعليم كانت على يده رغم أن هناك تلميحات في هذا المجال قبله كما ذكرنا، وفي عام 1959قام اوكروست بعمل دراسة في الترويج عن عوامل زيادة الإنتاج و توصل إلى أن الزيادة في الرأسمال وكمية العمل تؤدي إلى زيادة الإنتاجية بينما تحسين أداء العمال يؤدي إلى زيادة الإنتاجية بشكل أكبر. [3]

-المرحلة الثانية :مرحلة ميلاد و تطور اقتصاديات التعليم

مرحلة تعتبر كمرحلة تطور اقتصاديات التعليم و اعتبرت المرحلة

---

[1] صلعة سمية، مرجع السابق ،ص62

[2] المرجع نفسه ، ص63

[3] لعنتيري دنيه,قيشي فاطمة الزهراء,المرجع السابق,ص9

الصريحة لميلاده وذلك خلال سنة 1960بعد الخطاب الذي قام به تيودور شولتز بمناسبة توليه رئاسة الجمعية الاقتصادية الأمريكية و الذي ركز فيه على تأثير الرأسمال البشري في التنمية الاقتصادية وشهدت هذه المرحلة نمو في حركة البحث العلمي بداية من تيودور و بعدها جاري بيكر سنة 1962و دينسون 1962و هارسون عام ، 1964وعبدالله الديم وحامد عامر في الوطن العربي وغيرهم.

واعتبرت الفترة من 1960إلى 1970المرحلة التي تبلور فيها هذا الحقل و تطورت فيها الدراسات و الأبحاث التطبيقية و هناك من يسميها مرحلة الحماس ،بحيث ذكر تيودور شولتز أن الزيادة في النمو الاقتصادي الأمريكي خلال الفترة 1929و 1957تعود إلى التعليم اليد العاملة[1]

وجاءت نظرية الاقتصادي سبنسر التي ترى أن صاحب العمل لا يستطيع تحديد مستوى إنتاجية الفرد عند توظيفه في بادئ الأمر ولذلك يعتمد في البداية على العمر و نوع الجنس و التعليم[2] ، كما أن سلم الأجور يرتفع بارتفاع مستوى التأهيل أي حسب درجات التعلم.

-المرحلة الثالثة :نحو مفهوم مختلف لاقتصاديات التعليم

باعتبار اقتصاديات العمل علم يبحث في طرق المثلى لاستخدام الموارد التعليمية ماليا وبشريا وتكنولوجيا من أجل تكوين البشر عبر الزمن، ولذلك هناك التزام أخلاقي بأن المجتمع الدولي والحكومات المختلفة لا تعمل فقط على نشر التعليم بل وأيضا المثابرة المستمرة على تجديد النظم التعليمية وتطويرها حتى تتمكن الأجيال القادمة من مواجهة تحديات المعرفة المستقبلية التي سوف تفرضها عليهم التغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية متسارعة التي تمثل ثورة هائلة في تاريخ البشري وبالتالي وضع سياسات ونظم تعليمية قادرة على إعداد أجيال تساير الأوضاع المتجددة بكل متطلباتها المتغيرة، فالعالم يتطور من كل جوانب الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .....الخ ،ولذلك تسعى الدول جاهدة نحو بناء نظام تعليمي يعمل على استثمار أفضل وفعال للمعرفة باعتبار أن الاستثمار المعرفي هو جواز المرور عبر الزمن، ومن لا يملك

---

[1] صلعة سمية، المرجع السابق ، ص64

[2] لعنتيري دنيه,قيشي فاطمة الزهراء,المرجع السابق ,ص9

هذا الجواز لن يسمح له بالمرور ومواكبة التقدم والتطور ولذا فان التعليم في الوقت الحاضر هو بهدف الاستثمار[1] و لتعرف على سماته سنتطرق لها في المطلب الموالي.

أسئلة الخروج (بعد المحاضرة):

1. كيف تعرّف اقتصاديات التربية بناءً على ما تعلمته؟
2. اذكر مثالاً واحداً يوضح العلاقة بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي.
3. ما هو أهم مفهوم أو فكرة جديدة اكتسبتها من هذه المحاضرة؟
4. كيف يمكن أن تسهم التربية في تحسين فرص العمل؟
5. هل لديك سؤال أو فكرة ترغب في مناقشتها بشكل أعمق حول موضوع اقتصاديات التربية؟

المحاضرة الثانية:اهمية وابعاد ومجالات اقتصاديات التعليم

اهداف المحاضرة:

- تعريف الطلاب بمفهوم اقتصاديات التربية وتوضيح العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي.
- تسليط الضوء على أهمية اقتصاديات التربية في دعم التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية.
- تحديد مجالات اقتصاديات التربية المختلفة، مثل تمويل التعليم، العائد الاقتصادي للتعليم، ودوره في تطوير رأس المال البشري.
-شرح الأبعاد الأساسية لاقتصاديات التربية، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تنموية.
-تحليل تأثير السياسات التعليمية على الاقتصاد الوطني وسبل تحقيق الكفاءة في توزيع الموارد التعليمية.

اسئلة الدخول للمحاضرة:

1. ما الذي تعنيه لكم عبارة "التعليم استثمار اقتصادي"؟

---

[1] نواف العدواني، **اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر وتوزيع، عمان، الأردن، 2007,ص 263

2. في رأيكم، كيف يمكن للتعليم أن يسهم في تحسين مستوى الدخل الفردي؟
3. ما هي العلاقة التي قد تربط بين جودة التعليم والنمو الاقتصادي لدولة ما؟
4. هل تعتقدون أن التعليم يمكن أن يُقلل من الفجوات الاجتماعية بين الأفراد؟ لماذا؟
5. ما هي المجالات التي تعتقدون أن التعليم يمكن أن يؤثر عليها بشكل مباشر؟

اهمية اقتصاديات التربية:

أهمية اقتصاديات التعليم.

ازداد الاهتمام بعلم اقتصاديات التعليم وذلك مع تزايد الحاجة إلى هذا العلم نتيجة للتقدم الكبير في مجال التكنولوجيا المعلومات، والذي أدى إلى حدوث تغيرات جذرية واسعة في أساليب الحياة المعاصرة، بحيث يوصف المجتمع المتقدم بأنه مجتمع المعلومات التي تتدفق فيه المعلومات بسهولة وغزارة ويمكن الحصول عليها من مصادر متعددة ومختلفة من دون تكاليف، فقد أصبحت المعرفة والإبداع سمات المجتمعات المتقدمة وعنصرا مهما في المجال أنشطة الاقتصادية، فقد أصبح تعليم الجيد رمزا للتقدم والتطور، وتختلف درجات الاستفادة منه حسب منهج كل دولة وعائده بحسب طريقة الاستفادة منه فقد أصبح العالم المتقدم يعمل على إنتاج المعرفة وتسويقها وتصبح

بذلك مصدرا اقتصاديا رئيسيا، على عكس المجتمعات النامية ومن هنا برزت أهمية اقتصاديات التعليم ونذكربعض منها[1] :

-إسهام التعليم في التنمية الاقتصادية المستدامة .

-تزويد صانع القرار بتكلفة التعليم بمراحله المختلفة و بالتالي توازن العرض و الطلب .

-القيام بجراء المقارنة بين العائد الاقتصادي من التعليم ومن مشروعات الاستثمارية .

---

[1] ناجية سليمان عبد الله و أ. كريم عايش، واقع اقتصاد المعرفة في منظومة التعليم و البحث العلمي في ضوء استراتجيات التنمية المستدامة
بالدول العربية، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا /برلين**، 2021، ص110

-يوضح العلاقة الإنفاق العالي باعتباره أخر مراحل التعليم وسوق العمل وسياسة الأجور في الدولة .
-تعزيز الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع وذلك عن طريق معرفة أهمية التعليم ومحو الأمية .
-تفعيل الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص ،وذلك بتشجيع المشاريع الخاصة وإنجاح مفاهيم المقاولاتية ودورها في مساهمة في رفع الاقتصاد العام مع ترسيخ فكرة العلاقة التكاملية بين القطاعين العام والخاص لدى الطلاب .
-تفعيل العقل البشري نحو التنمية ومسايرة الحياة المعاصرة ومحاربة الفقر والبطالة.

ابعاد اقتصاديات التعليم:

2باعتبار أن الاستثمار في التعليم يكون على الرأسمال البشري ويعتبر هذا الأخير المحرك لباقي المجالات وكلما زادت مؤهلاته قلت تكاليف و ربح الوقت نحو التطور.ولذا نجد أن اقتصاديات التعليم ارتكزت على أبعاد أهمها: [1]

الكلفة: هي الأموال المنفقة على الخدمات التعليمية لتحقيق الأهداف المحددة، حيث أن معدلات تكلفة البرامج التعليمية يجب أن تسمح بتقدير ما سوف يحدث حينما يرتقي النظام من حيث الكيف مثلما ينمو من حيث الكم لترتفع نوعية مدخلات على أمل أن تزداد إنتاجية ولهذا كلفته ولا يمكن وضع برامج التغير النوعي باستخدام أساليب للكلفة غير دقيقة.

الفائدة: نتطرق لها من ناحية العائد الاقتصادي والذي يقصد به أسلوب تحليل الكلفة العائد قياس النتائج من منطلق القيمة والتي تمثل العائد المادي الذي ينتج عن الخدمات التعليمية المشار إليها سابقا،سواء كان المستفيد هو الفرد أو المجتمع بشكل عام، فكل عمل يقوم به الفرد عائد مادي أو معنوي يعود للفرد نفسه أو لغيره من الأفراد أو المؤسسات أو المجتمع بصفة عامة، وحسب التقديرات العالمية فإن العائد من رأس المال البشري يفوق العائد من رأس المال المادي بثلاثة أضعاف على الأقل.

[1] تغريد قاسم محمد أيوب تراب ، مرجع سبق ذكره ،69

معدل العائد:لقد أجريت العديد من الدراسات في العقدين الماضيين حول مفهوم معدل العائد من التعليم الذي اشتق من الأعمال المبكرة لجاكوب مينسر(1958) و تشولتز(1962) وبلوج (Blaug;1965),وركز ساكاروبولوس(1973؛1981؛1985؛1994) أبحاثه حول هذا الموضوع محللا المضامين الخاصة باستخدام هذا المفهوم بالنسبة لتمويل التعليم، ومن بين الإسهامات الأساسية في تحليل معدل العائد من التعليم تقرير البنك الدولي لعام 1995والذي جاء فيه:" إن التعليم يعد استثمارا إنتاجيا له عائد اقتصادي....وتؤدي أنظمة التمويل الحالية إلى سوء تقدير حصة التعليم من الإنفاق العام[1] "وبصفة عامة هو النسبة بين الفائدة المادية العائدة عن برنامج تعليمي معين وبين كلفة هذا البرنامج.

الخيارات: هي البدائل الممكنة المتعلقة بالنظم التعليمية أو بالوسائل الخاصة بهذه النظم والتي يمكن اختيار الأمثل منها.

مصادر التمويل: هي الجهات التي تتحمل كلفة الخدمات التعليمية وهي إما أن تكون مصادر داخلية أو خارجية، عمومية أو خاصة.

الكفاية و الفاعلية والتقييم: تعني جودة الخدمات التعليمية وملائمتها للحاجات التنموية ومتطلبات المجتمع، حيث أن كفاية أي برنامج تعليمي هي مقياس لفاعلية هذا البرنامج وتحقيقه للأهداف التي أعد من أجلها، وإذا كان جل اهتمام اقتصاديات التعليم هو التمويل، فإن كفاية والفاعلية في إدارة التمويل،وتقييم المخرجات وترشيد النفقات وتفادي الهدر بصورة مختلفة سواء أكان تربويا أم ماليا أو بشريا أو إداريا، لا يقل أهمية عن التمويل.

بناءا على ما تبين من وجود علاقة قوية وكبيرة بين الاقتصاد والتعليم بدأ الاهتمام واضحا باقتصاديات التعليم ووضع رجال الاقتصاد لاهتماتهم بعض من الدوافع والاعتبارات ومنها:

-تغير المفهوم ولم يعد رأس مال وحده من النقاط الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فما فائدة المال بدون عقل مفكر واعي لكيفية استخدامه بأحسن طريقة لتنميته وتوظيفه في إطار يسمح بمضاعفته وتحقيق الربحية، فقد أصبح للإنسان المتعلم دور كبير ومهم في زيادة الإنتاج وتحسين العملية

---

[1] مرزوق يوسف الغنيم، **اقتصاديات التعليم**، الطبعة الأولى، مكتبة الكويت الوطنية، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الكويت,2012,ص17

الإنتاجية.
-حاولة الكشف عن أسباب النمو الاقتصادي والاجتماعي وتفسير أسباب هذا النمو الذي عجزت عن تفسيره النظريات التقليدية والتي تعتمد على الأرض ورأس المال والعمالة في تفسيره.
-اعتبار التعليم عملية استثمارية اقتصادية في الموارد البشرية ومجالا هاما من مجالات الدراسات الاقتصادية ولذا ازداد الاهتمام بمراجعة وتطوير مناهج التعليم الجامعي.

-يساهم التعليم في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي وهو ما يجعل توفره أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يساعد في القضاء على التخلف.
-يعمل التعليم على إحداث وتنوع تخصصات جديدة ومهارات تجعل استخدام التكنولوجيا وآلات امرأ سهلا.

مجالات البحث في اقتصاديات التربية:

عند ظهور علم اقتصاديات التعليم كانت مساحة اهتمام الباحثين في هذا العلم محدودة، حيث كان التركيز منصبا على عدد قليل من الموضوعات المرتبطة برأس المال البشري، ولكن مع مرور الوقت توسعت مساحة البحث بهذا أدى إلى إثراء العلم الحديث بكم هائل من الدراسات النظرية والتطبيقية، ومن أهم المجالات التي ينصب عليها اهتمام الباحثين في اقتصاديات التعليم

- قياس العائد من الاستثمار في رأس المال البشري
- قياس مساهمة التعليم في الاقتصاد.
- قياس الآثار الخارجية للتعليم.
- دراسة بدائل تمويل التعليم والإتفاق عليه
- دراسة الجودة في التعليم.
- دراسة العدالة والكفاءة في التعليم.
- دراسة اقتصاديات التعليم عن بعد والتعليم المفتوح
- دراسة ظاهرة هجرة العقول.

- دراسة علاقة التعليم يسوق العمل.
- العرض والطلب على التعليم
- دراسة تكلفة التعليم.
- دراسية الفعالية في التعليم
- التخطيط التعليمي وهندسة التعليم
- تكنولوجيا التعليم

اسئلة الخروج من المحاضرة:

- ما هو الدور الأساسي لاقتصاديات التربية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- اذكروا بعض المجالات الرئيسية التي تتناولها اقتصاديات التربية؟
- كيف يمكن أن يؤثر التعليم على تحسين رأس المال البشري؟
- ما هي الأبعاد الاجتماعية المرتبطة باقتصاديات التربية؟

المحاضرة الثالثة:نظريات اقتصاديات التربية

اهداف المحاضرة:

- تعريف الطلاب بمفهوم نظريات اقتصاديات التربية وتوضيح أهميتها في فهم العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي.
- تقديم لمحة عن أهم النظريات الاقتصادية المرتبطة بالتعليم، مثل نظرية رأس المال البشري، ونظرية رأس المال الاجتماعي، والنظرية السلوكية.
- تحليل كيفية تطبيق هذه النظريات في تفسير سياسات التعليم وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- مناقشة الفروقات بين النظريات التقليدية والحديثة في اقتصاديات التربية.

اسئلة الدخول للمحاضرة:

1. ما الذي يخطر في بالكم عندما تسمعون مصطلح "نظرية اقتصادية للتعليم"؟
2. في رأيكم، كيف يمكن للتعليم أن يُسهم في تحقيق نمو اقتصادي ملموس؟

3. هل تعتقدون أن زيادة الاستثمار في التعليم دائمًا ما يؤدي إلى عوائد اقتصادية أكبر؟ لماذا؟
4. ما هي العوامل التي تجعل التعليم أداة فعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية؟
5. هل هناك فرق بين النظر إلى التعليم كحق إنساني وكاستثمار اقتصادي؟ كيف؟

- المدارس النظرية الاقتصاديات التعليم

* المدرسة الكلاسيكية

1- تعريف المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد [1]

هي أسلوب فكري ارتبط بكل من العلوم الإدارية والاقتصادية وسميت بالكلاسيكية باعتبارها أول مدرسة تعنى بالتجرات والأساسيات والقواعد الخاصة بالإدارة معتمدة بذلك على الاقتصاد، وارتبط فكر هذه المدرسة مع الفكر الرأسمالي الاقتصادي الذي يحمد علي وجود المال الوفير ذلك أن المال يشكل المحور الرئيسي الذي تعتمد عليه العديد من النشاطات

كان أبرز رواد هذه النظرية العالم الاسكتلندي ادم حيث A. Smith ودانيد ريكاردو D. Ricardo ومالتوس Maltus وعاليه هيوم D. Hume وتركز هذه النظرية على عنصري رأس المال والسكان كعناصر اقتصادية تؤدي بشكل مباشر إلى التنمية الاقتصادية، والقد أوضح لام حيث اهتمامه بالعنصر البشري من خلال طرح هد في كتابه (ثروة الامم)... حيث أوضح حيث الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التعليم، إذ يؤكدعلى ضرورة توجيه نفقات معينة النشاطات التعليمية والتي ستقود إلى تكوين رأس المال المتمثل في العلم والمعرفة وكيفية استخدامهما من قبل الناس فالأموال المخصصة للتعليم سوف تسهم في تكوين رأس المال المتكون من المعرفة والمهارة، فالمهارة تدخل في العملية الإنتاجية كرأس المال، والآلات والباني، ويرى أن الاستثمار في مجال التعليم لا يختلف على الاستثمار في مجال العوامل الأخرى التي تدخل في العملية الإنتاجية

[1] نفس المرجع,ص ص 3-4

* النظرية الاقتصادية التيوكلاسيكية الجديدة:

نشأت المدرسة النيوكلاسيكية في علم الاقتصاد نتيجة أعمال عدد من علماء الاقتصاد ينتمون إلى جنسيات متعددة وقد سارت المدرسة النيوكلاسيكية على خطى المدرسة الكلاسيكية، ونادت أيضا بهدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وفي تحليل السلوك الاقتصادي والقوانين بالمجتمع ككل.

تقوم هذه النظرية على الأسس التقليدية (الكلاسيكية) ونضيف إليها عناصر اقتصادية أخرى لما فاعلية في إحداث عملية التنمية الاقتصادية أبرزها الاستثمارات الخارجية

* النظرية الماركسية

وضع هذه النظرية كارل ماركس وركز فيها على عنصر العمل البشري بمفهومه الواسع، حيث احتل هذا العنصر مكان الصدارة في الفكر لماركسي، وقد انعكست أهمية النظرة الماركسية للإنسان في الأهمية الكبرى التي أولاها الفكر الماركسي للتربية لدورها الرائد في إعداد وتكوين الفرد وتنمية قدراته بشكل عام وقدراته العقلية بشكل خاص، وتقوم النظرية الماركسية على تفسير مختلف ظواهر الحياة مثل التفسير المادي للتاريخ والصراع الطبقي وفائض القيمة، وتراكم رؤوس الأموال العينية فهذه العناصر وفق النظرية الماركسية هي التي تخلق النمو في المجتمع

* النظرية الكنزية[1]

تعود هذه النظرية إلى كينر وتشير إلى أنه كلما ازداد حجم التشغيل في أي بلد ازداد حجم الدخل الكلي، وأن الطاقة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، وللتخلص من البطالة يقترح لهنر حدوث زيادة في الإتفاق سواء على الاستهلاك أو على الاستثمار، وعلى كريو أن الطلب الفعال Effective Demands عنصر له أهمية كبرى في التنمية الاقتصادية، أي أنه إذا توافرت لدى أفراد المجتمع قوة شرائية تسمح لهم بشراء السلع الاستهلاكية،

[1] نفس المرجع,ص 5

فان ذلك سينعكس على الزيادة في إنتاج السلع الاستثمارية، ما يؤدي إلى التخلص من البطالة عن طريق التوظيف في المجتمع، ولقد تبعت نظرية كينز النظرية الكنزية الجديدة التي تعد امتدادا للأولى، ومنها نموذج الادمار M. Ladmart الذي ركز على عنصر رأس المال ودوره في التنمية، ونموذج أرثر لويس A Louis الذي اهتم يعنصر العمل كعامل أساسي لإنجاح عملية التنمية

* نظرية التوازن وعدم التوازن [1]

تشتمل هذه النظرية على نظريتين هما : نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن Theory of big push and balanced growth ونظرية النمو غير المتوازن Theory of unbalanced growth وتشير هذه النظرية إلى ضرورة الموازنة بين عناصر الاقتصاد المختلفة مثل العمل، رأس المال، والأرض والتنظيم لان الله يساعد في عملية التنمية، وعلى عكس ذلك فان أي عدم توازن بين عناصر الاقتصاد يؤدي إلى التخلف الاقتصادي.

اسئلة الخروج من المحاضرة:

- ما هي النظرية التي ترى أن التعليم يُعتبر استثمارًا في رأس المال البشري؟
- كيف تختلف نظرية رأس المال الاجتماعي عن رأس المال البشري في تفسير دور التعليم؟
-ما هي أهم العوامل التي تعتمد عليها النظرية السلوكية في فهم سلوك الأفراد تجاه التعليم؟

المحاضرة الرابعة:التعليم والتنميةالمستدامة

اهداف المحاضرة:

- تعريف الطلاب بمفهوم التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

---

[1] نفس المرجع,ص5

-توضيح العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة وكيف يُساهم التعليم في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة .
- تسليط الضوء على دور التعليم في تعزيز الوعي البيئي والاجتماعي ودعم ممارسات التنمية المستدامة.
- تحليل السياسات التعليمية التي تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المستويات المحلية والعالمية.
- مناقشة أهمية التعليم في تمكين الأفراد والمجتمعات من تبني سلوكيات مستدامة.

اسئلة الدخول للمحاضرة:

- ما الذي تعرفونه عن مفهوم التنمية المستدامة؟
-كيف تعتقدون أن التعليم يمكن أن يُسهم في حل القضايا البيئية؟
-في رأيكم، هل للتعليم دور في تحقيق العدالة الاجتماعية؟ لماذا؟
-هل تعرفون بعض الأهداف العالمية للتنمية المستدامة؟ اذكروا بعضها.
-كيف يمكن أن يُؤثر التعليم على تحسين الصحة والرفاهية في المجتمعات؟.

1-تعريف التنمية المستدامة:

استخدم مصطلح "التنمية المستدامة" في بادئ الأمر للدلالة على النمو الاقتصادي المستمر، غير أنه تطور للدلالة على النمو الاقتصادي مع المحافظة على البيئة، وفي عام 1987وضعت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها "مصيرنا المشترك" تعريفا للتنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم إلا أن هذا المصطلح قد ظهر بشكل مؤسس بانعقاد مؤتمر "قمة الأرض" في جوان 1992في مدينة "ريو دي جانيرو" بالبرازيل برعاية الأمم المتحدة ليعرف بعدها انتشارا واسعا، وقد عرفت التنمية المستدامة في هذا المؤتمر على أنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل."
بينما رأت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بأن التنمية المستدامة تعكس "مجموعة منسقة من عمليات التحليل والنقاش وتعزيز القدرات والتخطيط والاستثمار، تقوم على المشاركة، ولا تنفك تتحسن وتدمج بين الأهداف

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، مع التماس مواضع للتنازلات المتبادلة حينما يتعذر ذلك." [1]
وعليه نقول أن التنمية المستدامة هي تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في العيش في مستوى من الرفاه لا يقل عن المستوى الذي نعيشه حاليا.

2-أبعاد التنمية المستدامة:
تنضوي التنمية المستدامة أساسا على ثلاثة أبعاد: اقتصادي، اجتماعي وبيئي. إلا أنه هناك من يضيف أبعاد أخرى نجد في مقدمتها البعد المؤسساتي، تتفاعل هذه الأبعاد فيما بينها ثنائيا بشكل متكامل لتحقيق الأهداف التنموية التي تضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء.

- البعد الاقتصادي :مفاده ترشيد الاستهلاك بما يضمن الحد من استنزاف الموارد الطبيعية
- البعد الاجتماعي :يكرس هذا البعد العدالة في التوزيع، توفير الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم لكل محتاجيها مع ضمان جودتها وتحسينها بشكل مستمر، تحقيق المساواة وإرساء معالم الديمقراطية بالنسبة لمختلف الأجيال.فالبعد الاجتماعي بعد بشري بالأساس على اعتبار أن الإنسان هو المحور الأساسي في العملية التنموية.
- البعد البيئي :ينصرف لإلى المواءمة بين الاقتصاد والبيئة.
- البعد المؤسساتي :يشير البعد المؤسسي إلى استخدام التكنولوجيا الأنظف والأكفأ والتي تكون قريبة قدر الإمكان من انبعاثات الصفر أو العمليات المغلقة وتقلل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد إلى أدنى حد ممكن، وتسرع في استحداث موارد للطاقة المتجددة وتوسع نطاق استعمالاتها .[2]

---

[1] محمد دهان ,مريم زغاشو,دور التلعيم في تحقيق التنمية المستدامة,ملتقي دولي الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضرلتحقيق التنمية المستدامة 10-11ديسمبر2018,ص3

[2] عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء، عمان، الأردن، ،2016ص.38

3-خصائص التنمية المستدامة:

تتميز التنمية المستدامة دون سواها بجملة من الخصائص التي تجمعها النقاط التالية[1]:

- تعتبر التنمية المستدامة أشد تدخلا وأكثر تعقيدا وبشكل خاص فيما هو طبيعي وما هو اجتماعي، بالإضافة إلى أن لها بعدا روحيا وثقافي يرتبط بالإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

- تتوجه التنمية المستدامة أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات شرائح المجتمع الأكثر فقرا، وترمي إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين ثلاثية البيئة الاقتصاد والمجمع بما يضمن الرفاه الاجتماعي.

- لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها بالنظر لتداخل الأبعاد الكمية والنوعية التي تتضمنها.

- تقوم التنمية المستدامة على فكرة العدالة بين الأفراد والأجيال وبين الشعوب.

- تهتم بالموارد سواء كانت بشرية بيئية أو مجتمعية وتعمل على التوعية بضرورة المحافظة عليها واستثمارها خاصة فيما تعلق بالتنمية البشرية، حيث أن استمرار التنمية يتوقف على قرارات الإنسان لذا وجب العمل على تمكين البشر وتعليمهم وتنظيمهم وهو ما درج ضمن أولويات التنمية المستدامة.

- تعتبر التنمية المستدامة البعد الزمني بعدا أساسيا، فهي تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاة الأجيال القادمة.

4-مقومات التنمية المستدامة:

يتوقف نجاح واستمرار التنمية المستدامة على العوامل التالية:

- توفر الكادر الإداري الكفء القادر على إدارة مشروعات التنمية.

- توفر الأموال اللازمة لاستمرار المشروعات التنموية.

- قبول المجتمع للعمليات التنموية بإشراكهم في تخطيط وتنفيذ وإدارة مشروعاتها وتخسيسهم بملكية تلك المشروعات.

---

[1] مدحت أبو نصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة (مفهومها، أبعادها، مؤشراتها،) المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة،مصر ،2017ص ص 84-85

- ضمان العلاقة الجيدة بين الجهات الحكومية والأفراد من خلال التأكيد على الدور التكاملي بينهما في تحقيق هذه التنمية.

5-أهداف التنمية المستدامة:

حددت أهداف التنمية المستدامة في سبعة عشر هدفا، تتمثل في[1]:

1:القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

2:القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

3:ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

4:ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة.

5:تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

6:ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

7:ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

8:تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق.

9:إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود،وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

10:الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

11:جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. 12:ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

13:اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

15:حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو

[1] تقرير أهداف التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2017،ص –ص 10-11

مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

16:التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات[1].
17:تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

المحاضرة الخامسة:تابع لمحور التعليم والتنمية المستدامة

التعليم من أجل التنمية المستدامة

*مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة

لقد أصبح مصطلح التنمية المستدامة جزء لا يتجزأ من المفردات التربوية منذ بداية التسعينيات، واستعملت العديد من المصطلحات في هذا الصدد مثل: "التعليم من أجل معيشة مستدامة"، "التعليم من أجل الاستدامة"، "التعليم من أجل مستقبل مستديم"، وتعليم الاستدامة".إلا أن مصطلح "التعليم من أجل التنمية المستدامة" هو المصطلح الأكثر استخداما على المستوى العالمي.

فالتعليم من أجل التنمية المستدامة أكثر من مجرد قاعدة معارف متصلة بالبيئة والاقتصاد والمجتمع، فهو يتضمن أيضا مهارات التعلم، والاتجاهات والقيم التي توجه وتحفز الأفراد على التماس سبل العيش المستدام، والمشاركة في مجتمع ديمقراطي، والعيش بطريقة مستدامة، كما يتضمن دراسة القضايا المحلية والقضايا العالمية[2]. كما جاء بأن التعليم من أجل التنمية المستدامة هو عبارة عن "تعليم شامل ذي قدرة تحويلية يعالج مضامين التعلم ونتائجه، والنهج التربوي، وبيئة التعلم، ويحقق غايته من خلال تحويل المجتمع[3] ." يسعى التعليم من أجل التنمية المستدامة عموما إلى تمكين المواطنين في شتى مناطق العالم

---

[1] تقرير أهداف التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2017، ص 11

[2] راندا عبد العليم المنير، التعليم من أجل التنمية المستدامة في منهج رياض الأطفال، مركز ديبونو لتعليم التفكير، عمان، الأردن، 2015، ص.29.

[3] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، خارطة الطريق لتنفيذ برنامج العمل العالمي بشأن العليم من أجل التنمية المستدامة، 2014، ص.12.

من التعامل مع أوجه التعقيد وانعدام المساواة والاختلافات في الرأي التي تثيرها قضايا في مجالات البيئة والتراث الطبيعي والثقافة والمجتمع والاقتصاد[1].

يمكن القول ببساطة أن التعليم من أجل التنمية المستدامة تعليم من أجل المستقبل ومن أجل الجميع في كل زمان ومكان، كما أنه عنصر فعال للانتقال الموفق نحو مجتمعات و اقتصادات مراعية للبيئة.

يمكن النظر إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة من أربع زوايا مختلفة تتمثل في[2]:

-المنظور التكاملي:يتمثل في النظر في الأمور من زاوية شمولية تمكن من استيعاب العديد من جوانب الاستدامة كالجوانب الإيكولوجية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية سواء كانت حالية أو دولية، سابقة حالية أو مستقبلية.

-المنظور الناقد:يتمثل في التشكيك في الأنماط المهيمنة والمسلم بها والتي تعتبر أو قد تكون غير مستدامة.

-المنظور التحولي :يتمثل في الانتقال من عملية التوعية إلى تحقيق تغير وتحول فعلي بفضل أنشطة التمكين وبناء القدرات وصولا إلى أنماط حياة وقيم ومجتمعات أكثر استدامة.

-المنظور السياقي :ينصرف إلى الإقرار بعدم وجود نمط حياة أو عمل واحد هو الأكثر استدامة في كل زمان ومكان.

2.خصائص التعليم من أجل التنمية المستدامة:

يتميز التعليم من أجل الاستدامة بعديد الخصائص التي تمكنه من الإسهام بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة، تتمثل فيما يلي: [3]

-يرتكز على أربعة ركائز أساسية: التعلم من أجل المعرفة، التعلم من أجل العيش، التعلم من أجل العمل، والتعلم من أجل نقل المعرفة.

-يتوافق مع تحقيق عالم عادل ومنصف وسلمي، يضمن استدامة الموارد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

---

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تقرير عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل الاستدامة "رسم معالم التعليم في المستقبل، " ،2012ص.13.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تقرير عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل الاستدامة "رسم معالم التعليم في المستقبل، " ،2012ص.12.

[3] محمد دهان ,مريم زغاشو, مرجع سابق,ص4

-يشجع على تشخيص احتياجات الأفراد للتعلم والتعليم، صياغة الأهداف، توفير المصادر الملائمة لتحقيق هذه الأهداف، اختيار استراتيجيات تنفيذها وصولا لتقييم نتائجهم التعليمية.
-عملية تقر بأن تلبية الاحتياجات المحلية غالبا ما يكون لها تأثيرات دولية.
-يشتمل على الأبعاد الأساسية الثلاث للتنمية المستدامة، وهو مكيف لمواكبة الطبيعة المتطورة لمفهوم التنمية المستدامة.
-يأخذ في الاعتبار المشاكل المحلية والدولية، ويساهم بشكل فعال في إيجاد حلول لها.

- ✓ -يبني القدرات المدنية لاتخاذ القرارات المجتمعية، ويعزز التسامح والإدارة البيئية، ويرتكز على مبدأ العمل الجماعي وتحسين جودة الحياة بغية تحقيق مفهوم التنمية المستدامة.
-تعليم متعدد الاختصاصات، يساهم كل تخصص في تفعيل التنمية المستدامة.
-يرتكز على استخدام مجوعة متنوعة من التقنيات التربوية التي تعزز التعليم التشاركي ومهارات التفكير، كما يستفيد من التعليم المرح، ويوفر ضروريات تحول المجتمعات نحو مجتمعات أكثر استدامة.
-يرتكز على الأداء، ويسعى لتحقيق النجاح المجتمعي، التنمية و الرفاه أو جودة الحياة.

3.أسباب الاعتداد بالتعليم كمدخل أساس لتحقيق التنمية المستدامة:
ينبثق تزايد الاهتمام بالتعليم والتركيز عليه كأداة فعالة لتجسيد التنمية المستدامة على جميع الأصعدة والمستويات مما يلي:
-كونه السبيل إلى تحسين نوعية الحياة بكافة أبعادها.
-تأثيراته الممتدة لتشمل جميع المجالات التي تستهدفها التنمية.
-يعتبر التعليم الخندق الأخير في معركة المجتمعات من أجل البقاء وحفظ الهوية[1].
-تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية الحياة لكل الأفراد بما

[1] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، البقاء من أجل الاستدامة (رؤية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "ألسكو" لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي حتى عام 2030 يناير,2017,ص3

في ذلك الأجيال القادمة من خلال المواءمة بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حماية البيئة فكان بذلك التعليم أقوى أداة لتحقيق التغيرات المطلوبة من أجل ذلك.

-يرتبط التعليم ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة للحد الذي لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض لما يسهم به في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة وتدمير البيئة وتحسين الصحة، كما يعتبر عاملا مهما لتعزيز التماسك المجتمعي.

ويعدد كليب سعد كليب [1] الأدوار التي يمكن للتعليم ان يقوم بها في إطار تحقيق التنمية المستدامة فيما يلي:

- ✓ تنمية حس المشاركة في الأسرة والمؤسسة والمجتمع وتوسيع هامش المشاركة الديمقراطية وزيادة مشاركة الناس في الحياة العامة.
- ✓ تنمية حس المواطنة الذي يعترف بالآخر وبحق الاختلاف استناداً إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان في حرية القول والعمل وإبداء الرأي وحرية الانتقال... وغير ذلك.
- ✓ تنمية حس الانتماء للمستقبل واعتماد التخطيط المستقبلي كاستراتيجية حياتية للأفراد والجماعات.
- ✓ تنمية مشاعر العدالة والإنصاف والرأفة بين الناس.
- ✓ تنمية السلوك اللاعنف واعتماد السبل السياسية والمفاوضات لحل المشاكل الدولية.
- ✓ نشر الوعي البيئي حول أخطار بيئية تهدد الحضارة البشرية والكون برمته: الاحتباس الحراري، التصحر، نقص المياه...وغيرها.
- ✓ تنمية حس الانتماء إلى الإنسانية بعيداً عن كل أشكال التمييز العنصري والعرقي والطائفي.
- ✓ نشر الوعي عن الأخطار الصحية المحدقة بالعنصر البشري والناتجة عن التلوث وتدهور المحيط البيئي والإدمان على المخدرات ... وغيرها.

[1] محمد دهان ,مريم زغاشو,مرجع سابق,ص6

- ✓ إعادة ترتيب الأولويات في قائمة المشاكل الاقتصادية إذ لا بد من إعادة وضع مشكلة الندرة في المقام الأول حيث جرت خلال القرنين الأخيرين إحلال مشكلة التوزيع في المقام الأول بينما أزيحت مشكلة الندرة الى المركز الثاني.
- ✓ تنمية روح المساءلة والنقد الذاتي والشفافية لدى الأفراد والناشئة.
- ✓ تحسين مستوى معيشة الناس وتخفيف حدة التفاوت الاجتماعي بين الطبقات والمناطق.
- ✓ تنمية حس الادخار عند المواطنين واعتباره فضيلةً من الفضائل التي يجب تعميمها في المجتمع...الخ.

4.أبعاد التعليم من أجل التنمية المستدامة:

تتمثل أبعاد التعليم من أجل التنمية المستدامة في[1]:

1.4.مضامين التعلم :إدراج القضايا الحساسة مثل: تغير المناخ، التنوع البيولوجي، الحد من مخاطر الكوارث، أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في المنهاج الدراسي.

2.4.بيئة التربية والتعلم :تصميم نهوج تعليم وتعلم بأسلوب تفاعلي يعتبر فيه المتعلم محو العملية العلمية التعلمية، ويتيح التعلم الاستكشافي ذو المنحى العملي التحويلي، تحت شعار حث الدارسين على العمل من أجل التنمية المستدامة.

3.4.نتائج التعلم :تفعل بتقديم حوافز للتعلم وتعزيز المؤهلات الأساسية على غرار التفكير النقدي المنهجي، اتخاذ القرارات بطريقة تشاركية، وتحمل المسؤولية من أجل الأجيال المقبلة.

4.4.التحول الاجتماعي :تمكين الدارسين من أي فئة عمرية وفي أي نمط تعلمي من تحويل أنفسهم والمجتمع الذي يعيشون فيه، وذلك من خلال:

-تيسير عملية الانتقال إلى اقتصاديات ومجتمعات أكثر مراعاة للبيئة، ويتأتى هذا من تزويد الدارسين بالمهارات التي تمكنهم من شغور "وظائف خضراء"، وتحفيز الأفراد على اعتماد أنماط عيش

[1] نظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تقرير عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل الاستدامة "رسم معالم التعليم في المستقبل،" مرجع سابق، ص.12

مستدامة.

تأهيل الأفراد ليكونوا مواطنين عالميين يشاركون في الأنشطة ويضطلعون بأدوار فاعلة على الصعيدين المحلي والعالمي، قادرين على مواجهة التحديات العالمية وإيجاد حلول لها، والتحول لاحقا إلى مساهمين سباقين في بناء عالم يتسم بمزيد من العدل والسلام والتسامح والشمول والأمان والاستدامة.

5.أوجه الترابط والتكامل بين أهداف التنمية المستدامة وأهداف التعليم:

إن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة يذكر صراحة بضرورة ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة، وهذا لا يعني ان التعليم لا يرتبط بباقي الأهداف، فهناك علاقة وثيقة بين أهداف التنمية المستدامة والتعليم.

- ❖ التخطيط الاستراتيجي لجعل التعليم في خدمة التنمية المستدامة

1.الرؤية الاستراتيجية لجعل التعليم في خدمة التنمية المستدامة[1]

بعد اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ديسمبر2002م القرار رقم 57/254المُتعلّق بإطلاق "عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية ا " والذي يمتد من 2005إلى ،2014والذي تقوم اليونسكو فيه بدور الوكالة الرائدة، إلى إدماج مبادئ التنمية المستدامة وقيمها وممارساتها في جميع جوانب التعليم والتعلم بهدف معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية التي نواجهها في القرن الحادي والعشرين. وضمن هذا الإطار فقد وضعت منظمة اليونسكو رؤيتها لجعل التعليم من اجل التنمية المستدامة من خلال الإجابة عن[2] الأسئلة التالية:

-ماذا لو استفاد كل شخص من تعليم لتعزيز التنمية السليمة بيئياً والمنصفة اجتماعياً والمراعية للثقافة والعادلة اقتصادياً؟

-ماذا لو كان التعليم يتعلق بالمعرفة وأيضاً بالعمل والوجود والحوار مع الآخرين وتغيير العالم؟

---

[1] محمد دهان ,مريم زغاشو, مرجع سابق,ص8

[2] المرجع نفسه,ص8

-ماذا لو كان التعليم النظامي ممتعاً وعملياً وذا صلة بالحياة خارج المدرسة، ويعالج في الوقت ذاته مشاكل عالمنا؟

-ماذا لو استفاد كل شخص من فرص حقيقية للتعلم مدى الحياة في أماكن العمل وفي المجتمع المحلي؟

-ماذا لو أعدت النظم التعليمية الدارسين كي ينضموا إلى صفوف القوى العاملة، وكي يتصدوا لأي أزمة من الأزمات، ويتحلوا بالمرونة، ويصبحوا مواطنين مسؤولين، ويتكيفوا مع التغير، ويتعرفوا على المشاكل المحلية ذات الجذور العالمية ويصلوا إلى حلول لها، ويتعاملوا مع الثقافات الأخرى باحترام، ويوجدوا مجتمعاً يتسم بالسلام والاستدامة؟

ويجب أن تمس استراتيجية التعليم من أحل التنمية المستدامة الأبعاد الكبرى التالية: الحق في التعليم، الإنصاف، الدمج، التعليم الجيد، التعلم مدى الحياة.

أما المحاور الأساسية التي وضعتها اليونسكو لجعل التعليم من اجل التنمية المستدامة فتمس: التنوع البيولوجي، مجال تغير المناخ، التأهب للكوارث، التنوع الثقافي، الحد من الفقر، المساواة بين الجنسين، تعزيز الصحة، أنماط العيش المستدامة، السلام والأمن البشري، المياهن التوسع العمراني المستدام.

2.خارطة الطريق لجعل التعليم في خدمة التنمية المستدامة

وللوصول إلى هذا، كانت اليونسكو قد وضعت خريطة طريق تتضمن ملامحها الرئيسة: [1]

- ❖ العمل في اتجاه تسهيل إنشاء شبكات وروابط لتشجيع المُبادلات والتفاعلات بين الأطراف ذات التأثير في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.
- ❖ النهوض بتحسين جودة التعليم والتعلّم، وُمساعدة البلدان على التقّدم في طريق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.
- ❖ إتاحة إمكانات جديدة للبلدان كي تُراعي التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار إصلاحاتها لقطاع التربية.

[1] محمد دهان ,مريم زغاشو, مرجع سابق,ص11

- ❖ دعم ميثاق قِمة الأرض، واعتبار ُمبادرة التربية من أجل ُمستقبل ُمستدام إطارًا أخلاقيًا أساسيًا لما يُنّفذ من أنشطة تعليمية وتربوية لصالح التنمية المستدامة.
- ❖ التشجيع على إقامة شراكات جديدة مع القطاع الخاص ومجموعات وسائل الإعلام
- ❖ الترويج لإنشاء برامج بحثية في موضوع التعليم من أجل التنمية المُستدامة، والتشجيع على ُمتابعتها وتقييمها.
- ❖ إعطاء المناهج التعليمية توّجهات جديدة.
- ❖ بذل المزيد من الجهود للتغلّب على التحديات التي تقف أمام النهوض بالتربية البيئية، والانتقال بها إلى ضمان التعليم من أجل التنمية المستدامة.
- ❖ استخلاص الدروس من التجارب السابقة التي نُفذت في بلدان ُمختلفة، حيث إن إحصاء تلك التجارب وتقييم نتائجها ونشر المعلومات المُحّصلة،كل هذا سيُمكن من دمج هذه الرؤية الجديدة للتربية دمجًا أسرع في السياسات الوطنية.
- ❖ توسيع نطاق التعليم المفتوح واستكشاف القيم التربوية لتطبيقات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات البديلة والجديدة.
- ❖ تعزيز الُقدرات المؤسسية من خلال خطة العمل الشاملة قصد انتفاع الدارسين في جميع المراحل.
- ❖ جمع وتفسير البيانات لأغراض الرصد ووضع المؤشرات المرجعية.
- ❖ تبِرني الدول استراتيجيات تستهدف ترجمة المعرفة العلمية إلى سياسات وطنية قابلة للتطبيق على أرض الواقع، بما يدعم التنمية المُستدامة في جميع المناطق.
- ❖ تشجيع نهج «العلوم من أجل السلام» الذي يستخدم القّوة التحويلية للعلوم الأساسية والطاقة والهندسة، بوصفها أدوات لتعزيز السلام، ولمواجهة الحاجة المُتزايدة إلى نظام موثوق به و مسؤول بيئيًا، وُمستدام اقتصاديًا للتزّود بالطاقة[1].
- ❖ تعزيز مجال «ثقافة الصيانة«.

[1] محمد دهان ,مريم زغاشو, مرجع سابق,ص13

❖ الاهتمام بالدورات التدريبية المُقّدمة للمعلِمين للوصول بهم إلى ُمستويات عالية من الكفاءة والمهارة والُقدرة على التعليم الجيِد من أجل التنمية.

مساهمة التعليم في تفعيل التنمية المستدامة:

لقد تم التعرض للتعليم في المؤشرات العالمية الخمس للتنمية المستدامة بجميع أهدافها عدا الهدف الرابع، وتتمثل هذا المؤشرات في[1]:

الفقر، المساواة بين الجنسين، النمو الاقتصادي، الاستهلاك والإنتاج المستدام، وتغيير المناخ.

-إن التوسع في الإنفاق الحكومي في القطاعات الاجتماعية وفي مقدمتها التعليم مع وجود نظام ضريبي منصف يسهم بشكل كبير في الحد من الفقر . فعلى سبيل المثال انخفض معدل الفقر إلى 46%في 27دولة تتمتع بعضوية في منظمة التعاون والتنمية، كما أن الإنفاق على التعليم والصحة قد ساهم في تخفيف التفاوت في ست بلدان في أمريكا اللاتينية أكثر من التحويلات النقدية المقدمة للأسر.

-النمو الاقتصادي :يعتبر العنصر البشري أهم عوامل الإنتاج التي يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتعليم يزيد من كفاءة هذا العنصر من خلال ما يحدثه في تراكم رأس المال البشري .فالتعليم يتصدر الإنتاج اللامادي إذ يوفر الأيادي العاملة المؤهلة، كما يسهم في إنتاج المعارف والتقنيات الحديثة التي تسرع في وتيرة تطور الاقتصاد.

-يعتبر التعليم وسيلة للمساواة بين الجنسين :فمن خلال التعليم يتم إرساء معالم عيش مستدامة قوامها العدالة، تستند إلى قيم راسخة تعزز التلاحم الاجتماعي والعمل التشاركي والديمقراطية، وتحقق المساواة بين الجنسين.

-يعتبر التعليم خير وسيلة لدعم التحول إلى نماذج الإنتاج والاستهلاك المستدامة :فهو ينشر المعارف وينمي المهارات والقدرات الفردية، ويسهم في إحداث التغيرات المطلوبة في السلوك والقيم وأساليب الحياة لإرساء معالم التنمية المستدامة

[1] مرجع نفسه,ص13

معالجة أسباب تغير المناخ:فالتعليم يساهم في توعية الأفراد ومنه خلق مجتمعات قادرة على تخطي المشكلات في مقدمتها ندرة الموارد، تغير المناخ، والتخفيف من آثار الكوارث وأخطارها، وذلك برفعه من معارف الأفراد بشأن تغير المناخ، النظم الأرضية الداعمة للحياة، كما يسمح بجمع معارف هائلة حول الأمراض القاتلة ومختلف الأوبئة التي تهدد حياة البشرية الأمر الذي مكن من حل الكثير من القضايا الصحية الخطيرة[1].

اسئلة الخروج من المحاضرة:

-ما هي العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة؟
- اذكروا ثلاثة أهداف من أهداف التنمية المستدامة التي يمكن للتعليم أن يُسهم في تحقيقها؟
-كيف يُمكن للسياسات التعليمية أن تدعم تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما هو دور التعليم في تعزيز الوعي البيئي بين الأفراد؟
-ما هي التحديات التي قد تواجه دمج مبادئ التنمية المستدامة في المناهج التعليمية؟

المحاضرة السادسة:التمويل وانواعه

اهداف المحاضرة:

-تعريف الطلاب بمفهوم تمويل التعليم وأهميته في دعم الأنظمة التعليمية وتطويرها.
-شرح مصادر تمويل التعليم المختلفة، مثل التمويل الحكومي، والقطاع الخاص، والمساعدات الدولية، والمساهمات المجتمعية.
-تحليل تأثير التمويل على جودة التعليم وتوفير الموارد التعليمية اللازمة.
- مناقشة التحديات التي تواجه تمويل التعليم في الدول النامية والمتقدمة.
-تسليط الضوء على العلاقة بين التمويل التعليمي وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الفئات المختلفة.

اسئلة الدخول للمحاضرة:

-ما المقصود بتمويل التعليم؟ وهل تعتقدون أنه يؤثر على جودة التعليم؟

---

[1] مرجع نفسه,ص13

-من أين تعتقدون أن الحكومات تحصل على الأموال لتمويل التعليم؟
- في رأيكم، هل يجب أن يكون تمويل التعليم مسؤولية الحكومة فقط؟ لماذا؟
- ما هي العوامل التي قد تُؤثر على توزيع الموارد المالية في النظام التعليمي؟
-كيف يمكن أن يُسهم التمويل في تحقيق العدالة بين الطلاب من خلفيات اقتصادية مختلفة؟

تعريف تمويل التعليم

هو الوظيفة الإدارية التى تختص بعمليات التخطيط للأموال ، والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة ، بما يساعد على تحقيق أهداف هذه الأنشطة ، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة فى نجاح واستمرار المنظومة . (4)

ويقصد بتمويل التعليم بشكل عام " إنفاق مال أو استخدام جهد، وهو عملية مركبة ات أبعاد ومراحل، ويعد إحدى الوظائف التي تختص بجميع الأعمال المرتبطة بتزويد المؤسسة بالأموال اللازمة لتحقيق أغراضها التي قامت من أجلها وبحركة هذه الأموال فيها.
كما يقصد بالتمويل أيضا كل ما يستطيع البلد أن يعبئه من موارد تنفقها المؤسسات التعليمية لتسيير شؤونها وتحقيق أهدافها، سواء كانت هذه الموارد مادية أو عينية."[1]
يشير تمويل التعليم إلى الموارد المالية المخصصة لدعم وتطوير النظام التعليمي ومنها التمويل الحكومي والتمويل الخاص وكذا المنح الدراسية وتقدم لدعم الطلاب، والقروض الطلابية وهذا التمويل مهم جدا لضمان توفير فرص التعليم للجميع وتحقيق العدالة التعليمية خصوصا في الدول النامية وهذا نظرا لمحدودية الموارد المالية.
العوامل المؤثرة على تمويل التعليم: عديدة منها:

(4) أحمد عثمان حميد ، أساسيات التمويل الإدارى واتخاذ قرارات الاستثمار ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1983 ، ص 27 .
[1]_المرجع السابق، ص147

*" تأهيل المعلمين وخبراتهم مما ينعكس على أجورهم ومرتباتهم خصوصا إذا ارتبطت الأجور بالمؤهلات التي يحملها الأساتذة.

✓إلزامية التعليم والتوسع الكمي لمواجهة الطلب الاجتماعي على التعليم.

✓الاهتمام بجود ة التعليم و التحكم في كفايته الداخلية من خلال التركيز على اقتصاديات الحجم وضبط أعداد الطلاب في الفصل مما أدى إلى الحاجة إلى زياد ة أعداد المعلمين لمواجهة زيادة الفصول الناتجة عن هذه السياسات، وهذا أدى إلى زيادة النفقات التعليمية سواء في الرواتب أو البرامج التدريبية اللازمة لتأهيل المعلمين قبل الخدمة وأثناء الخدمة.

✓إدخال التقنيات الحديثة والأساليب التكنولوجية في التعليم من وسائل تعليمية ومختبرات وأجهزة ومعدات حديثة من أجل زيادة تفاعل الطلاب وتطوير مهاراتهم العلمية والعملية،إضافة إلى التوسع الحالي في إدخال الحاسب الآلي و خدمات الإنترنت، وما يصاحب لك من التطوير والتحديث المستمر لهذه التقنيات نظرا لطبيعتها المتجددة باستمرار."[1]

وكذلك هناك عوامل أخرى خارجية منها:

"*يعد النمو الطبيعي للسكان في مختلف العالم وخصوصا في الدول النامية الناتج عن زيادة المواليد وارتفاع المستوى الصحي للمجتمع من أهم العوامل المؤثرة في تزايد النفقات التعليمية، حيث أدى هذا النمو إلى زياد ة أعداد من هم في سن التعليم مما دفع إلى أنتوسع الحكومات خدماتها التعليمية و إنشاء المدارس وتعيين المعلمين لمواجهة لك .

*زيادة اهتمام المجتمعات بالتعليم والإنفاق عليه على اعتبار أن الإنفاق على التعليم هو استثمار في الموارد البشرية يؤدي إلى تطو ير المجتمع وتنميته تنمية حقيقية شاملة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

✓وعي الأسر والأفراد بأهمية التعليم ودوره في تنمية القدرات والمهارات وفي تحديد المهن المستقبلية ، إضافة إلى الدور الاجتماعي ال ي يحققه التعليم للأفراد.

✓التغيرات الاقتصادية التي تشهدها المجتمعات سواء على المستوى المحلي أو الإقليم ي أو الدولي مثل ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط ،

---

[1] _ المرجع السابق، ص148

ومستو ى الناتج القومي للدولة وما يصاحبه من تقلبات في العملة الوطنية والأسعار والتي قد تؤدي إلى التأثير على مستوى الإنفاق الحكومي العام على الخدمات العامة و منها التعليم."[1]

هناك جملة من العوامل تساهم في تحديد عملية التمويل منها العوامل الداخلية المرتبطة بالقطاع التعليمي في حد ذاته وعوامل خارجية مرتبطة بالمجتمع والدولة من ناحية التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

مصادر تمويل التعليم:

يقصد بمصادر تمويل التعليم: " الجهات التي يمكن الحصول منها على التكاليف اللازمة لبرامج التعليم."

ويذكر الرشدان (2015) مصادر التمويل في التعليم ويصنفها الى مصادر أساسية ومصادر ثانوية أو ملحقة. حيث تتألف المصادر الأساسية لتمويل التعليم من الضرائب العامة والأقساط التي يدفعها الآباء للمدارس الخاصة، ثم القروض. والنوع الآخر من المصادر الثانوية والذي يتمثل في المصادر الخاصة مثل: رسوم التسجيل وأقساط الدراسة في البلاد التي لا يكون فيها التعليم مجاني في بعض مراحله، وبعض المنح والهبات التي يقدمها الأفراد والجماعات للتمويل. أما ما يتعلق بالمصادر الخارجية كالمساعدات الفنية كتقديم بعض المعلمين والأساتذة من دول أخرى. أو تقديم منح دراسية للدراسة في بلد أجنبي، أو المالية كالتي تقدم من بعض الدول. والبعض يقدم مصادر أخرى للتمويل كإنشاء شركات خاصة تتولى استثمار رؤوس أموالها عن طريق التعليم، أو المصادر المحلية كمساعدات الأهالي أنفسهم كتقديم الأرض التي تنشأ ليها المؤسسة التعليمية أو بناء المدرسة وتوفير النفقات وهذا ما نجده في عدد من البلدان العربية.

ويشير العتيبي (1425ه) الى انه من السمات الرئيسة التي تميز تمويل التعليم عن غيره هو التنوع البارز في مصادر تمويله والتي تعمد إليها الدول لتسيير العملية التعليمية وتغطية نفقاتها التربوية، ويمكن أن تقسم مصادر تمويل التعليم إلى نوعين: مصادر حكومية، ومصادر غير حكومية[2].

---

[1] _المرجع السابق، ص149

[2] فاطمة يحي,منال ناصر,تمويل التعليم,2018-2019

- **المصادر الحكومية:**

المصادر الحكومية هي جملة ما تخصصه الدول في ميزانيتها للتعليم حيث تقوم الحكومات في أغلب الدول بتخصيص مبالغ معينة من الميزانية العامة للدولة للإنفاق على التعليم بجميع فروعه ومستوياته والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال بعض المؤشرات الأساسية. ويتفاوت الإنفاق الحكومي على التعليم تبعا للسياسات التمويلية التي تتبعها الدول وتبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنمط الإداري المتبع في الإدارة الحكومية، وتؤكد الإحصاءات أن هناك فجوة كبيرة بين الدول في حجم إنفاقها على التعليم بسبب اختلاف دخلها القومي وعلى الرغم من التباين فيما تنفقه الدول على التعليم من بلد إلى آخر إلا أن المؤشرات تفيد بأن الدول المتخلفة تعليميا تنفق على التعليم أكثر من غيرها ، وتعكس الميزانية الحكومية مقدار وحجم الاستثمار في التعليم وإن كانت لا تعكس حجم الإنفاق الحقيقي الذي يتحمله باقي قطاعات المجتمع مثل المجتمعات المحلية والأسر والمنظمات الخيرية وغيرها.

المصادر غير الحكومية:

وهو ما يتوافر للنظم التعليمية من موارد مالية أو غير مالية مباشرة أو غير مباشرة يتم من خلاله تنفيذ البرامج والخطط التعليمية وتسييرها وذلك بسبب عجز الميزانيات الحكومية عن تغطية النفقات اللازمة للتعليم، ومن هذه الموارد الآتي[1]:

1. الرسوم الدراسية:

وهي أحد المصادر التي من خلالها تحصل المؤسسات التعليمية على رسوم دراسية من الطلاب مقابل الخدمات التعليمية التي يحصلون عليها، وغالبا ما تكون الرسوم الدراسية قليلة ولا تمثل نسبة كبيرة من نسبة الإنفاق على التعليم. ويتأثر اتجاه فرض الرسوم الدراسية بالاتجاه الاقتصادي الحر الذي يهدف إلى ضرورة المساهمة المالية المباشرة للمستفيدين من الخدمات التعليمية في جميع المستويات، وعلى الأخص في التعليم الثانوي والتعليم الجامعي كما أن ظهور الرسوم المالية الدراسية كان نتيجة للتقشف المالي الشديد الذي تنتهجه الدول، وترى مؤسسات التمويل

[1] نفس المرجع

الدولية والدول الغنية أن توفير الخدمات للأفراد لا يوفر الكفاءة والفعالية والاستمرارية لهذه الخدمات، في حين أن إسهام الأفراد في دفع تكاليف هذه الخدمات سوف يضمن لها ذلك. لكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن فرض الرسوم الدراسية على الخدمات التعليمية سوف يؤثر على بعض الطبقات الاجتماعية وخصوصا الطبقات الفقيرة وما قد يصاحب ذلك من تسرب دراسي أو انخفاض في نسبة القيد في التعليم، وهذا ما أشارت إليه بعض الدراسات التي لحظت انخفاضا في نسبة الإقبال على التعليم نتيجة لسياسات فرض الرسوم الدراسة، لكن مؤيدي هذا الاتجاه يرون أن الإقبال على التعليم لن يتأثر بفرض الرسوم الدراسية إذا انعكس ذلك على جودة الخدمة التعليمية المقدمة.

كما أن فرض رسوم على الخدمات التعليمية سوف يعزز ميزانية الدول النامية ويساعدها على تحسين هذه الخدمات إذا ما صيغت وفق أسس معينة وتجاوزت التعليم الأساسي .

2. قروض المؤسسات التعليمية:

تواجه العديد من الدول صعوبات في توفير المبالغ المالية اللازمة لتسيير العملية التعليمية ولهذا تتجه إلى مؤسسات خارجية لتمويل برامجها وأنشطتها وخططها التعليمية وغالبا ما يتم سداد هذه القروض على فترات ويمكن أن تحصل المؤسسات التعليمية على حاجاتها المالية من بعض المؤسسات الدولية إلا أن الدول تفضل القروض الداخلية نظرا للخوف من ارتفاع الفوائد السنوية المطلوب سدادها أو أن تؤثر هذه القروض على قرارها وتوجهاتها العامة حيث ترتبط بعض القروض الدولية بشروط معينة.[1]

3. قروض الطلاب:

وهي قروض تمنح للطلاب لتمويل دراساتهم خصوصا الجامعية يتم استردادها على أقساط محددة بشروط ميسرة تسترد بعد التخرج وفق نظم متفق عليها، هذه الطريقة تؤدي إلى تمكين الطالب من حرية الاختيار خصوصا في التعليم العالي ومن التغلب على الظروف الاقتصادية التي قد تحول دون مواصلته الدراسة .ويرى بعض الاقتصاديين والتربويين أن هذه

[1] نفس المرجع

الطريقة لا تعمل على إتاحة الفرص المتكافئة بين الطلاب خصوصا أصحاب الدخول المنخفضة الذين قد يتحملون أعباء يعجزون عن الوفاء مستقبلا.

4. المدرسة كوحدة إنتاجية:

يقوم هذا التوجه على أساس أن تجد المدرسة كفايتها المالية لسد بعض النفقات، على افتراض أن استخدام المدرسة الإمكانات المادية والبشرية وتحويلها إلى مواقع إنتاج حقيقية مع استمرارها في تقديم الخدمات التعليمية يمكن أن يوفر بعض المصادر المالية الضرورية لتسيير العمل التعليمي، وبخاصة في دفع التكاليف التشغيلية المتكررة مثل الصيانة وغيرها أو توفير الوجبات المدرسية، إضافة إلى إسهام هذا العمل في تكوين شخصية الطلاب وتنمية مهاراتهم، إلا إنه على الرغم من هذه الفوائد على المدرسة وعلى الطلاب ينبغي أن يراعى أن استخدام المدرسة كوحدة إنتاجية ربما يؤدي في بعض المجتمعات الى:

1. عدم مناسبة البيئة التعليمية لتوفير الإنتاج.
2. منافسة المدرسة للمنتجين المحليين مما قد يهدد حياتهم الاقتصادية.
3. كثرة المعروض من السلع المنتجة من المدارس ومن المنتجين المحليين في المجتمعات الصغيرة.
4. التركيز على منتجات ذات طابع متكرر لا تتيح للطالب قدرا كافيا من المهارات .ولا ينبغي قصر تعزيز الموارد الذاتية للمدرسة على الإنتاج فقط بل يمكن النظر فيما لدى المؤسسات التعليمية من إمكانات الاستثمار في المواقع التابعة لها من الأراضي أو المباني أو غيرها لمواجهة نقص الموارد المالية[1].

5. مساهمة المؤسسات المجتمعية:

وهو ما يقدمه المجتمع بجميع مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية من مساهمات عينية ومادية ومن جهود في دعم العملية التعليمية، وتتنوع مساهمات المجتمع المحلي في دعم التعليم سواء في بناء المدارس أو تقديم الخدمات التعليمية أو التبرعات النقدية أو تقديم الدعم للمدارس من أجل تحسين الخدمات التعليمية. ويوجد في العديد من الدول جمعيات خيرية لا

[1] نفس المرجع

تهدف إلى الربح ناشطة في دعم التعليم وتقديم الخدمات المالية والعينية والأفكار، وتشجع هذه المنظمات على دعم التعليم وتتكون من أعضاء فاعلين في المجتمع ولديهم القدرة والرغبة على المشاركة في الخدمة العامة وغالبا ما تتكون هذه المنظمات من الآباء والمعلمين ورجال الأعمال والاقتصاديين والأكاديميين .وتورد اليونسكو أشكالا للمشاركات المجتمعية في تمويل التعليم :

1. التمويل المالي المباشر الناتج عن فرض الضرائب الموجهة للتعليم سواء على الشركات أو المواطنين.
2. التبرعات النقدية أو العينية للمستلزمات التعليمية والمباني والأراضي المستخدمة للأغراض التعليمية.
3. التطوع في تقديم الخدمات الإنشائية أو أعمال الصيانة، أو في تقديم الخدمات التعليمية مثل برامج محو الأمية.
4. المشاركة في الإدارة وتطوير المباني المدرسية والوسائل التعليمية [1].

اسئلة الخروج من المحاضرة:

-ما هي المصادر الأساسية لتمويل التعليم؟
-كيف يؤثر التمويل على جودة التعليم والمخرجات التعليمية؟
-ما هي أبرز التحديات التي تواجه تمويل التعليم في الدول النامية؟
-كيف يمكن للقطاع الخاص أن يُساهم في تمويل التعليم؟ وما تأثير ذلك؟
- ما هي السياسات التي يمكن تطبيقها لضمان توزيع عادل للموارد التعليمية؟

المحاضرة السابعة:التكلفة التعليم

اهداف المحاضرة

-تعريف الطلاب بمفهوم تكلفة التعليم وأنواعه المختلفة، مثل التكاليف المباشرة وغير المباشرة.
-توضيح الفرق بين التكاليف الفردية والمجتمعية للتعليم وتأثيرها على الأفراد والدولة.
- تحليل العلاقة بين تكلفة التعليم والعائد الاقتصادي على الفرد والمجتمع.
- مناقشة كيفية احتساب تكلفة التعليم وتحديد العوامل المؤثرة فيها.

اسئلة الدخول للمحاضرة

[1] نفس المرجع

1. ما الذي تعنيه لكم عبارة "تكلفة التعليم"؟ هل تتعلق فقط بالمال؟
2. ما هي العوامل التي تعتقدون أنها تؤثر على تكلفة التعليم؟
3. في رأيكم، هل التكاليف التعليمية دائمًا ما تُعدّ عائقًا أمام الوصول إلى التعليم؟ ولماذا؟
4. هل تعتقدون أن التعليم المجاني فعليًا خالٍ من التكاليف؟ لماذا؟
5. كيف يمكن أن يؤثر ارتفاع تكلفة التعليم على المجتمع بشكل عام؟

كلفة التعليم:

"عادة ما ينظر لكلفة التعليم على أنها مرادف لنفقاته، فالبعض ينظر إليها على أنها النفقات الجارية، فهي تلك التي تنفق بصفة دورية و منتظمة كالمرتبات والأجور و ما شابهها، والبعض الآخر يرى ضرورة أن تشمل النفقات الرأسمالية، حيث يمتد أثر بعض النفقات لعدة سنوات لاحقة لسنة الإنفاق -كما في تكاليف المباني والمعدات-. في حين يرى فريق ثالث أن كلفة التعليم ينبغي أن تشمل إلى جانب النفقات الجارية والرأسمالية، ما تنفقه الأسرة في سبيل تعليم أبنائها مثل:الاشتراكات المدرسية، تكاليف شراء الكتب والأدوات...،كما تنادي طائفة أخرى بضرورة ألا تقتصر كلفة التعليم على ما سبق، و إنما يجب أن تمتد ك لك لتشمل التكاليف غير المباشرة و المتمثلة في كلفة الفرصة البديلة، وتعني قيمة الفوائد أو الدخول التي تم التضحية بها نتيجة للإنفاق على التعليم، و تفضيله على الاتجاهات الاستثمارية البديلة أو الأخرى."[1]

تختلف تكلفة التعليم من بلد لأخر ومن مجتمع لأخر، ونوع المؤسسة التعليمية تتضمن تكلفة التعليم والمواد الدراسية، والنقل و الإقامة في حال الدراسة بعيدا عن المنزل، حيث أن الرسوم الدراسية والكتب والمستلزمات تختلف من مكان لأخر ومن مجتمع لأخر.

وهناك جملة من المؤشرات التي تحقق تكلفة التعليم منها ما يلي:

*"مؤشر كلفة الطالب، حيث يقيس حصة الطالب من الكلفة وحسب أنواعها و المقصود هنا بالطالب، المسجل في العملية التعليمية،

✓مؤشر كلفة الخريج، وال ي يقيس حصة الطالب الخريج من الكلفة حسب أنواعها،

---

[1] _ المرجع السابق، ص143

✓مؤشر كلفة المواد أو الأجهزة، الأبنية أو مؤشر كلفة الموجودات أي الأصول الرأسمالية،حسب أنواعها،

✓كلفة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد أو النفقات في التعليم، و التي تمثلها التضحية بالمجالات الأخرى التي يمكن استخدام الموارد فيها بدلا من استخدامها في التعليم افتراضا.

-يتم تقديرها.-إن هذه المؤشرات مرتبطة بالزمن الذي يستغرقه إنتاج وحدة واحدة أي الخريج، وكباقي التكاليف فإن معظم الدول تهدف إلى خفض هذه التكاليف (الجهد و الوقت) وتعظيم عوائدها"[1]

وهذه المؤشرات تحقق تكاليف التعليم وتحدد حجمها، بما يساعد الجهات الوصية على تحقيق ميزانية التعليم ووضعها حسب ما يقتضيه الواقع التعليمي.

*مخزون التربية: "المخزون التربوي هو رصيد المجتمع من القوة البشرية التي حصلت على قدر من التعليم و أنهت مرحلة تعليمية معينة، تؤهلها إلى دخول القوة العاملة.

*السنوات الدراسية: هي تعبير عن مؤهلات رأس المال البشري بعدد سنوات التعليم و هي المعيار المعتمد بكثرة، إلا أنه لا يأخذ بعين الاعتبار:

- التغيرات التي تطرأ على طول السنة الدراسية
- المستوى الكيفي للسنة الدراسية

*الساعات الدراسية: هي امتداد للطريقة السابقة، التي يمكن استنتاجها من المواد الدراسية التي يدرسها الطالب في العام الدراسي، حيث أن كل مادة دراسية تحتاج إلى عدد معين من الساعات."[2]

اسئلة الخروج من المحاضرة

-ما الفرق بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة للتعليم؟

-كيف تُؤثر تكلفة التعليم على القرارات الشخصية للأفراد بشأن استكمال دراستهم؟

-ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه الدول في تقليل تكلفة التعليم؟

---

[1] _المرجع نفسه، ص144

[2] _المرجع نفسه، ص145/144

-كيف يمكن للحكومات تخفيف الأعباء المالية الناتجة عن التعليم على الأسر؟

المحاضرة الثامنة: العائد والفائق في التعليم:

العائد في التعليم يشير إلى الفوائد والمكاسب التي يتم تحقيقها من استثمار الموارد في العملية التعليمية. يتضمن العائد في التعليم جوانب متعددة مثل التحسينات في مستوى المعرفة، المهارات، التفكير النقدي، وتحقيق النجاح المهني.

يعتبر العائد في التعليم مقياسًا لجودة وفعالية التعليم، حيث يمكن تقييمه من خلال النتائج الأكاديمية، التطور الشخصي للطلاب، وزيادة فرص العمل والتوظيف بعد التخرج. يمكن أن يكون العائد أيضًا اجتماعيًا، حيث يؤدي التعليم إلى تحسين جودة الحياة المجتمعية من خلال تحقيق التنمية المستدامة والابتكار.

أهداف المحاضرة: تهدف هذه المحاضرة إلى:

*التعريف بالعائد الاقتصادي للتربية.

*بيان أهمية العائد في التربية والفارق الاقتصادي,

*العمل على بيان نشاة الدراسات حول العائد في التربية.

*تحديد أسس العائد في التربية.

أسئلة الدخول:

1_ ماذا نقصد بالعائد في التربية؟

2_ كيف يؤثر التعليم على حياة الأفراد؟

3_ هل تعتقد أن التعليم هو العامل الوحيد الذي يؤثر على تحسين حياة الأفراد؟

4_ هل يمكن قياس العائد التربوي من خلال التحصيل الأكاديمي فقط؟

أولا: العائد من التعليم:

1_ مفهوم العائد من التعليم: " يهتم الباحثون في اقتصاديات التربية بموضوع العائد من الاستثمار في التعليم ويمكن أن تعرف العائد من التعليم بأنه المقابل المنتظر من الانفاق على التعليم سواء بالنسبة للأفراد أو الحكومات.

2_ **أهمية دراسة العائد من التعليم:**

" يسمح قياس العائد من التعليم بتحقيق العديد من الفوائد بالنسبة لجاني العرض والطلب على التعليم وذلك على النحو التالي:

*تزويد المعنيين بالتخطيط التعليمي بمعلومات أساسية مفيدة عن الروابط التي تربط التعليم بسوق العمل، وعن الأهمية الاقتصادية للسياسات التعليمية المختلفة حتى يتم الاختيار بينها على أسس موضوعية.

*يساعد المخطط التعليمي في القيام بمقارنات مختلفة من العائد الاقتصادي للتعليم، والعائد الاقتصادي من مشروعات استثمارية أخرى.

*يقترح طرقا لزيادة إنتاجية التعليم، إما بواسطة زيادة العائد أو بواسطة تخفيض تكلفته أو الاثنين معا.

*يوجه هذا المدخل المخطط التعليمي إلى اتجاه الاستثمار في أي نوع من أنواع التعليم، بل في أي مرحلة تعليمية يكون الاستثمار أفضل نسبيا، أي أنه يساعد في التخصيص الأمثل للموارد.

*يشير المدخل إلى أثر تغيير الأجور في الطلب على التعليم وإلى المجال الذي يعمل فيه الدولة لتحفيز الأفراد على طلب أنواع معينة من التعليم.

*يتيح قياس العائد من التعليم الفرصة أمام متخذي القرار بالتوسع في استحداث تخصصات جديدة، أو في زيادة عدد الطلاب في تخصصات أخرى نتيجة للطلب المتزايد عليها."[1]

العائد من التعليم يمثل قيمة جوهرية في تقدم الأفراد والمجتمعات على حد سواء، فهو يتجاوز حدود تحصيل المعرفة الأكاديمية ليشمل تأثيرات واسعة

[1]_مزهود نوال، محاضرات اقتصاديات التربية، ماستر02، علم اجتماع التربية، جامعة جيجل، دت، ص12.

تتعلق بالنمو الشخصي والاقتصادي والاجتماعي. يُعتبر التعليم أداة رئيسية في تمكين الأفراد من اكتساب المهارات والمعرفة التي تساهم في تعزيز قدراتهم الفكرية والمهنية. على المستوى الفردي، يفتح التعليم الأبواب أمام فرص العمل، ويزيد من احتمالية الحصول على وظائف ذات دخل مرتفع وظروف عمل أفضل، مما ينعكس إيجابًا على مستوى المعيشة. كما أن التعليم يعزز من قدرة الأفراد على التفاعل مع التحديات اليومية بشكل أكثر فاعلية ووعيًا.

من جانب آخر، يعد العائد من التعليم مهمًا على مستوى المجتمع والدولة بشكل عام. المجتمعات التي تستثمر في التعليم عادة ما تشهد تطورًا اقتصاديًا ملحوظًا، حيث يصبح الأفراد أكثر إنتاجية وقادرين على الابتكار في مختلف المجالات. كما أن التعليم يسهم في تعزيز الوعي الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي إلى مواطنين أكثر فاعلية في تحسين أوضاع بلادهم والمشاركة في اتخاذ القرارات المهمة. إضافة إلى ذلك، فإن التعليم يعمل على تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الفئات المختلفة في المجتمع، مما يساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة.

وفي سياق التنمية المستدامة، يمكن اعتبار التعليم ركيزة أساسية لبناء أجيال قادرة على مواجهة التحديات البيئية والصحية والتكنولوجية. فعندما يحصل الأفراد على تعليم جيد، يتبنون مواقف أكثر وعيًا تجاه قضايا مثل حماية البيئة والتطور التكنولوجي، مما يساهم في إيجاد حلول مبتكرة لهذه التحديات. وبالتالي، يتضح أن العائد من التعليم لا يقتصر فقط على تحسين فرص العمل والرفاهية الشخصية، بل يمتد ليشمل جوانب حيوية تسهم في الارتقاء بالمجتمع بشكل عام.

3_ الجدوى من دراسة العائد في التعليم:[1]

"من الضروري فهم الغرض المتوخى من دراسة علاقة التعليم بالدخل، فهل لتطبيقأساليب النظرية الاقتصادية من مثل الحالية الصافية أو معدل الفائدة – على حقل التعليممزايا تذكر على صناعة القرار أو رسم السياسة

[1] _فيصل بوطيبة، العائد من التعليم في الجزائر، دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009، ص107

التعليمية و الاقتصادية؟لا ريب فان سرية التعليم بالغ الأثر لتوجيهالاستثمار في التعليم سواء من منظور الفرد أو المجتمع و الحكومة فمن ضمن المزايا التي يمكن رصدها حسب سكاروبولوس 1975 **مايلي:**

1-الفعالية**:**

تفيد الدراسة العائد في الفعالية تخصص الموارد سواء بين قطاعات التعليم أو بين

قطاع التعليم و يأتي القطاعات الاقتصادية.بالنسبة للحالة الأولى بافتراض أن العائد من التعليم العالي أكبر من التعليم الثانوي، فانهمن الأجور تخصيص مواد أكبر على الجامعات.

و بالنسبة للحالة الثانية، إذا كان العائد من التعليم ككل أعلى من الاستثمار في رأسالمال من قطاع ما لمفروض أن تخصص موارد أكثر في التعليم

2-الإنصاف**:**

ثمة علاقة بين التعليم وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع فمثلا إذا خص عدد محدد

من الأفراد بالتعليم سيؤدي إلى تعميق التفاوت، بينما إذا تم رفع السن الأدنى الإلزاميللدراسة فسيعمل ذلك على تحقيق الاتصاف في توزيع الدخل.

3-**تجاوب العرض:تساعد بيانات الدخل حسب المستوى الدراسي على توقع الطلب الاجتماعي علىالتعليم "كما يمكن استخدام سياسة الأجور لتوجيه الطلب الفردي على التعليم.**

راسة العائد في التعليم تعد من الأمور الضرورية لفهم تأثيرات النظام التعليمي على الأفراد والمجتمعات. فهي تقدم رؤية واضحة حول مدى فعالية استثمار الموارد في العملية التعليمية وكيفية تحسينها لتحقيق أفضل النتائج. من خلال تحليل العائد، يمكننا تقييم الفوائد الاقتصاديةوالاجتماعية التي تنتج عن تحسين التعليم، مثل زيادة فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للأفراد. كما أن هذه الدراسة تساعد في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير أو تعديل، سواء من حيث المناهج الدراسية أو أساليب التدريس أو البنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم دراسة العائد في التعليم في

توجيه السياسات الحكومية واتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز جودة التعليم وتوسيع فرص الوصول إليه. على المستوى المجتمعي، يؤدي ذلك إلى تحسين التنمية المستدامة من خلال زيادة الوعي الاجتماعي وتعزيز قدرة الأفراد على المشاركة في التحديات المعاصرة، مثل التغيرات التكنولوجية والبيئية. في النهاية، فإن دراسة العائد في التعليم تساهم في بناء منظومة تعليمية قادرة على تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

4_ نشاة وتطور دراسة العائد في التعليم:

لازمت التربية منذ نشأتها الحياة البشرية ، إذ أنها تعني في صورها الأولى التعلم من الكباركيفية التغلب على مصاعب الحياة ومواجهة الطبيعة والصراع معها ، وقد ظلت هكذا لفتراتطويلة إلى أن أصبحت في المجتمعات الطبقية امتيازا طبقيا حكرا على أبناء الميسورينوالنبلاء ، ومع تطور الحياه وتعقدها وتحديدا في القرنين السابع والثامن عشر ومع الثورةالصناعية الفرنسية وافقت الرأسمالية مرغمة على تعليم أبناء الفقراء والبسطاء حرفة أو صناعةأو تدريب على وسيلة من وسائل الإنتاج على اعتبار أن أبناءها لا يليق بهم أن يقوموا بتلكالأعمال اليدويةويرجع مفهوم عوائد التعليم فى حياتنا الى العصر اليوناني القديم حيث أشار افلاطون الىأن اتجاه تعليم إنسان ما هو المحدد لحياته المستقبلية ويعبر أحد حكماء الصين منذ حوالى خمسة وعشرين قرنا بفطرته وبعد نظره عن أفضليةالاستثمار فى البشر من خلال التعليم بالمقارنة بأوجه الاستثمار المادية الاخرى ، حيث أوضحأن الحبوب التي يزرعها الانسان مرة يحصدها مرة ، أما إذا علمنا مائة من الشعب فسنحصدمائة مرة.

و توالت بعد ذلك الكتابات الصريحة و الضمنية عن عوائد التعليم من جانب التربويين والاقتصاديين . وتكاثرت البحوث و المقالات فى أوقات معينة. وخاصة بعد ان تغيرت النظرةالى العملية التعليمية من مجرد كونها خدمة

اجتماعية الى اعتبارها استثمار يستهدف تحقيقالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع"[1]

نشأة وتطور دراسة العائد في التعليم تعود إلى الاهتمام المتزايد بتحليل فعالية الأنظمة التعليمية وتأثيراتها على الأفراد والمجتمعات. في البداية، كان التركيز على العائد من التعليم محصورًا في الجوانب الأكاديمية والاقتصادية البحتة، حيث كانت الدراسات تقتصر على قياس العلاقة بين التحصيل العلمي وفرص العمل والدخل. ومع مرور الوقت، توسعت دائرة الاهتمام لتشمل جوانب أخرى، مثل التأثيرات الاجتماعية والثقافية التي يتركها التعليم على الأفراد، بالإضافة إلى العائد غير المباشر الذي يظهر في مجالات مثل تحسين جودة الحياة، وتعزيز المهارات الشخصية، وزيادة المشاركة المدنية.

ومع تطور تقنيات البحث وظهور أدوات قياس متقدمة، أصبحت دراسة العائد في التعليم أكثر دقة وشمولية. بدأ الباحثون في استخدام طرق إحصائية معقدة لتحليل البيانات وتقديم نماذج اقتصادية تربط بين مستويات التعليم والعوائد الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل. كما شهدت هذه الدراسات تحولًا نحو النظر في العوائد غير الاقتصادية، مثل قدرة التعليم على تعزيز الوعي البيئي، وتمكين الأفراد من مواجهة التحديات المعاصرة.

تطور هذه الدراسات استمر مع تزايد الاهتمام العالمي بالتعليم كمحرك أساسي للتنمية المستدامة، مما دفع إلى دراسة العائد التربوي في سياقات مختلفة من البلدان النامية والمتقدمة. اليوم، أصبحت دراسة العائد في التعليم أداة أساسية لتوجيه السياسات التعليمية وتحقيق التنمية الشاملة، حيث تقدم رؤى عملية حول كيفية تخصيص الموارد بفعالية لتحقيق أكبر تأثير إيجابي على المجتمعات.

5_أساليب تقدير العائد في التعليم:

[1] _رضا حسين محمد عبد الرحمان، العوائد التعليمية: تصنيفاتها ونظريات قياسها، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، مج15، ع15، 2021، ص788

" يمكن للمجتمع أن يجني من التعليم فوائد اقتصادية واجتماعية كثيرة ومن هنا ظهرت دراسات تقيس العائد الاجتماعي للتعليم وهي دراسات تهتم بما يمكن أن يعود به التعليم من نفع على المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، ويظهر هذا العائد من مقارنة الاستثمار في ميدان التعليم بالزيادة في الدخل القومي.

وهنا تجدر الاشارة إلى أن رجال الاقتصاد يرون أن العائد المباشر من التعليم على المجتمع هو أساس تقدير العائد من الاستثمار في التعليم نظرا للتمايز والاختلاف في دخول الافراد ما بين العاملين في القطاعات الحكومية والعاملين في القطاعات الخاصة." [1]

على تحليل العلاقة بين مستوى التعليم والإنتاجية الاقتصادية. في هذا السياق، يتم قياس العائد من خلال زيادة الدخل الفردي والنمو الاقتصادي الناتج عن التعليم، حيث يتم مقارنة دخل الأفراد المتعلمين مع غير المتعلمين.

هناك أيضًا الأسلوب الاجتماعي، الذي يتناول تأثيرات التعليم على جوانب غير اقتصادية، مثل تحسين الصحة العامة، وتعزيز المشاركة المدنية، وتوسيع الفهم الثقافي. يُقاس العائد هنا من خلال دراسة المؤشرات الاجتماعية مثل معدل الجريمة، مستوى التطوع، أو مستوى السلوك الاجتماعي المسؤول بعد إتمام التعليم.

من الأساليب المهمة أيضًا الأسلوب التربوي، والذي يركز على تحليل جودة التعليم وفاعليته في تحسين مهارات الطلاب، مثل التفكير النقدي، والتعلم المستمر، والابتكار. يتطلب هذا الأسلوب جمع البيانات حول الأداء الأكاديمي للطلاب، ونتائج التقييمات الوطنية والدولية، وكذلك مستوى استعداد الخريجين لدخول سوق العمل.

أسئلة الخروج:
*ما هي الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لتعظيم الفوائد من النظام التعليمي؟

[1] _محمد النصر حسن محمد، أمال محمد إبراهيم، عائدات التعليم، ع33، مجلة كلية التربية بقنا، جامعة جنوب الوادي، 2018، ص399

***هل ترى أن العائد من التعليم يختلف حسب نوعية التعليم (عام، خاص، تقني)؟**

***كيف يمكن أن يساعد تحسين العائد من التعليم في تحقيق التنمية المستدامة؟**
***ما هو تأثير تحسين العائد التعليمي على التوازن بين العمل والحياة؟**
***هل توافق على أن العائد من التعليم لا يُقاس فقط بالدخل؟**

المحاضرة التاسعة: التخطيط التربوي

اهداف المحاضرة:

-تعريف الطلاب بمفهوم التخطيط التربوي وأهميته في تطوير الأنظمة التعليمية.
- توضيح أهداف التخطيط التربوي ودوره في تحسين جودة التعليم وتوسيع فرص الوصول إليه.
- عرض أنواع التخطيط التربوي، مثل التخطيط قصير الأجل، متوسط الأجل، وطويل الأجل.

- تحليل عناصر ومراحل التخطيط التربوي وأهم الاستراتيجيات المستخدمة فيه.

اسئلة الدخول للمحاضرة:

- ما الذي يعنيه لكم مصطلح "التخطيط التربوي"؟
- في رأيكم، لماذا تحتاج الأنظمة التعليمية إلى التخطيط؟

- ما هي العوامل التي يمكن أن تؤثر على نجاح خطة تربوية؟

مفهوم التخطيط التربوي:
التخطيط التربوي هو عملية منظمة ومستمرة لتحقيق أهداف مستقبلية بوسائل مناسبة تستند إلي مجموعة من القرارات والإجراءات الرشيدة لبدائل واض حة وفقًا لأولويات مختارة بعناية بهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للموارد والإمكانيات المتاحة ولعنصري الزمن والتكلفة؛ كى يصبح

نظام التربية التعليم بمراحله الأساسية أكثر كفاءة وفاعلية للاستجابة لاحتياجات المتعلمين وتنميتهم الدائمة[1] ".

والتخطيط ال تعليمي بأنه) عبارة عن عملية منظمة ومستمرة تتضمن تطبيق طرائق البحث الاجتماعي وتنسيقها ومبادئ وطرائق التربية والإدارة الاقتصادية والمالية مع مشاركة ومساندة من الجمهور في مجال النشاط الخاصة والحكومية وغايتة أن يمكن كل فرد من الحصول علي فرصة تنمي بها قدراته وأ ن يسهم إسهامًا فعا لا بكل ما يستطيع في تقدم البلاد من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية[2]

يعرفه عبد الله عبد الدائم بأنه" :رسم للسياسة التعليمية في كامل صورها ·رسما ينبغي أن يستند إلى إحاطة شاملة أيضا بأوضاع البلدان السكانية وأوضاع الطاقة العاملة والأوضاع الاقتصادية والتربوية والاجتماعية."

وهو معرف عند شبل بدران بأنه" :التنبؤ بسير المستقبل في التربية· والسيطرة عليه من أجل الوصول إلى تنمية تربوية متوازنة وإلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة، وإلى الربط بين التنمية التربوية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة."

ويعرفه مصطفى(156-155،2003):هو العملية المستمرة والمرشدة والعلمية التي تستهدف تنظيم شؤون التربية والتعليم في المجتمع ، وعلاج المشكلات التربوية بحلول واقعية ملائمة للإمكانات ومسايرة لمقومات المجتمع وأهدافه ، وتوفير تعليم مناسب لاستعدادات وقدرات الطلبة واحتياجات مجتمعهم حيث يستطيعون الإسهام الفعال في التنمية الشاملة ، ويعتمد هذا التخطيط على مجموعة من المعلومات والبيانات الإحصائية ، كما يتطلب القيام به مجموعة من الخبراء قي عدد من التخصصات المختلفة.

4.نشأة التخطيط التربوي:

الإنسان بفطرته لا يعيش حاضره فقط، بل هو دائم التطلع للمستقبل والتحضير له، ومن هنا اهتم الإنسان بالتخطيط لحياته المستقبلية منذ

---

[1] مطاوع عصمت ابراهيم, الإدارة التربوية في الوطن العربي، أوراق عربية – عالمية، بدون طبعة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع,1998.

[2] البوهي فاروق شوقي, التخطيط التعليمي ,دار قباء,2001,ص20

الحضارات القديمة إلى العصر الحديث وسيبقى كذلك ما دام له وجود على هذه الأرض.

لقد عرف التخطيط التربوي في الحضارات القديمة، بحيث نجد الإسبرطيين في الحضارة اليونانية أثناء عصر النهضة اليونانية، أي منذ حوالي خمسة وعشرين قرنا قد خططوا للتربية من تحقيق الأهداف العسكرية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت محددة بشكل واضح .كما نجد أفلاطون في جمهوريته قد وضع مخططا تربويا يناسب المجتمع الأثيني، كما أنه تكلم بوضوح عن أهداف التربية وعن المراحل التي يقطعها منذ المرحلة الأولية إلى أن يتخرج فيلسوفا، وحدد دور كل متخرج والطبقة التي ينتمي إليها تبعا لمستواه التعليمي .ونجد الاهتمام بالتخطيط أيضا في الحضارات الأخرى مثل الحضارة الصينية وغيرها من الحضارات القديمة التي : خططت للتربية من أجل تحقيق أهدافها الوطنية .

وفي الحضارة الإسلامية نجد الاهتمام الكبير بالمستقبل والتخطيط له في كافة المستويات، فبحكم الإيمان باليوم الآخر، فإن التربية الإسلامية تركز على ضرورة أن يتحمل الإنسان مسؤوليته على كل ما يقوم به من أعمال وأن يكون دائم التفكير في ذلك اليوم مصداقا لقوله تعالى " :ياأيها الَّذِين آمنوا اتُّقوا اللَّه وْلتنظر نْفس ماقدمت لِغدٍ واتُّقوا اللَّه إِنَّ اللَّه خبِير بِما تعمُلون"

"، وقوله عز وجل " :يأيها الَّذِين آمنوا قوا أنُفسكم وَأ هلِيكم نارا ."وكما اهتم الإسلام بتوجيه المسلمين إلى التحضير لليوم الآخر، فإنه لم يهمل أمور الدنيا وحث المسلمين على حسن التدبير، من ذلك ما ذكره الله عز وجل في سورة يوسف، بحيث نجد التنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل والإعداد لذلك في تفسير يوسف عليه السلام لرؤيا الملك، وذلك في قوله جل شأنه " :

يوسف أيها الصديق أْفتِنا فِي سبعِ بَقراتٍ سِمانٍيأكلهن سبع عجاف"

ونجد الكثير من أعلام التربية الإسلامية الذين اهتموا بالتخطيط التربوي، بل وصلت م الدقة إلى حد تخطيط المناهج الدراسية وتبيين أحسن الطرق للتدريس بمراعاة التدريج وقدرات المتعلم، ومن أبرز هؤلاء الأعلام نجد ابن خلدون الذي تكلم عن أحسن الطرق لتمكين المتعلمين من التحصيل الجيد، وهي مبنية على قاعدة التدريج أي الانتقال من مرحلة إلى أخرى

بطريقة منهجية ومدروسة تدل على عمق التخطيط البيداغوجي عند ابن خلدون، وهو ما يدل عليه قوله"" :اعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيدا إذا كان على التدريج شيئا فشيئا وقليلا قليلا، يلقى عليه أولا مسائل من كل باب من الفن هي أصول ذلك الباب، ويقرب له في شرحها على سبيل الإجمال .ويراعي في ذلك قوة عقله واستعداده لقبول ما يرد عليه حتى ينتهي إلى آخر الفن، وعند ذلك يحصل له ملكة في ذلك العلم .ثم يرجع به إلى الفن ثانية فيرفعه في التلقين عن تلك الرتبة إلى أعلى منها، ويستوفي الشرح والبيان ويخرج عن الإجمال ويذكر له ما هنالك من الخلاف ووجهه إلى أن ينتهي إلى آخر الفن فتجود ملكته .ثم يرجع به وقد شد فلا يترك عويصا ولا مهما ولا مغلقا إلا وضحه وفتح له مقفله فيخلص من الفن وقد استولى على ملكته، هذا وجه التعليم المفيد .وهو كما رأيت إنما يحصل على ثلاث تكرارات .وقد يحصل للبعض في أقل من ذلك بحسب ما يخلق له ويتيسر عليه "مقدمة ابن خلدون . أما التخطيط التربوي بمفهومه الحديث، فإنه لم يعرف إلا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث أثبت الاتحاد السوفيتي مدى قدرته على[1] التخطيط الناجح فيالات المختلفة، وقد ظهر ذلك في المخطط الخماسي الأول في سنة1923 وحتى إذا كانت الطرق المتبعة في هذا المخطط دون مستوى ما هو موجود في عصرنا هذا، فإن هذا المخطط وما تلاه أثبت مدى نجاعة التخطيط، بحيث تحولت أمة يفوق عدد الأميين فيها ثلثي السكان، وبعد أقل من خمسين سنة إلى أمةمن أكثر الأمم تطورا في التخطيط التربوي .

إذا أردنا أن نعرف خصائص التخطيط التربوي في هذه المرحلة من تطوره، فإننا نجدها متمثلة فيما يلي : قصير المدى في تقديراته، لا يتجاوز ميزانية السنة القادمة، باستثناء بعض المخططات التي تتضمن تجهيزات وبرامج هامة حيث يمكن أن يكون المدى أبعد من ذلك. تخطيط مجزأ، بحيث يتناول بشكل منفصل كل مكون من مكونات النظام التعليمي. . تخطيط غير مرتبط بتطور احتياجات المجتمع والاقتصاد بشكل عام، بل هو تخطيط. مستقل يهتم أساسا بالجانب التعليمي. تخطيط نمطي غير ديناميكي يهتم بصياغة نموذج تربوي تبقى خصائصه الرئيسية. ثابتة من سنة

[1] قرساس حسين,مطبوعة في الادارة وتخطيط التربوي,السنة الثانية علوم التربية,2018-2019

لأخرى. وبعد الحرب العالمية الثانية شهد التخطيط التربوي تطورا ملحوظا وذلك بفعل عدة عوامل نجد من أهمها التطور الكبير في المجال العلمي والتكنولوجي، والتغيرات الاقتصادية والسكانية والسياسية والثقافية، التي أثرت على نوعية الأهداف المسطرة، وأدت بتحديد أدوار جديدة للتربية نظرا لنوعية المشاكل التي أصبحت تواجهها والتعقيدات التي أصبحت تسود الحياة المعاصرة .لم يعد ينظر للتربية على أنهاا قطاع غير منتج، بل أصبح ينظر إليها على أنها استثمار حقيقي يساهم في تطوير المجتمع، وهو ما أدى إلى زيادة الاعتمادات المالية لهذا القطاع المحوري في عملية التنمية .
وبعدما كان التخطيط التربوي مقتصرا على الجانب التعليمي فقط، أصبح أكثر تفتحا على الواقع الاقتصادي من خلال تحديد دور المتخرجين من النظام التربوي حسب حاجات المجتمع في مختلف القطاعات.
وإذا ما أتينا إلى الوطن العربي، فإننا نجد أن الاهتمام بالتخطيط التربوي أخذ في الاتساع بعد أن أوصت الدورة العاشرة لليونسكو المنعقدة عام 1958 بضرورة إجراء مسح لمختلف الحاجات التربوية في البلاد العربية، وتشكلت إثر ذلك لجنة وقفت على المشكلات التربوية وقدمت تقريرا تناولت فيه التوسع الكمي للتعليم، وذكرت أوجه الخلل الموجودة في التعليم من ذلك افتقاد التوازن بين مراحل التعليم وبين فروعه وبين تعليم البنين وتعليم البنات وبين التعليم النظري والتعليم الفني وبين التعليم في الريف والتعليم في المدينة وبين التوسع الكمي والتوسع الكيفي، وانتهى التقرير إلى ضرورة إعطاء أهمية أكبر للتخطيط التربوي من أجل الحد من هذا الاختلال الواضح في التوازن وقد أصبح التخطيط التربوي اليوم يحتل مكانة كبيرة في مختف دول العالم وأصبح مبنيا على أسس علمية ومنهجية واضحة جعلته اختصاصا قائما بذاته، ولا يمكن بحال من الأحوال الاستغناء عنه في تحقيق التنمية والزيادة في الرقي التي تنشدها مختلف المجتمعات سواء منها النامية أو المتقدمة

مبررات التخطيط التربوي

- **. حاجة التخطيط الاقتصادي إلى التخطيط التعليمي:**

إن أهم مبررات قيام التخطيط التعليمي هو شعور القائمين بالتخطيط الاقتصادي بأن التخطيط الاقتصادي لا يحقق أهدافه ولا يكون صحيحا إلا

إذا لازمه تخطيط للتعليم يلا حاجات التخطيط الاقتصادي , فالتخطيط الاقتصادي يصبط تخطيطا منقوصا إذا لم يقترن بالتخطيط التعليمي وإذا لم يدخل في اعتباره أهم عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية , وهذا العنصر يعد أهم عناصر التعليم والتي تكون المسؤولة عن إعداد العناصر البشرية المدربة و المؤهلة للقيام بالتنمية الشاملة

- **اعتبار التعليم مردودا وتوظيفا مثمرا لرؤوس الأموال:**

من أهم أسباب الاهتمام بالتخطيط التعليمي هو اعتبار التعليم نوعا من التوظيف المثمر لرؤوس الأموال , وأن التعليم له مردود اقتصادي واضح ,فلم يعد التعليم خدمة من الخدمات وقد دخل التعليم حديثا المنظور الاقتصادي وأصبط يطلق عليه ضمن المجالات الاقتصادية تحت مسمى "اقتصاديات التعليم "و أصبح الاستثمار فيه يفوق أي مجال آخر.

- **ضرورة مجاراة التعليم للتقدم والتغير السريعين:**

فالعالم يتطور ويتغير بفضل الثورة العلمية والتقدم التكنولوجي مما أدى إلى تطور الحياة الاقتصادية تطورا سريعا , وأدى ذلك إلى انقلابات أساسية في مجال الاكتشافات والتقدم الصناعي وسيطرة الآلة و انتشارها مما أدى إلى وضع الإنسان الجديد أمام مهمات جديدة وأمام تحديات جديدة مما دفع بالعلماء إلى المطالبة بتغيير التعليم وإحداث انقلابات أساسية فيه بحيث يستجيب لهذا الانقلاب العلمي والتقني الواسع.

- **الإيمان بالتخطيط وبقيمته في السيطرة على المستقبل:**

من أهم مبررات التخطيط التعليمي هو الإيمان المتزايد بأ ية التخطيط التعليمي وقيمته في السيطرة على المستقبل وتحكمه فيه بالقدر الممكن , فالتخطيط يبدو للباحثين الأداة العلمية الفعلية الوحيدة الجديرة بإنسان العصر الحديث المتلائمة مع الروح العلمية والعقل العلمي الذي يهدف إلى السيطرة على الأشياء والإمساك بزمامها.

- **التكامل بين مشكلات التعليم وحلوله:**

تعد المبررات الأربعة السابقة مبررات اقتصادية بحتة تستند إلى علم الاقتصاد بالدرجة الأولى , بينما المبرر الذي بين أيدينا فيعتبر التعليم عملية إنسانية بالدرجة الأولى ؛ لأنه يتناول موضوع التعليم ومشكلاته والحلول بشكل متكامل في نظرة واحدة شاملة يجمعها إطار موحد هو إطار الخطة

ومن هنا تبرز أ ية التخطيط التعليمي في تحقيق التكامل بين جوانب النظام التعليمي وتقديم الحلول الشاملة لمشكلاته المقرر.

2 .مبادئ التخطيط التربوي

من أهم المبادئ التي يقوم عليها التخطيط التربوي نجد ما يلي :

.- .الواقعية : إن واقعية التخطيط التربوي تتطلب معرفة واقع النظام التربوي وعلاقته بمختلف الحالات، فلا ينبغي حينئذ وضع خطة تربوية غير واقعية أو بعبارة أخرى غير قابلة للتنفيذ، وحتى يكون التخطيط التربوي واقعيا، فإنه ينبغي مراعاة ما يلي:

ظروف المجتمع وطبيعة البناء الاجتماعي .٠

الموارد المعنوية والمادية والبشرية المتاحة .

الهياكل التربوية الحالية والمتوقعة ومدى قدرتها على استيعاب متطلبات تنفيذ٠ الخطة؛

الدراسات الاستشرافية الخاصة بمعرفة الوضع الذي سيكون عليها النظام٠ التربوي بمختلف مكوناته، خاصة من حيث عدد التلاميذ والمدرسين ومختلف الأطراف المؤثرة على تنفيذ الخطة؛ المعرفة الدقيقة لإمكانات التمويل، حتى لا تكون الخطة التربوية أكبر أو٠ أصغر من هذه الإمكانات, التحديد الدقيق لحاجات المجتمع في المجال التربوي٠ .

إن واقعية التخطيط التربوي تعني بالدرجة الأولى عدم وضع خطة خيالية، يصطدم المنفذون لها بواقع لا يتوفر على الشروط الضرورية لهذا التنفيذ، فمن الأفضل أن تكون خطة متواضعة وهي قابلة للتنفيذ من أن تكون خطة ضخمة لا يمكن تحقيق أي جزء من مكوناتها على أرض الواقع.

- المرونة:

يقصد بمرونة التخطيط التربوي قابليته للتحويل والتبديل والتغيير الجزئي أو الكلي، إذا استدعى الأمر ذلك أثناء تنفيذ الخطة، وهذا كنتيجة منطقية للمستجدات الطارئة التي لم تؤخذ بالحسبان أثناء وضع الخطة .كما يمكن اللجوء إلى التعديل إذا لاحظ المنفذون أن تطبيق الخطة لا يتم بطريقة سليمة ولا يسير نحو تحقيق الأهداف المسطرة .ونشير في هذا المجال إلى أن المرونة لا تعني بحال من الأحوال عدم وجود أهداف ثابتة في الخطة، فالأهداف الإستراتيجية المعبرة عن خصائص المجتمع وانتمائه الحضاري

لا مجال للتغيير فيها .ومن هنا فإن المرونة ترتبط فقط بالمجال التقني أي المكونات الإجرائية للخطة، التي تتأثر بالمستجدات وبمتطلبات التنفيذ.

ج . الاستمرارية :

إن من مبادئ التخطيط التربوي أن تكون كل خطة مرتبطة بسابقتها ومهيأة للاحقتها، فهو عملية مستمرة لا تعرف توقفا، تستمر مع استمرار الحياة ومع الحاجة الدائمة للوقوف على حاجات النظام التربوي في مختلف المجالات .وتستمر كذلك لارتباطها مع مختلف العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعالمية التي يتفاعل معها النظام التربوي ويبني مخططاته تبعا لذلك.

د . الشمولية والتكامل

:إن الخطة التربوية ينبغي أن تكون شاملة، بمعنى ضرورة تضمنها لمختلف العناصر التي تتشكل منها، فلا معنى لخطة تربوية تذكر الأهداف وتغفل عن وسائل تحقيقها، أو تذكر الوسائل و كيفية توفيرها .فالخطة التربوية الناجحة تعطي لكل عنصر من عناصرها الأهمية التي ينبغي أن ينالها سواء في ذلك المعلمين أو التلاميذ أو الهياكل أو المناهج ...كما أن النظرة الشاملة تستلزم مراعاة مختلف حالات التي يتفاعل معها النظام التربوي تأثرا وتأثيرا .ومن جهة أخرى فإن الشمولية تتطلب تحقيق الانسجام بين مطالب الفرد وحاجات الجماعة وتنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف المشكلة للمجتمع وحتى يكون التخطيط التربوي متكاملا، فإنه ينبغي مراعاته للعلاقات التفاعلية بين مختلف العناصر المؤثرة في النظام التربوي، حتى تتحقق الأهداف بصفة كلية، بحيث تلتقي كل الأهداف الجزئية في تحقيق الإستراتيجية التربوية المعتمدة.

.-التنسيق :

يقصد بالتنسيق في التخطيط التربوي الانسجام بين الأهداف بحيث تكون صياغتها بشكل منطقي فلا يكون تعارض بين الأهداف الإستراتيجية والأهداف العملية .كما يقصد به تكاتف الجهود بين مختلف الأطراف المعنية بوضع وتنفيذ الخطة التربوية، بداية بمؤسسات الدولة الواضعة للخطة التنموية الشاملة إلى الخبراء التربويين المكلفين بصياغة الخطة التربوية، وهذا تجنبا لما قد يعيق تنفيذ الخطة، إذ أن اكتفاء الخبراء

بالمعايير التقنية دون مراجعة الهيئات الرسمية من شأنه أن يجعل الخطة متصفة بالفوضوية والارتجالية، وهذا يؤدي في النهاية إلى بقاء الخطة حبرا على الورق، ومن هنا يفرض التنسيق نفسه كمبدأ أساسي من مبادئ التخطيط.

.-المستقبلية :

إن التخطيط التربوي لابد أن يكون مراعيا للمستقبل، بحيث تتوزع الخطة التربوية على مدى زمني قريب) من سنة إلى سنتين (ومدى زمني متوسط)أربع أو خمس سنوات (ومدى زمني بعيد) عشرة إلى خمس عشرة سنة .(وبطبيعة الحال فإن التوقع يكون دائما أقل دقة كلما كان المدى الزمني بعيدا، ومع ذلك تبقى النظرة بعيدة المدى ضرورية خاصة فيما يتعلق بتحقيق الاحتياجات المستقبلية في كافة القطاعات) أطباء، مهندسون، معلمون. إن التخطيط للمستقبل يعني الصياغة العلمية المنهجية للأهداف وتحديد التدابير اللازمة لتحقيقها ولمواجهة مختلف المشكلات المتوقعة أثناء تنفيذ الخطة بكل اجزائها ودقائقها .

3.أهداف التخطيط التعليمى

أن التعليم عملية لا يمكن أن تتم في الفراغ ولا يمكن أن تتم بمعزل عن المجتمع الذي يعد أبناءه للحياة فيه ، ولما كانت المجتمعات البشرية ذات طبائع متميزة كل له نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتميز بها أو يتشابه فيها مع غيره من المجتمعات ، فإنه من المهم جدا عند وضع أي تخطيط للتعليم تحديد الأهداف العامة لهذا التخطيط ضمن الإطار العام لأهداف هذا المجتمع وضمن إطار خططه القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

<u>أولا الأهداف الاجتماعية</u> :

1.منح جميع أفراد الشعب فرصا متكافئة للتعليم ؛
2.إعطاء كل فرد نوع التعليم الذى يتناسب مع ميوله وقدراته؛
3.توفير احتياجات المجتمع من القوى العاملة اللازمة للتطور الاقتصادى؛
4.المساهمة فى تطوير المجتمع وتحويله إلى مجتمع حديث يتميز بالمرونة؛
5.الحفاظ على الجيد من تقاليد المجتمع وتراث.

ثانيا الأهداف السياسية :

1.المحافظة على كيان الدولة السياسى والاجتماعى ؛
2.تنمية الروح الوطنية والقومية بين أفراد المجتمع؛
3.تطوير المجتمع لتحقيق المزيد من الانسجام؛
4.تربية المواطن الصالح وإعطاؤه الفرص التعليمية للاستفادة من مواهبه؛
5.زيادة التفاهم والتعاون بين جميع الأفراد .

ثالثا الأهداف الثقافية :

1.المحافظة على الثقافة الإنسانية ونشرها؛
2.تنمية وتطوير الثقافة عن طريق البحث العلمى؛
3.نشر التعليم وإزالة الأمية من المجتمع؛
4.رفع مستوى الثقافة بين أبناء الشعب عن طريق رفع مستوى التعليم؛
5.حل مشكلات الثقافة الإنسانية وإزالة التعارض بين الأهداف المختلفة للسياسة التعليمية.

رابعا الأهداف الاقتصـــادية :

1.مقابلة احتياجات البلاد من القوى العاملة ذات المستويات الوظيفية المختلفة؛
2.زيادة الكفاية الانتاجية للفرد عن طريق إكسابهالمهارة والخبرة؛
3.زيادة قدرة الفردعلى التحرك الوظيفى بتغير وظيفته؛
4.مواجهة مشكلات البطالة بين المتعلمين وغير المتعلمين؛
5.المساهمة فى الإسراع فى عملية التطوير الاقتصادى والصناعى وتنشيط البحث العلمى والتكنولوجى؛
6.تنسيق سياسة الصـــرف والإنفـــاق على التعليم؛
7.رسم السياسات الخاصة باستغلال مخصصات التعليم أقصى ممكن؛
8.إتباع الطرق العلمية لتقليل تكاليف التعليم مع زيادة الكفاءة .

وقد ذكر عبد الدائم(1987) أ ن أهداف التخطيط التربوي تتمثل في الآتي:
أ .العمل علي نهوض بالمجتمع اقتصاديًا وسياسيا واجتماعيًا وثقافيا.
ب .تحقيق العدالة الاجتماعية.
ج .تلبية حاجات الدولة من القوي العاملة.

د .العمل علي استيعاب وتوظيف خريجى التعليم

العوامل المؤثرة في التخطيط التربوي :

تتمثل هذه العوامل **في :**

1- **الزيادة في السكان :**أدت الزيادة السريعة في معدلات المواليد مع الانخفاض السريع في معدلات الوفيات إلى تغير واضح في التراكيب العمرية للسكان الأمر الذي أدى إلى ضعف شديد لطلب التعليم بسبب ارتفاع نسبة السكان في سن التعليم .

2- **التغير في التركيب الاقتصادي :**

أدى نمو قطاعي الصناعة والخدمات إلى زيادة الطلب على التعليم حيث يتطلب مستويات تعليمية عالية وتخصصات على درجة كبيرة أدى بالضرورة إلى الاستعانة بأساليب التخطيط التعليمي لتوفير الاحتياجات .

3- **التغير في التركيب الوظيفي :**

الصناعة الحديثة تحتاج إلى قوى عاملة على درجة عالية من المهارة والتعليم في مختلف التخصصات والمهارات أدى إلى زيادة الطلب على التعليم خصوصاً في مراحله الثانوية أدى ذلك إلى ضرورة تعدد أنواعه وقد حتم هذا إحداث تخطيط .

4- **ارتفاع مستوى المعيشة :** هناك علاقة قوية بين ارتفاع مستوى المعيشة والطلب على التعليم فكلما زاد دخل الفرد كلما ازدادت رغبته في التعليم وأدى ذلك إلى زيادة الأعباء على الأجهزة التعليمية الأمر الذي أدى إلى وضع تخطيط معين لنمو التعليم

5- **التقدم العلمي والتكنولوجي :**

نظراً لتقدم العلوم والتكنولوجيا أدى إلى ضرورة النظر إلى التخطيط التعليمية كأداة لأزمة التعبئة الجماهير نحو العلم .

6- **التطور النفسي والاجتماعي :**أدى نمو الاتجاهات الاجتماعية والنفسية إلى خلو جو مناسب للإيمان بالتخطيط كرسم إطارات العمل في المستقبل وإذا كانت التربية والتعليم هي أداة تربية

وتقويم للسلوك الإنساني فإن التخطيط هو السبيل لتحقيق أهداف الفرد والجماعة .

7- النمو التعليمي :

ظهور مشكلات انخفاض مستويات التعليم وعدم ملائمة التعليم لاحتياجات والمجتمع وابتعاد عن متطلبات التنمية ومشكلات المنهج المدرسي وأساليب التعليم جعلت من التخطيط أمراً لازماً لمواجهة مشكلات التعليم .

مراحل التخطيط التربوي

1. البحث والاستقصاء:

وفي هذه المرحلة يقوم المخطط التربوي بدراسة" :الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسكاني داخل المجتمع .والتعرف على أهم البنى الاقتصاديةوالاجتماعية والسكانية والتربوية ."كما تتم فيها دراسة الوضع التعليمي من كافة جوانبه من أجل معرفة مواطن القوة ومواطن الضعف ومعرفة مدى تحقق أهداف الخطة السابقة، وكذلك الوقوف على أهم مؤسساته وكافة مكوناته وتقييم كل منها خاصة ما تعلق منها بالمناهج الدراسية والوسائل التعليمية

والإدارة المدرسية والتوجيه والإشراف التربوي والأبنية المدرسية :

إن هذه المرحلة تعتبر مرحلة أساسية من مراحل التخطيط التربوي، تظهر فيها مدى قدرة المخطط التربوي على القيام بالبحث والاستقصاء وفق الشروط العلمية والمنهجية التي ينبغي أن تتوفر في كل بحث من هذا النوع . كما تظهر مهارته في جمع المعلومات وتبويبها وتنظيمها وتصنيفها حسب أهميتها في بنية النظام التربوي، وحسب الخلل الموجود في كل مكوناته . فتكون هذه الدراسات الاستقصائية بمثابة الخطوة المفتاحية التية تتوقف عليها صرامة ودقة ما سيقوم به في المراحل التالية.

.2تحديد الاحتياجات المستقبلية

وترتبط هذه الاحتياجات بكل متطلبات التنمية الشاملة التي ينتظرها المجتمع من كافة القطاعات .ويمكننا تحديد هذه الاحتياجات كما يلي :

. 2-1الحاجة إلى القوى العاملة المتعلمة والمتدربة : لابد أن تكون بين يدي المخطط التربوي خريطة توزيع القوى العاملة المتدربة حسب مستوياتها

واختصاصاتها، ليقف على مختلف احتياجات المجتمع من هذه القوى. ومن شأن هذه المعاينة أن تمكنه من الحكم على مدى تحقق الأهداف المدرجة في الخطة السابقة، ليبني أهدافا جديدة قد تكون مكملة للأولى في حالة سيرها في الاتجاه الصحيح، أو قد تتضمن تغييرات جوهرية إذا وقف على خلل كبير في تحقيقها .ويؤثر تحديد الاحتياجات للقوى العاملة المتعلمة والمتدربة تأثيرا كبيرا على المخطط التربوي العام، ذلك لأن أغلب المتخرجين من النظام التربوي ينتمون لهذه الفئة، ومن هنا كان من الضروري تحديد الاحتياجات بشكل عددي، ليتم بعده اقتراح الإجراءات العملية لتلبية هذه الاحتياجات، سواء في الشعب العلمية والتخصصات أو المناهج والبرامج التكوينية أو المعلمين والمكونين الذين يلقى على عاتقهم تطبيق المناهج والبرامج...

. 2-2احتياجات تنمية المجتمع

: يحتل النظام التربوي مكانة محورية بين القطاعات المعنية بتنمية المجتمع وتطويره، لذلك فإن كل عملية تنموية يتوقف نجاحها بنسبة كبيرة على مدى فعالية النظام التربوي في تحقيق الأهداف ذات الصلة بتنمية المجتمع .وإن الطابع الشمولي للتنمية يتطلب من النظام التربوي رفع المستوى التعليمي للمواطنين إلى أقصى حد ممكن، كما يتطلب منه تكوينا نوعيا من شأنه أن يلبي حاجات المجتمع من الموارد البشرية المؤهلة لتنفيذ الخطة التنموية على أحسن وجه.

. 2-3الحاجة إلى النخب العلمية والمبدعين : لا ينبغي أن تركز الخطة التربوية على الجانب الكمي فقط، بل لابد أن تعطي الأهمية الكبرى لتخريج النخب العلمية والمبدعين القادرين على مواجهة مشكلات المجتمع وتقديم الحلول المناسبة لها .وعلى المخطط التربوي أن يحسن تقدير حاجة المجتمع لهذه النخب مراعيا في ذلك مدى توفر الوسائل المادية والموارد البشرية الكفيلة بتخريجها .وما يمكن تسجيله في المخططات التربوية عبر العالم، أن الدول الأكثر تطورا تعطي أهمية كبرى لهذه الحاجة، وذلك راجع من جهة للتطور التكنولوجي والعلمي الكبير الذي تعيشه، ومن جهة أخرى لإدراك المخططين فيها أنه لا مجال للمحافظة على هذا التطور والرقي دون إعطاء الأهمية الكبرى لهذه النخب، لأنها وحدها دون سواها القادرة على مواجهة

المشكلات بحلول مبتكرة، تجعل المجتمع محافظا على تطوره واستقراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

. 2-4احتياجات تنمية التعليم وتطويره : يعتبر تطوير النظام التعليمي من المقاصد الكبرى للتخطيط التربوي، لأننا لما نكون بصدد وضع خطة تربوية، فإننا نكون بكل تأكيد بصدد تقديم الصورة التي تكون عليها التربية في المستقبل، وفي هذه الحالة فإن هذه الخطة تتضمن تجاوزا لكل السلبيات الموجودة في الوضع التعليمي الراهن .وكنموذج للدراسات المتعلقة بتقديم تصور مستقبلي لتنمية وتطوير التعليم في العالم العربي نذكر ما أورده الدكتور عبد العزيز بن عبد الله السنبل في دراسته حول التربية في العالم العربي في القرن الحادي والعشرين، حيث ذكر المحاور الكبرى لتحديث المنظومة التربوية العربية وتغييرها، وقد جاءت هذه المحاور كما يلي:

التأكيد على ثوابت الأمة وموروثها وخصوصياتها الثقافية؛

· تطوير جودة النوعية في التربية؛· تجديد غايات التربية ومراميها؛

· التأكيد على مبادئ المرونة والجاذبية عند الوفاء بالالتزام الجماعي·

حيال الإعلان العالمي حول التربية للجميع؛ التغيير في مضامين التربية ومحتواها؛

· الأخذ بمبادئ التربية الحديثة المبنية على الانفتاح والديمقراطية·

والشراكة؛

تطوير الأوضاع المهنية للمعلمين؛·

بناء مدارس مفتوحة للجميع في ضوء مفهوم أن المدرسة مركز· للإبداع وأداة من أدوات تطوير المجتمع؛ الشراكة المجتمعية لعلاج أزمة تمويل التعليم؛

· إعادة النظر الجذرية في نسق التعليم وتعزيز دور العمل العربي ·المشترك.

وإذا نجد أن النظام التربوي ينبغي أن يكون هو نفسه محل نظرة مستقبلية، لأنه بدون تطوير النظام التربوي وإصلاحه، لا نتوقع الوصول إلى نتائج أفضل في بقية المجالات.

احتياجات التمويل :

على المخطط التربوي أن يجعل خطته واقعية وقابلة للتنفيذ، ومن شروط قابلية التنفيذ توفر الموارد المالية اللازمة.
ومن هنا فإنه على المخطط أن يحدد بدقة القيمة المالية التي يتطلبها تنفيذ الخطة، ويقترح في بعض الأحيان مصادر أخرى للتمويل غير ميزانية الدولة، كالتمويل المجتمعي وإشراك المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة، وغالبا ما يتم اللجوء إلى هذه الاقتراحات في حال عجز ميزانية الدولة.

مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة : يعيش العالم منذ الحرب العالمية الثانية ثورة تكنولوجية وعلمية كبيرة، جعلت من مواكبة هذه التطورات أمرا حتميا لكل من أراد أن يلتحق بركب التطور وبمستوى الرقي الذي يشهده العالم المتقدم .وقد ازدادت هذه التطورات تأثيرا مع التقدم الهائل الذي يشهده عالم الاتصال خاصة ما تعلق منه بشبكة الانترنت والفضائيات وغيرها من الوسائل التي جعلت العالم حيزا ضيقا من حيث سرعة انتقال المعلومة من بلد لآخر ومن قارة لأخرى، حتى أصبحت المستجدات تصل إلى المستقبلين لحظة وقوعها .كل هذا الانفجار المعرفي جعل الأنظمة التربوية تحتل الريادة من حيث المسؤولية على مواكبة ما يحدث في البلدان المتطورة، وهذه ليس هدف تخريج أفراد مقلدين ومنبهرين بالآخر، وإنما من أجل الإبداع والوصول إلى حلول مبتكرة لمشكلاتنا الخاصة على كافة الأصعدة .كل هذا يتطلب الدراسة العميقة لمستوى التطور ومدى قابلية النظام التربوي لاستيعاب تجديدات في إدارته ومناهجه والأطراف المختلفة التي يقع على عاتقها تنفيذ الخطة التربوية.

مواكبة التغيرات الداخلية والخارجية : إن التغير خاصية من خصائص المجتمعات البشرية، فهي ليست مستقرة على حال، وكما تكون هذه التغيرات داخلية فقد تكون خارجية .ومن أمثلة التغيرات الداخلية التي وقعت في الجزائر نجد التحولات السياسية والاقتصادية، فقد انتقلت من النظام الأحادي إلى النظام التعددي كما انتقلت من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق .ومن أمثلة التغيرات الخارجية نجد الأزمات الاقتصادية التي يعيشها النظام العالمي وما صاحب ذلك من تأثير على أسعار المواد الأساسية مثل الحبوب والدواء ومختلف المنتجات الغذائية المستوردة .كما نجد تغيرات

كبيرة على مستوى العلاقات الدولية خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 .كل هذه التغيرات ذات التأثير الكبير وما شابهها ينبغي أن يكون المخطط التربوي على اطلاع واسع عليها، حتى يدخل في خطته التعديلات والإضافات المناسبة من أجل أن يكون النظام التربوي ابن عصره يعالج مشكلاته ويتعايش معها وهذا بطبيعة الحال في ظل الاحترام الصارم للمبادئ الكبرى التي يقوم عليها المجتمع، حتى يكون مجتمعا معتزا بانتمائه وفي نفس الوقت يواكب ما يحدث من تغيرات داخليا وخارجيا.

صياغة الخطة التربوية:

تعتبر هذه المرحلة أهم مرحلة من مراحل التخطيط التربوي، فهي المرحلة التي توظف فيها المعطيات التي تم تناولها في المرحلتين الأولى والثانية، وهي تتضمن في نفس الوقت كل مؤشرات نجاح أو فشل المرحلتين الأخيرتين. فهي مرحلة الحسم وهي المرحلة التي تظهر فيها كفاءة المخطط في توظيف ما بين يديه من معطيات وفي تقدير كل ما تحتاج إليه خطته في المستقبل، لهذا فإن تناولنا لهذه المرحلة سيكون أكثر تفصيلا من غيرها، وسيكون هذا التناول من خلال العنصرين الرئيسيين التاليين:

. 3-1**إعداد مشروع الخطة التربوية** : ويكون هذا المشروع في شكل تقرير أولي يتضمن الاقتراحات التي انتهت إليها الهيئة المكلفة بوضع الخطة التربوية، وذلك انطلاقا من المبادئ الكبرى التي يقوم عليها المجتمع، وفي ضوء السياسة التربوية المعتمدة والموارد الروحية والبشرية والمالية التي يتطلبها تنفيذ الخطة التربوية، ويتضمن مشروع الخطة العناصر التالية:

"بيان المبادئ والمعتقدات العامة التي انطلق منها المخططون التربويون· في وضعهم لخطة؛

بيان الأهداف والمرامي العامة؛·

بيان الأولويات والاتجاهات العامة والخاصة للخطة؛·

عرض لتطورات التعليم في الماضي وللإنجازات التي تم تحقيقها في· الماضي ولجوانب النقص في التعليم التي حاولت الخطة أن تكملها وتصلحها وتتلافاها؛

بيان لاحتياجات قطاعات التنمية المختلفة من القوى العاملة على· اختلاف مستويات تعليمها وتدريبها خلال سنوات الخطة؛ تحديد أعداد الطلاب المطلوب قبولهم في مختلف أنواع ومراحل التعليم· خلال مراحل سنوات الخطة؛ تحديد ما يحتاجه التعليم خلال سنوات الخطة من معلمين ومبان· وفصول مدرسية وكتب وتجهيزات مدرسية؛ تحديد التغيرات الكمية والنوعية والهيكلية التي يراد إدخالها في فترة· الخطة على مناهج وبرامج التعليم وطرقه وأساليبه ووسائله وإدارته وأجهزته من بيان للمشروعات والبرامج التي يتطلبها تحقيق أهداف ومرامي الخطة؛ تحديد وسائل تنفيذ الخطة؛· بيان للتقديرات المتوقعة لتكلفة الخطة" .

مشكلات التخطيط التربوي

يواجه التخطيط التعليمي بعض المشكلات مثله مثل أي تخطيط آخر وأ ها:

1-نقص البيانات والإحصائيات:

إن الدول النامية عدة تفتقر إلى البيانات والإحصائيات الدقيقة اللازمة للتخطيط التعليمي فمن الصعب توفر البيانات والمعلومات السكانية الحديثة اللازمة للخطة التعليمية وخاصة في ما يتعلق بالنمو السكاني أو معدل الكثافة السكانية وتوزيعهم تبعا للسن والجنس وغير ذلك من معلومات سكانية لازمة للمخطط التعليمي.

2-نقص الأفراد المدربين على التخطيط التعليمي:

والدول النامية أيضا تفتقر إلى العنصر البشري المدرب على التخطيط التعليمي, كذلك تفتقر إلى وجود معاهد علمية تقوم بالأبحاث المتعلقة بالتخطيط التعليمي, أو على الأقل إعطاء دراسات علمية و مناهج خاصة , وذلك أن مفهوم التخطيط التعليمي يعد مفهوما حديثا.

3-الافتقار إلى الوعي التخطيطي:

معظم الدول النامية وخاصة الدول العربية تفتقر إلى وجود وعي تخطيطي بين المسؤولين في التعليم وبين المسؤولين عن وضع الخطط التعليمية وتنفيذها ومتابعتها أو المستفيدين منها.

ويعد فقدان الوعي التخطيطي من أهم المشكلات التي تواجه المخطط التعليمي في عمل الخطة التعليمية , فالتوسع في التدريب وتأهيل المخططين

التعليميين يعمل على نشر الوعي التخطيطي والإيمان به لحل المشكلات التعليمية القائمة.

4. عدم كفاءة أجهزة التخطيط التعليمي:

ويرجع ذلك إلى حداثة نشأة التخطيط التعليمي في معظم دول العالم الثالث, فأجهزة التخطيط التعليمي في هذه البلدان ضعيفة وغير قادرة على القيام بوظائفها وخاصة أن هذه الأجهزة منعزلة عن بقية الأجهزة الأخرى في الدولة , فلا يوجد رابط بين أجهزة التخطيط التعليمي في وزارة التعليم والأجهزة المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي أو المعلومات السكانية أو تخطيط القوى العاملة.

5-الافتقار إلى وجود خطط بديلة:

تتميز الدول المتقدمة بوجود خطط بديلة دائما في كل مجالات التخطيط , أما الد ول النامية فدائما تفتقر إلى وجود خطط بديلة أساسية , فإذا ما فشلت الخطة التعليمية توقف العمل اما في هذا المجال وأصيب بالشلل التام لعدم وجود خطط بديلة لديها.

6-تغير الظروف أثناء تنفيذ أو قبل إعداد الخطة:

فمن المعروف أن النظم التعليمية والتربوية في معظم البلاد النامية تتصف بالتغيير وعدم الثبات والاستقرار وهذا راجع إلى عدم الثبات والاستقرار في الإدارة , وهذا ينعكس دائما على التخطيط التعليمي ووضع الخطة التعليمية , وخاصة أن إعداد هذه الخطة يحتاج إلى وجود استقرار في الظروف المحيطة , فأي تغير في جانب معين يؤثر على سير الخطة على سبيل المثال ارتفاع سعر النفط وانخفاضه يؤثر على الخطة التعليمية

7-عدم توفر القوى البشرية لتنفيذ الخطة:

والمقصود بالقوى البشرية هي تلك الأعداد الكافية من الإداريين والمدرسين والمهندسين والأطباء وغير ذلك من الطاقة البشرية اللازمة لتنفيذ الخطة , فحينما توضع الخطة لمعالجة العجز في أعداد المعلمين بالمدارس فإن لم يتوفر هذا العنصر البشري فسوف تفشل الخطة.

وتختلف الدول النامية في توفر القوة البشرية فبعض الدول فيها عجز شديد في القوة البشرية وبعض الدول لديها فائض والبعض الثالث لديه عجز في بعض التخصصات وفائض في تخصصات أخرى.

8-قلة المخصصات المالية لتنفيذ الخطة:

وتعد قلة المخصصات المالية من أهم المشكلات التي تواجه التخطيط التربوي وخاصة في الدول العربية وترجع هذه المشكلة إلى انخفاض مستوى الدخل للفرد, وارتفاع معدلات تكلفة التعليم , وازدياد الحاجة إلى التوسع في التعليم.

اسئلة الخروج من المحاضرة:

- ما هو التخطيط التربوي؟ ولماذا يُعد ضروريًا لتطوير التعليم؟
- ما هي أنواع التخطيط التربوي؟ وكيف يمكن استخدام كل نوع؟
- اذكروا مراحل التخطيط التربوي الرئيسية.
- كيف يمكن للتخطيط التربوي أن يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة؟
-ما هي أبرز التحديات التي يمكن أن تواجه التخطيط التربوي؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

المحاضرة العاشرة:الهدر التربوي

اهداف المحاضرة:

-تعريف الطلاب بمفهوم الهدر التربوي وأشكاله المختلفة، مثل الرسوب، والتسرب المدرسي، والتكرار الدراسي.
- توضيح أسباب الهدر التربوي، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، نفسية، أو متعلقة بجودة النظام التعليمي.
- تحليل الآثار السلبية للهدر التربوي على الأفراد والمجتمع .
-مناقشة دور السياسات التعليمية في الحد من الهدر التربوي وتعزيز كفاءة النظام التعليمي.

اسئلة الدخول للمحاضرة:

- ما الذي يعنيه لكم مصطلح "الهدر التربوي"؟
- في رأيكم، ما هي الأسباب التي قد تدفع الطلاب إلى التسرب من المدرسة؟
-هل تعتقدون أن ضعف التحصيل الدراسي يُعد شكلًا من أشكال الهدر التربوي؟ لماذا؟
-كيف يمكن للبيئة الاجتماعية أن تؤثر على معدلات التسرب أو الرسوب؟

مفهوم الهدر التربوي:

يعتبر الهدر المدرسي من المصطلحات الفضفاضة التي يصعب تحديدها بشكل دقيق فهناك من يقصد بالهدر المدرسي. التخلف وعدم التكيف

الدراسي وهناك من يعرفه حيث بانقطاع التلاميذ عن الدراسة كليا قبل إتمام المرحلة الدراسية أو ترك الدراسة قبل إنهاء مرحلة معينة.
وكيفما كان التعريف الذي نضعه لهذه الظاهرة يجب أن نعرف أننا أمام ظاهرة معقدة تؤرق المجتمعات بشكل عام فهي تحمل كل مقومات الفشل سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المجتمع وهي من العوامل القادرة على شكل حركة المجتمع الطبيعية وتقهقره والعودة به إلى عتمة الجهل والتخلف والأمية والانعزالية بعيدا عن نور التطور ومواكبة لغة العصر في التقدم والانفتاح والسير نحو الحديقة والديمقراطية

2.تعريف الهدر التربوي:

1. 2لغة :أهدر، إهدار: يقتل هدر فلان أي أبطله وأباحه، وأهدر:تبدد وضاع، ويقال أهدر الوقت أي أضاعه وأهدر القوة أي أتلفها ويقال ذهب دمه هدرا "أي باطلا" وذهب ماله أو سعيه هدرا "أي باطلا[1]."

2. 2اصطلاحا:

وردت لمصطلح الهدر التربوي مجموعة من التعريفات على النحو التالي:

-يقصد بالهدر التربوي في مراحل التعليم المختلفة "الخسارة الناجمة في عمليات التعليم من خلال أعداد الطلبة الذين رسبوا أو تسربوا وما ترتب على هذا من الخسارة في الإنفاق على التعليم في الجهد المبذول فيه[2]."

-**ويعرفه أبو كليلة :**بأنه الخسارة (الفاقد) التي تنتج عن رسوب وتسرب وإعادة الطلبة في النظام التعليمي.

-**ويعرفه قدوري (2005) :**بأنه تلك الظاهرة التي تتجسد في ضياع أو خسارة المال والجهد والوقت المسخرين
في سبيل سير وتطوير مسار العملية التربوية وتنشأ هذه الظاهرة لعدة عوامل منها التسرب والرسوب وارتفاع تكلفة التلميذ وتدني مستوى التحصيل.

-**ويعرفه حكيم (2007) :**بأنه وجود خلل بالتوازن الوظيفي للعملية التعليمية فيصبح حجم مدخلاتها أكبر بكثير من حجم مخرجاتها، وهو ما

---

[1] ابن منظور,لسان العرب,دار المعارف,القاهرة,ص257

[2] حميد محمد,الهدر التربوي في مرحاة تعليم الاساسي,رسالة ماجستير غير منشورة,جامعة الازهر ,غزة, 2000,ص248

يمثل عبئا إضافيا على ميزانية التعليم، ويعتبر تحديا يواجه الجهات المشرفة على التعليم بكافة أنواعه وتبديد لأهدافها وطاقاتها[1].

وقد وضع التربويون بعدين أساسيين للهدر التربوي، البعد الأول الهدر التربوي الكيفي، والثاني الهدر التربوي الكمي، أما الأول فيتعلق بالكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية للنظام التعليمي، ويقصد بالكفاءة الداخلية القيام بالأدوار المتوقعة منها، وتشمل هذه جميع العناصر البشرية الداخلة في التعليم والتي تتولى البرامج التعليمية تخطيطا وبناءا وتوجيها وإشرافا وتنفيذا، بما في ذلك النواحي الإدارية كما تشمل أيضا المناهج الدراسية والأنشطة المصاحبة والخدمات التعليمة المتنوعة وغيرها، أما الكفاءة الخارجية فيقصد بها مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق أهداف المجتمع الخارجي الذي وجد من أجله، أما البعد الثاني للهدر التربوي فهو كما أسلفنا سابقا الهدر التربوي الكمي وله بعدان رئيسيان هما التسرب والرسوب[2].

أنواع الهدر التربوي:

عند دراسة ظاهرة الهدر التربوي في النظم التعليمية فان ذلك يعني دراستها من جميع أبعادها وجوانبها، ولمحاولة دراسة الظاهرة الهدر التربوي في النظم التعليمية فقد عقدت عدة مؤتمرات لبحث عن ظاهرة الهدرة وتحديد أنواعه ومنها على سبيل المثال: حلقة مكتب اليونسكو الإقليمي التربية في البلاد العربية ببيروت 1394ه، وكان موضوعها (كيفية خفض الإهدار المدرسي وتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد التعليم).

-وقد ذكر حسان (1972م): أن هناك ستة أنواع للهدر التربوي هي:

–فشل النظام التعليمي في استيعاب جميع الملزمين ومواجهة الطلب الاجتماعي عليه.

–فشل النظام التعليمي في الإبقاء على بعض تلاميذه أو تمكينهم من الاستثمار بنجاح في المدة المقررة لمراحله التعليمية المختلفة.

–عدم توازن بين المخرجات النظام التعليمي واحتياجات القوى العاملة.

–سوء الإدارة التعليمية، بشرط أن تفهم الإدارة التعليمية على أنها النظام

---

[1] الرشدان هبة الله , اقتصاديات التعليم,ط1,دار وائل للنشر والتوزيع,2001,ص244

[2] دروي هنادي منى وبجة احلام,اسباب الهدر التربوي من وجهة نظر اساتذة التعليم متوسط,مذكرة ماستر,جامعة ابن خلدون تيارت,تيارت,2022\2023,ص15

التعليمي نفسه في حركته، أي أنها العملية التي يتم بمقتضاها تهيئة الموارد التعاونية وتعبئتها وتوجيهها لتحقيق الأهداف المرجوة.

–قصور النظام التعليمي عن تقديم تعليم جيد الذين ينجحون فيه ويتخرجون.

–تخلف النظام عن مواكبة التغيرات التي تحدث بالمجتمع.

وقد عقد مكتب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالجزائر عام 1972م حلقة بعنوان (تسرب التلاميذ) وأوضحت دراسة العفيفي 1973م أن الهدر يشمل الإمكانيات المادية وجوانب تنظيم العملية التعليمية وجوانب الأشرار عليها ومتابعتها، وكذلك إعداد الطلاب المخرجين من مراحل التعليم المختلفة .مما سبق نلاحظة أن الهدر التربوي له نوعان هما:

- **الهدر النوعي أو الكيفي :**ويشمل تدني مستوى التحصيل الدراسي.
- **الهدر الكمي :**ويشمل الرسوب والتسرب.

4.مظاهر الهدر التربوي :للهدر التربوي مظاهر عدة أهمها:

1. 4الرسوب :والذي يؤدي إلى مضاعفة كلفة تعليم التلميذ الذي يتعرض له، ومن ثم زيادة هذه الكلفة مع تحقق حالات رسوب أكبر، وتكرار حالات الرسوب للتلميذ الواحد، وكلما كانت حالات الرسوب أكبر، وأكثر تكراراً كلما زاد الفاقد والهدر في العملية التعليمية، والذي يمثله عدم الانتفاع من الموارد التعليمية التي استخدمت في تعليم من ثم رسوبه.

1. 1. 4مفهوم الرسوب:

الرسوب يعني الإخفاق والفشل في اجتياز امتحانات صف دراسي إلى الصف الذي يليه في مرحلة ما، والرسوب هو أحد المظاهر الهامة للهدر في التعليم،كما أنه من أبرز أسباب التسرب والانقطاع عن الدراسة، ويقصد بمعدل الرسوب عدد التلامذة الذين يعيدون في الصف منسوباً إلى التلامذة فنفسه في العام السابق[1].

والرسوب لغوياً من َرَس َب، ورسب الشيء في الماء رسوباً : سفل فيه، َ ورَس ْ بت عيناه: غارتا[2].

فعندما نقول رسب التلميذ في الامتحان، يعني ذلك أنه سقط إلى أسفل الدرجات (العلامات المستعملة للضبط في الامتحانات). ويعرف جود

---

[1] المطوع حسين محمد جمعة, اقتصاديات التعليم,الامارات العربة للنشر والتوزيع,1987,ص193

[2] مرعشلي نديم ,مرعشلي أسامة,الصحاح في اللغة العربيةوالعلوم,ط1,دار الحضارة العربية,بيروت, 1974,ص479

Goodالرسوب بأنه: "الافتقار إلى النجاح في إنجاز الواجب المدرسي عند بعض الطلبة، سواء أكان إنجاز وحدة صغيرة أو وحدة كبيرة،كما يتضمن عدم قدرة التلميذ على اجتياز صفه إلىٍ صف أعلى" على أن الرسوب قد يكون جزئياً أو كلياً، فإما أن يرسب التلميذ في مادة دراسية أو أكثر أو في امتحان جزئي، دون أن يؤثر ذلك في معدله العام والذي يحكم بواسطته عادةً بالنجاح أو الرسوب. وإما أن يرسب في أغلب المواد وفي أغلب الامتحانات الجزئية ومن ثم لا يبلغ مجموع درجاته المعدل العام وفي هذه الحالة يكون الرسوب كلياً. والرسوب ينطلق مما يسمى بنظرية " المستوى الواحد للصف"، وتعني هذه النظرية أن لكل صف مستوى معين للتحصيل وكذلك مقاييس خاصة، وفقاً لبرامج مقررة على المعلمين احترامها، تناسب نظرياً على الأقل، عمر التلامذة وقدراتهم بصفة عامة وتلائم نوعية التعليم وأهدافه. كما . هذه تعني النظريةّ أن المستويات تنتقل تدريجياً وبكيفية تصاعدية عبر الصفوف، أي ما يعرف بالطابع التتابعي للتعليم. ومعنى أن ينجح التلميذ، هو أن يكون قد حصل على مستوى الصف الذي يوجد فيه، ويكون بذلك قادراً على إتباع مستوى الصف التالي والعكس معناه الرسوب أي أن التلميذ لم يحصل على القدر المرغوب فيه ومن ثم لا يستطيع مسايرة زملائه في الصف التالي. ويكون من نتائج الرسوب التكرار، أي إعادة الصف نفسه من طرف التلميذ لتحصيل المستوى نفسه الذي حاول تحصيله بالفعل في السنة الفائتة، فيتخلف بذلك دراسياً عن زملائه من الناجحين[1].
والرسوب يعني تكرار الإنفاق على تعليم التلميذ مرة ثانية وثالثةً وأكثر، وهذا يؤدي بالتلميذ الراسب أن يأخذ مكان تلميذ آخر أو يزاحمه على المكان نفسه مما يزيد عدد التلامذة في الصف والمدرسة، ويقلل من حجم الخدمات التي تقدم لهم، فيهبط مستوى التعليم تبعاً لذلك. ويعد الرسوب أو إعادة الصف هدراً جزئياً في إنتاجية التعليم له أثره في الناحية الاقتصادية.
ويترتب على رسوب التلميذ أحد أمرين:
-أن يترك المدرسة مع ما في ذلك من هدر للأموال التي أنفقت على تعليمه.
-أن يمنح فرصة أخرى في الصف، فيؤدي إلى ضياع فرصة أمام غيره من الراغبين في التعليم، ومن ثم زيادة تكاليف التلميذ لإزدياد عدد السنوات

[1] الدريج محمد , الدعم التربوي وظاهرة الفشل الدراسي,سلسلة الدفاتر في التربية,الرباط,1998,ص4

اللازمة لتخرجه من المرحلة الدراسية[1].
فالرسوب مظهر رئيس للهدر التربوي وهو ناتج عن عوامل عدة تؤثر في التلميذ بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

2. 1. 4العوامل المؤدية إلى الرسوب:

تعد مشكلة الرسوب من أكثر المشكلات التي تناولها الباحثون بالدراسة والتحليل، وذلك من أجل تحديد العوامل والأسباب المؤدية إليها من جهة، ووضع حلول عملية من شأنها التقليل من نسبة، ّ وحدة هذه المشكلة في المدارس والجامعات وجميع المؤسسات التربوية التعليمية من جهة أخرى.
إن مشكلة الرسوب مشكلة تربويةٍ بأبعاد مختلفة، لأنها في حقيقة الأمر مشكلة اقتصادية واجتماعية ونفسية . . . لذلك جاءت التفسيرات المفسرة للعوامل المؤدية إليها، وأساليب علاجها متعددة ومختلفة أيضاً. وفي الواقع يوجد ثلاثة اتجاهات تفسر مشكلة الرسوب وهي:

-**الإتجاه النفسي** :يركز أصحاب هذا الاتجاه على أهمية دراسة الفروق الفردية بين التلامذة، ودورها في النجاح أو الرسوب، وهذه الفروق بين الأفراد قد تكون نفسية أو عقلية أو جسدية، ويمكن قياس القدرات باستعمال أدوات ووسائل مباشرة خاصةً عند قياس الطول أو الوزن أو باستعمال وسائل غير مباشرة خاصةً فيما يتعلق بقياس القدرات العقلية كالذكاء مثلاً.
وأكد العديد من العلماء أن مستوى ذكاء الفرد يتحدد وفقاً لعامل الوراثة بالدرجة الأولى، وتأثير العوامل البيئية بالدرجة الثانية، وعلى هذا الأساس ّ فإن النجاح أو الرسوب يتوقف على مستوى ذكاء الفرد وفطرته الطبيعية، وبرز هنا مصطلح اللاعدالة الطبيعية ليشير إلى أن الأطفال غير متساوون في القدرات الطبيعية والوراثية بمعنى آخر وجود فروق فردية بين الأطفال، وعموماً تعد مسألة الوراثة والبيئة ودورهما تحديد درجة الذكاء عند المتعلم من المسائل العلمية التي أثارت جدلاً كبيراً.
ولابد هنا من الإشارة إلى ّ أن علماء النفس ركزوا على قضايا عدة وهي:

اختبارات الذكاء والتي تساعد المعلم على التنبؤ ببعض الأنماط السلوكية لدى تلامذته، كالنجاح أو الرسوب الأمر الذي يجعله أكثر فعاليةً معهم.

---

[1] الرشدان عبد الله ,في اقتصاديات التعليم,ط2,دار وائل للنشر والتوزيع, 2005.ص255

ولكن ينبغي الإشارة إلى استحالة الاعتماد كلياً على درجات التلامذة في اختبارات الذكاء للتنبؤ بنجاحهم الدراسي أو رسوبهم وينبغي الاهتمام بمسألة تحسين الشروط التعليمية بالاعتماد على العوامل البيئية المؤثرة.

*مسألة التكيف المدرسي وهي من القضايا التي تناولها علماء النفس بالدراسة لارتباطها المباشر بالتحصيل الدراسي، وعلى هذا الأساس لا يمكننا الاعتماد على نتائج روائز الذكاء لوحدها للحكم على التلامذة بالنجاح أو الفشل[1].

*مسألة الدوافع والاهتمامات والميول والاتجاهات والقيم ومستوى الطموح لدى الفرد، وعلاقة هذه العوامل بنجاح الفرد في دراسته أو رسوبه، فتدني الدافعية للتعلم من أسباب الرسوب لدى الأغلبية العظمى من التلاميذة خاصة أولئك الذين لا يعانون من تأخر ذهني، فكثيراً ما نجد تلاميذ متفوقين في درجة ذكائهم إلا أن تدني دافعيتهم نحو المدرسة يؤدي بهم في نهاية المطاف إلى الرسوب وفيٍ كثير من الأحيان إلى التسرب من المدرسة. وقد حدد علماء النفس التربوي عدداً من العوامل المسؤولة عن استثارة دافعية التلامذة للتعلم مثل معتقداتهم حول كفايتهم الأكاديمية، والأهداف التي يتوجهون نحوها أثناء تعلمهم، وقيمهم الأكاديمية.

أما مفهوم الذات الأكاديمي فهو الأساس لنجاح التلميذ أو فشله في المستقبل، ويبدأ بالتشكل في مراحل الطفولة المبكرة من خلال الاتصال الأقران، مع ومواقف المعلم وتوقعاته.

***مسألة التحفيز** :فقد اهتم علماء النفس بإجراء دراسات لمعرفة أثر التحفيز في التحصيل الدراسي للتلميذ،فوجدوا بأن تحفيز التلامذة وإثارة دافعيتهم نحو الدراسة يؤدي إلى تحسين المردود الدراسي وتحقيق النجاح. فمشاركة التلميذ الإيجابية في العملية التعليمية، واستجابة المعلم لتساؤلاته، وتقديم الثناء والمديح له جميعها أساليب من شأنها تحفيزه وإثارة دافعيته نحو الدراسة حتى مع التلامذة الذين يعانون من صعوبات في التعلم.

***الإرهاق المدرسي** :فقد اهتم علماء النفس بدراسة أثر الإرهاق المدرسي في نجاح التلميذ في دراسته، فوجدوا أن طول اليوم الدراسي، وكثافة البرامج، وكثرة الواجبات، وبعد المدرسة عن المنزل جميعها عوامل تؤدي

[1] حديد يوسف,مشكلة الرسوب المدرسي (اتجاهات ورؤى),مجلة الواحات ,العدد10,, 2010, ص170

إلى إرهاق التلميذ وتجعله غير قادر على التركيز والاستيعاب.
وبشكل عام تعد الصحة النفسية والجسدية من العوامل الهامة التي تؤثر في التحصيل الدراسي للتلامذة في مختلف المستويات، فالتلميذ الذي يعاني من اضطرابات نفسية وجسدية كالقلق والخجل الشديد والربو وغيرها يجد صعوبة كبيرةً في تحصيله للدروس ومتابعته لما يقدم له، الأمر الذي يؤدي به في ٍ كثير من الأحيان إلى التأخر الدراسي والرسوب والفشل[1].

2. 4الاتجاه الاجتماعي (السوسيولوجي) :

اهتم الكثير من المفكرين وفلاسفة التربية بالعوامل الاجتماعية كالظروف الاقتصادية للأسرة، ومستواها التعليمي والثقافي، وما تعكسه من آثار نفسية صحية واجتماعية على التلامذة، ومدى تأثيرها في رسوبهم ففي دراسة قامت بها وزارة المعارف في بريطانيا نشرت عام 1962م أكدت ّ أن الخلفية الاقتصادية للأسرة من أهم العوامل المؤدية إلى الرسوب الدراسي لدى أبنائها[2].

كما تؤدي الظروف الاجتماعية للأسرة دوراً كبيراً في رسوب أبنائها، فغياب الأب أو الأم أو الحرمان من أحدهم نتيجة الطلاق أو المرض أو السجن أو الوفاة يؤدي إلى فراغ عاطفي مؤلم جداً بالنسبة للطفل من الصعب التعويض عنه، إذ يسبب نوعاً من المرارة، وعدم إشباع الحاجات الأساسية التي يتوقف عليها استعداده للعمل والإنجاز[3].

كما أن الأسرة قد تكون السبب المباشر في أبنائها رسوب بسبب إلحاحها المستمر وضغطها عليهم لرفع مستوى تحصيلهم المعرفي دون مراعاة قدراتهم العقلية، ورغباتهم وميولهم الشخصية مما قد يؤدي إلى نتائج عكسية لديهم في كثير من الحالات. كما أن نمط الأسرة وأسلوب تربيتها للأبناء يؤدي دوراً أساسياً وهاماً في زيادة تحصيلهم الدراسي أو تدنيه. ففي الأسرة النووية من الممكن أن يتاح للطفل أخذ الوقت الكافي من الرعاية والاهتمام الأسري في جميع مجالات الحياة وخصوصاً التطور الجسدي

---

[1] حديد يوسف,مرجع نفسه,ص ص170-174
[2] نفس المرجع ,ص177
[3] دروي هنادي منى,مرجع سابق,ص19

والعقلي والانفعالي والذي ينعكس بالضرورة على
تحصيله الدراسي، أما بالنسبة للأسرة الممتدة والتي يعيش فيها أكثر من ٍ
جيل فإن فرص إعطاء الاهتمام للطفل قد تكون أقل بكثير، على الرغم من
إمكانية التطور اللغوي السريع فيها ومن ثم تؤدي إلى تدني إنجازه بسبب
الإهمال[1].
والمدرسة كذلك لها دور كبير في عملية تعلم التلامذة، ويعلم المعلمون
والمديرون بأن التعلم لا يمكن تحقيقه ما لم تشكل بيئة تعليمية مناسبة
للتلامذة، بيئة تمتاز بمناخ إيجابي وإدارة صفية فاعلة. لا شكّ أن المناخ
المدرسي الإيجابي له أثره في زيادة تحصيل التلامذة، وله وقعه المهم على
النمو الفردي والتحصيل الأكاديمي لجميع التلامذة والمدرسة التي تتبنى
استراتيجيات دعم المناخ الإيجابي أكثر فاعليةً في خلق بيئة مشجعة على
التعلم[2].
فالاتجاه السوسيولوجي يؤكد على دور كل من المجتمع وكذلك المدرسة
كمؤسسة تربوية في نجاح التلامذة أو رسوبهم، وهنا برزت أعمالّ عدة
تحلل دور العوامل الاجتماعية ومدى إسهامها في النجاح أو الرسوب
بالإضافة إلى دور ممثلي النظام المدرسي، وأصبح ينظر إلى الرسوب على
أنه ظاهرة اجتماعية ـ مدرسية. وظهرت هنا تيارات متصارعة فيما بينها
لتحديد دور المدرسة كمؤسسة تمثلً صورة مصغرة عن المجتمع.
فالمدرسة في رأي تلك
التيارات نظام مصغر عن المجتمع بفئاته المختلفة فهي جزاً لا يتجزأ من
الوضع الاجتماعي، وبماّ أن المدرسة غير منعزلة عن المجتمع فهي بذلك
في خدمة الطبقة الغنية فيه.
لقد واجه تفسير الاتجاه السوسيولوجي للعوامل المؤدية إلى الرسوب
الدراسي على أساس الانتماء الاجتماعي والاقتصادي انتقادات حادة كون
المجتمعات الحديثة توفر فرصاً تعليميةً متكافئة لكافة شرائح المجتمع على

[1] نفس المرجع,ص 19
[2] التميمي ايمان محمد رضا,الرسوب في المدارس اسباب وعلاج,مجلة جامعة القدس المفتوحة,العدد34 ,2014,ص316

عكس المجتمعات القديمة التي جعلت المدرسة في خدمة الطبقة البرجوازية ومن ثمّ أسهمت التمييز الطبقي بين الأغنياء والفقراء[1].

مما سبق نجدّ أن العوامل الاجتماعية المسببة للرسوب متعددة لعل أهمها الأسرة لكونها المؤسسة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها التلميذ ومن ثم فهو يتأثر بوضعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبالأفكار والاتجاهات الموجودة فيها الأمر الذي ينعكس بالضرورة على تعلمه وتحصيله الدراسي.

3. 4 .الاتجاه التربوي (البيداغوجي):

يعتقد الكثير من المتخصصين في الميدان التربوي أنه يمكن عد حجم مشكلة الرسوب والتسرب من المؤشرات الهامة على ضعف أو نجاعة النظام التعليمي في أيٍ بلد من البلدان، فارتفاع حجم الرسوب والتسرب مؤشر هام على وجود خلل في النظام التعليمي يتطلب التدخل العاجل للتشخيص وإيجاد الحلول، ومن هنا نجد جميع البلدان تقوم من حين لآخر بمراجعة شاملة لنظامها التعليمي في جميع المستويات والمراحل.

إن نظام المدرسة فيٍ كثير من الأحيان يكون سبباً في ازدياد حجم الرسوب وحتى التسرب من المدرسة، فالبرامج الدراسية البعيدة عن خصائص المتعلمين وحاجاتهم، ونقص كفاءة العديد من المعلمين، وممارستهم لسلوكيات غير تربوية داخل الفصول الدراسية، جميعها عوامل تؤدي إلى ضعف التحصيل لدى التلامذة ورسوب العديد منهم.

والمعلم من أهم عناصر العملية التربوية التعليمية، فخصائصه، وقدراته، وأساليبه جميعها تؤثر بشكل مباشر في أداء تلاميذه لذا وجب عليه امتلاك الصفات التي تؤهله للقيام بعمله كالإعداد التربوي الجيد، وتمكنه من المادة العلمية المتخصص فيها، وقدرته على التنويع في طرق تدريسه، ومراعاته الفروق الفردية بين تلامذته وحسن معاملتهم. ولا شك أن امتلاك المعلم لهذه الصفات يجنب تلامذته الرسوب والفشل[2].

فالمدرسة ليست مكاناً لتعلم المعارف والمهارات الأكاديمية فحسب، وإنما

---

[1] حديد ,مرجع سابق,ص175

[2] سميرونجن, **التحصيل الدراسي بين التأثيرات الصفية ومتغيرات الوسط الإجتماعي**, مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية. العدد4 ,2014,ص64

هي مجتمع صغير يتفاعل فيه أعضاؤه ويؤثر بعضهم في بعض. فالعلاقات الاجتماعية بين التلامذة والإدارة، وبين التلامذة والمعلم، وبين التلاميذ أنفسهم تؤثر تأثيراً كبيراً في الجو الاجتماعي داخل المدرسة، وهذا يؤثر بدوره في نواتج التعلم والتحصيل فاتجاهات التلاميذ السلبية نحو المدرسة والتي تكون ناتجة عن خبرات غير سارة واجهها المتعلم في حياته المدرسية، وتتعلق
بالمعلم أو المنهاج أو طبيعة النظام المدرسي قد تؤدي في كثير من الأحيان إلىٍ مشكلات مختلفة كالغياب عن المدرسة والرسوب والتسرب[1].
كما أن هناك عامل هام يؤثر في نجاح التلاميذ أو رسوبهم وهو التقويم، فالمعيار الأساسي والوحيد للحكم على التلاميذ إما بالنجاح وإما بالرسوب هو نظام الامتحانات الذي يعتمد على إعطاء التلامذة درجات، ولقد وجهت اتهامات لنظام التقويم المعمول به في مدارسنا على أنه تقويم غير موضوعي يتأثر بالعديد من العوامل من بينها نظرة المعلم للتلميذ، وطبيعة العلاقة الموجودة بينهما، إذ تشكل إطاراً مرجعياً عند تصحيح المعلم لأوراق لإمتحان، وعلى هذا الأساس فإن ذاتية المعلم تتدخل بشكل كبير أثناء عملية التقييم ويكون التلميذ الضحية.
وهكذا فإن تدني الشروط التربوية بالمؤسسات التعليمية يسهم إلىٍ حد كبير في ارتفاع حجم الرسوب، وينبغي هنا أن نشير إلى أهمية التوجيه والإرشاد والإعلام في التوافق الدراسي للتلميذ ونجاحه[2].
وبصورة: عامة يمكن إرجاع مشكلة الرسوب إلى عوامل عدة أهمها:
*ضعف الإرشاد والتوجيه التعليمي للمتعلمين.
*الفقر المدقع للأسرة والذي يؤثر في تحصيل الأبناء، ويحد من طموحاتهم[3].

*نظام الامتحانات المتبع في المدارس والذي يركز على قياس قدرة التلميذ على الحفظ والاستذكار أكثر من قدرته على الفهم والاستيعاب.
*ضعف بعض التلامذة في الدراسة والتحصيل.

---

[1] نفس المرجع ,ص65
[2] حديد,مرجع سابق,ص188
[3] عثمان ابراهيم, **علم الإجتماع التربوي**، جامعة القدس المفتوحة.,1993,ص100

*عدم انتظام الدراسة في كثير من المدارس في بداية العام الدراسي نظراً لنقص المعلمين أو الكتب. ضعف الصلة بين البيت والمدرسة وإهمال متابعة الآباء لأبنائهم[1].

*استخدام معلمين غير مؤهلين علمياً ومسلكياً.

*افتقار المناهج إلى عنصر التشويق، وعدم استخدام طرائق التدريس الحديثة والتقنيات التعليمية[2].

*الاستهتار بالدراسة والواجبات والذي يدل على انعدام شعور التلميذ بمسؤولياته. الشعور المفرط بالتقصير، والمبالغة في تقدير هذا الشعور الأمر الذي يجعل التلميذ غير قادر على متابعة الدراسة بشكل جيد.

*المراهقة وطيش الشباب ورفاق السوء[3].

وهكذا نجد أن العوامل المسببة للرسوب متنوعة بعضها فردي يعود إلى التلميذ نفسه وما يمتلكه من إمكانات وقدرات ودافعية وطموح، وبعضها اجتماعي يعود إلى المجتمع والأسرة التي ينتمي إليها التلميذ، ومستواها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبعضها الآخر تربوي يتعلق بنظام الامتحانات المعتمد وكفاءة المعلمين، ونمط الإدارة المدرسية السائد، ومدى ملائمة المنهج الدراسي لخصائص المتعلمين وحاجاتهم، وحاجات المجتمع وسوق العمل.

آثار الرسوب ونتائجه:

ينقسم المتخصصون تبعاً لنظرياتهم لآثار الرسوب إلى فئتين: الفئة الأولى تؤيد الرسوب وتنادي بعدم التسامح مع الجهد المتدني وضعف الأداء للتلامذة، إذ يجب ألا يعطى التلميذ فرصة الانتقال إلى الصف التالي لأن تكرار الصف يساعد على الأرجح في تحسين نوعية العلاقة بين التلميذ والمدرسة نتيجة نموه العقلي وتغيير أقرانه ومعلميه، الأمر الذي يدفعه إلى حضور الحصص الصفية، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيته. فعندما يحتفظ التلميذ بصفه تتعزز
المعرفة والانضباط لديه مما يترك آثاراً مفيدة على نتائجه ويجعله أكثر

---

[1] الرشدان, 2005,مرجع سابق,ص254

[2] عطوي جونت عزت, **الإدارة المدرسية الحديثة**، دار الثقافة للنشر و التوزيع,الاردن,2004,ص310

[3] حلوم محمد على, النجاح في الدراسة والحياة وأسباب الرسوب في الإمتحان، مطابع المؤسسة تشرين,ص61

قدرة على متابعة مستويات أعلى من التعلم،بالإضافة إلى أن ذلك فيه نوع من العقوبة للتلميذ نتيجة تكرار صفه، الأمر الذي يجعله أقل رغبة في تجربة ذلك مرة أخرى، ويحفزه لتحسين أدائه الدراسي، لذا يرى مؤيدو هذا التوجه ّ أن عدم الرسوب يحبط التلميذ، فهو ينقل التلميذ لصف لا يستطيع أن يفي بمتطلباته، ولا يستطيع مجاراة من فيه.

كما أن في ذلك رسالة إلى التلامذة مفادها أنه يمكنهم الحصول على النجاح دون بذل الجهد، وهذا الأمر سيقدم للآباء والأمهات صورة غير صادقة عن تقدم أطفالهم، وسيجعل الشهادات التي يحصلون عليها مزيفة وغير مفيدة لهم في عملهم مستقبلاً. ومن ثم ّ فإن الحجة الأقوى لأصحاب هذه النظرة هي أن الرسوب رادع للتلميذ بالرغم من أنه مكلف في الوقت والجهد والنفقات[1].

أما الفئة الثانية فتضم علماء النفس الذين يرون أن الرسوب المبكر لا يؤدي إلى تحسن في التحصيل الدراسي، وإنما على الأغلب يأتي بنتائج عكسية على التلميذ، لذا فإنهم لا يؤيدون الرسوب لما له من آثار سلبية على التلميذ ومنها:

-عدم القدرة على التكيف مع الآثار الاجتماعية والأكاديمية الناتجة عنه والتي تؤدي على الأغلب إلى قلة الثقة بالنفس، وربما يرجع ذلك إلى وصف هؤلاء التلامذة بأنهم فاشلون أكاديمياً من قبل المعلمين والزملاء والأسرة.

-تكوين التلميذ انطباعات سلبية عن نفسه نتيجة التوقعات السلبية عن نتائجه من معلميه ومحيطه.

-حاجة التلميذ إلى التكيف مع بيئة جديدة أو معلمين جدد أو حتى زملاء جدد أصغر منه سناً، مما قد يؤدي إلى تدني تحصيله.

-كما أن له آثاراً سلبية على احترام الذات والأداء الأكاديمي، حتى الآثار غير الأكاديمية كالجريمة.

-يؤدي أحياناً إلى تسرب التلميذ من المدرسة نتيجة لتراخي القوانين مما يحرم التلميذ من حقه في متابعة تعليمه.

---

[1] التميمي ,مرجع سابق,ص320

لرسوب يترك آثاراً سلبية على المدرسة، إذ أن تفاوت أعمار التلامذة في الصف الواحد، وخاصة إذا كان الرسوب متكرراً، يجعل التعليم أكثر صعوبة إذ على المعلم تلبية احتياجات المتعلمين برغم اختلافها بينهم[1].

- يمنح التلميذ فرصة أخرى، فيؤدي إلى ضياع فرصة أمام غيره من الراغبين في التعليم، ومن ثم زيادة تكاليف التلميذ لازدياد عدد السنوات اللازمة لتخرجه[2].

-يؤخر التحاق التلامذة بسوق العمل فينعكس على مستوى الدخل القومي[3].

نجد أن آثار الرسوب خطيرة جداً على الفرد والمجتمع، ومن ثم يجب علينا ألا نتبادل الأدوار فيما بيننا بتأييده أو رفضه لأن التسامح مع التحصيل المتدني للتلامذة سيخرج أشخاصاً غير مؤهلين للعمل الأمر الذي سينعكس بدوره على المجتمع، وفي المقابلّ فإن الرسوب المبكر قد يكون له نتائج خطيرة على الفرد ومستقبله. وهذا الأمر يوجب علينا التعاون من أجل علاج الرسوب لتجنيب الفرد والمجتمع الآثار السلبية الناتجة عنه بدلاً من الانشغال برفضه أو تأييده.

التسرب :وهو المظهر الآخر المهم للهدر والضياع والتبدد للموارد التي يتم استخدامها في العملية التعليمية، وخاصةً في المراحل الأولى من الدراسة في التعليم الأساسي، وفي المناطق الريفية، والمناطق الأقل دخلاً، والأكثر فقراً، إذ تشتد حاجة الأسر إلى عمل أبنائها لمساعدتها في توفير متطلبات العيش نتيجة انخفاض دخول الأسر هذه، ومن ثم ترك أبنائهم الدراسة بسبب ذلك، مع العلم أن معظم من يترك الدراسة ويتسرب من التعليم هم في الغالب من المسجلين في السنوات الأولى للدراسة، والذين يتحولون بعد فترة معينة إلى أميين أي يفقدون ما تم حصولهم عليه من تعليم لانخفاض مستواه، ومحدوديته، الأمر الذي يسبب هدراً وضياعاً وتبديداً اقتصادياً للموارد التي أنفقت على تعليمهم. لا شك أن الرسوب، وخاصةً المتكرر منه يقود إلى التسرب، والذي يمثل هدراً وتبديداً مضاعفاً للموارد عبر الرسوب أولاً، ومن ثم التسرب ثانياً، أي ارتفاع كلفة تعليم التلميذ

---

[1] نفس المرجع,ص321

[2] الرشدان,2005,مرجع سابق,ص255

[3] البوهي فارق شوقي, الرسوب في التعليم الإبتدائي بدولة البحرين، مجلة التربية المعاصرة،العدد2 ,1993,ص123

ابتداءً بسبب الرسوب، وضياع وهدر هذه الكلفة بتسربه بعد ذلك، وهو ما يعني ارتفاع كلفة العملية التعليمية، وانخفاض مخرجاتها نتيجة الرسوب والتسرب[1].

مفهوم التسرب وتعريفاته:

إذا كان الرسوب هدراً جزئياً ّ فإن التسرب هدر كلي ويشكل خسارة فادحة مادية ومعنوية. فالنفقات التي أنفقت على التلميذ تصبح عديمة الفائدة والقيمة، لأنه غالباً ما يرتد إلى الأمية، وخاصةً في المرحلة الابتدائية،كما أن العناصر المتسربة تغدو عوامل هدم وتقويض للمجتمع خاصةً إذا خرج التلميذ إلى الشارع لا إلى جهة ترشده إلى جادة الصواب لأن مجالات العمل المفتوحة أمام المتسرب قليلة إن لم تكن معدومة.

ومفهوم التسرب يختلف في جوهره من مجتمع إلى آخر ومن نظام تعليمي إلى آخر وذلك تبعاً للقوانين والأنظمة التعليمية والسياسية المتبعة في كل بلد، ولذلك فإن مفهوم التسرب في ٍ بلد ما قد يعني ترك التلميذ المدرسة قبل إنتهاء المرحلة الابتدائية الإلزامية ومن ثم لا يعد ضمن هذا المفهوم متسرباً إذا ترك المدرسة بعد نهاية هذه المرحلة،

وفي الوقت نفسه وحسب أنظمة ٍ بلد آخر يعد متسرباً من المدرسة لأنه لم ينه المرحلة التعليمية الأساسية والثانوية التي على أساسها تبنى خطوات حياته المستقبلية[2].

ويعرفه توماس وبيج بأنه: " ترك الشخص المدرسة قبل إكمال دراسته.

وتعرفه اليونسكو :بأنه ترك المتعلم للمدرسة في أي صف من صفوفها قبل إكمال المرحلة الدراسية " (Unesco1972). والتسرب ليس بالمشكلة الجديدة على التربية والمدارس، فهذه المشكلة موجودة في جميع البلدان كما أنها لا تقتصر على جنس دون الآخر أو على طبقة اجتماعية أو اقتصادية دون الأخرى أو على منطقة دون الأخرى ولا يمكن أن يخلو واقع تربوي منها إلا أنها تتفاوت في درجة حدتها وتفاقمها من مجتمع إلى آخر ومن مرحلة دراسية إلى أخرى كما أنه من المستحيل لأي نظام تعليمي أن يتخلص منها نهائياً مهما كانت فعاليته أو تطوره فهي بمثابة الوباء الذي

---

[1] خلف فليح حسن, إقتصاديات التعليم وتخطيطه، أريد عالم الكتب الحديثة,2007,ص ص257-259

[2] نصر الله,2004,ص476

يفتك بالفرد والمجتمع على اختلاف بيئاته وفئاته[1]. ويعاني التعليم بصفة عامة والتعليم الابتدائي بصفة خاصة من مشكلة التسرب التي تتمثل في انقطاع التلامذة عن الدراسة دون إتمام هذه المرحلة وهذه المشكلة معقدة جداً في أسبابها وعواملها فليست جميع أسبابها، تعليمية أو اجتماعية، أو اقتصادية، وإنما تعود أسبابها لجميع هذه العوامل بدرجات متقاربة بالنسبة للتلميذ وبالنسبة للبلد الذي تحدث فيه هذه المشكلة[2].

مما سبق نجد أن هذه المشكلة لها نتائج خطيرة على الفرد المتسرب في المقام الأول وعلى وأسرته ومجتمعه في المقام الثاني، وخاصةً في المجتمعات النامية، إذ تحرم فئة كبيرة من التلامذة من إتمام تحصيلهم العلمي، ومن ثم تحرم المجتمع الذي يعيشون فيه من عطائهم المتوقع لصالح وفائدة هذا المجتمع فهي تزيد نسبة الأمية والبطالة، الأمر الذي يضعف البنية الاقتصادية الإنتاجية للمجتمع. كما أنها تزيد من حجم المشكلات الاجتماعية كالانحراف والجنوح والسرقات والاعتداء على الغير وغيرها من المشكلات، مما يجعل اهتمام ا¬تمع ينشغل وينصب على محاولة معالجة هذا الخلل الكبير بدل الانشغال بالحد من أسبابه وأهمها التسرب.

الآثار الناتجة عن الهدر التربوي:

الآثار التربوية :أن الرسوب والتسرب يؤثران على كفاءة التعليم نفسه، فمكوث الراسب لفترة طويلة مما يؤدي وبسبب محدودية المقاعد البيداغوجية إلى التقليل من فرص قبول طلاب آخرين يرغبون في التعليم، أما بالنسبة للمتسربين، ونظرا بعدم تحقق الأهداف التعليمية المرسومة لأنهم يشكلون فئة محدودة التعليم لا تستطيع التعامل الجيد مع التقنيات الحديثة ومطالب الحياة المختلفة. كما أن التسرب في المراحل الأولى من التعليم يعد العامل الأساس في انتشار الأمية.

الآثار النفسية :نتيجة الفشل المتكرر تتكون لدى الراسب مشاعر النقص والفشل والإحباط النفسي قد يؤدي به إلى إتخاذ سلوك عدواني إتجاه الآخرين. كما المتسرب وفي كثير من الأحيان يتكون لديه شعور بالبعد عن

[1] دروي هنادي منى,مرجع سابق,ص23
[2] المطوع, مرجع سابق,ص193

القيم الإجتماعية والأخلاقية والدينية.

الآثار الاجتماعية :تتمثل المشكلة الاجتماعية كون المتسرب أو الراسب لا يمتلك صفات المواطن الصالح على النحو الذي ينشده المجتمع، فيكون بذلك أقل قدرة على التكيف الاجتماعي، كما تزداد معاناة والقلق على مستقبل أبنائها وشعورها بالفشل وخيبة الأمل، بالإضافة إلى أن التسرب يزيد من حجم المشكلات الاجتماعية كالانحراف وجنوح الأحداث.

الآثار الاقتصادية :إن الخسارة المادية يمكن إداراتها بحساب مصاريف الطالب الواحد، وحساب أعداد السنوات التي يحتاج إليها الراسبون لتخرجهم، وحساب أعداد المتسربين والتي كلها تنعكس بالسلب على اقتصاد الوطني، مما لا يتيح فرصة للإنفاق على تحسين توعية التعليم.

ومن الآثار ناجمة على التسرب والرسول والانقطاع عن الدراسة فيما يلي:

♣الهدر يحرم الطلبة من التعليم، وبالتالي يؤدي إلى نقص فرص الترفيه في السلم الاجتماعي.

♣خسارة للأسرة في فقدانها عاملا يضاف إلى قوتها المادية والمعنوية[1].

♣يتسبب المتسرب في إهدار للأموال التي أنفقت عليه.

♣يمنح فرصة أخرى، فيؤدي إلى ضياع فرصة أمام غيره من الراغبين في التعليم لإزدياد عدد السنوات اللازمة لي تخرجه[2].

♣انخفاض مستوى الوعي التربوية والسياسي لدى جزء كبير من أبناء المجتمع، وهذا من شأنه أن ينعكس في قلة وعيهم بالأخطار التي تحبط بهم[3].

♣يؤخر التحاق الطلبة بسوق العمل فينعكس على مستوى الدخل القومي[4].

♣يتسبب في ضياع الجهود البشرية النهوض بالأوضاع التعليمية لمستويات أفضل وعدم تحقيق النتائج المرجوة في ميدان التربية[5].

الأسباب المؤدية للهدر التربوي:

تتعدد الأسباب المسببة للهدر التربوي ومن أهمها:

---

[1] دروي هنادي منى,مرجع سابق,ص26

[2] الرشدان2005,مرجع سابق,255

[3] السعودوالضامن,1990,ص15

[4] البوهي,مرجع سابق,ص123

[5] الحقيل ,1993,ص198

أسباب مدرسية (تربوية تعليمية):تعتبر المدرسة المؤسسة الثانية بعد الأسرة في تكوين شخصية الطفل تربوية ونفسيا وإجتماعيا يلقن فيها المعارض والخبرات التي تنفعه في حياته العملية وتؤدي قلة العدالة في للتعامل والتمييز بين التلاميذ داخل الصف والعقاب بكل أنواعه البدنية والنفسي من قبل المعلم وإدارة المدرسة للتلميذ وصعوبة بعض المقررات الدراسية والاكتظاظ داخل حجرة الدراسة وسوء الإضاءة والإمتحانات والشعور بالفرق الشاسع بين قدراتهم على التحصيل والإنجاز بين قدرات زملائهم سواء نحو الأسواق أو الأحسن من أسباب الهدر التربوي هي نحتاج سوء التوافق والتوصل مابين المعلمين والتلاميذ، أو ما بين التلاميذ والإداريين والمستشارين، أو ما بين التلاميذ وأنفسهم. إذا غالبا ما تتروح ردود فعل المسؤولين ضمن المؤسسات التعليمية مابين[1]:

–عدم تلبية المناهج لرغبات والميول حاجات التلاميذ مما يؤدي إلى عدم رغبة التلاميذ بالمدرسة.

–ضعف التواصل بين المدرسة وأولياء أمور التلاميذ.

–طريقة التعامل الإدارة المدرسية التسلية مع التلاميذ تؤدي إلى دفعهم إلى التغيب عن المدرسة.

–سوء الظروف الشمالية المدرسية مثل عدم توفر الإضاءة والتدفئة في الشتاء أو التكييف في الصيف.

–عدم مناسبة بعض أساليب التدريس التي يستعملوها المعلمون مما يتفرج التلاميذ من بعض الدروس[2].

–نهج المتفرج أو المتاحف على الوضع وهنا يتم التغاضي عن مشكلات التلاميذ وإهمالهم أو التقليل من شأنها وربطها بمعطيات الظروف عامة يصعب التحكم فيها (تفكك الأسرة، تنامي العنف في المجتمع وغيرها من القضايا التي تكسب إلى الوضعية الاجتماعية والإقتصادية والإجتماعية في البلاد).

– نهج التدخل عن طريق تطبيق القانون بكيفية صارمة، الأمر الذي يؤدي

---

[1] عفاف,2003,ص105

[2] محمد حسن,2002,ص143

إلى طرد التلاميذ المشاغبين، والاعتماد على العقوبات الصارمة والمتكررة مما يسهم في تنمية الظواهر السلبية وفي مقدمتها الهدر التربوي والعزف.

– نهج إصلاح "ذات البين" إذا يقوم بعض المعلمين المتطوعين إلى جانب بعض الإداريين بمبادرات لإصلاح هذه المشكلات والحد منها إلا أن أغلب هذه المبادرات تسلك أسلوب المهادنة مما يسهم في تهدئة هذه المشكلات وليس علاجها الأمر الذي يرجح إمكانية نعاودها كلما سنحت الفرصة بذلك[1].

ومن **الأسباب التربوية المسببة للهدر التربوي :**عدم ملائمة المنتج الدراسي القدرات وإمكانات المتعلمين فالمنهج الدراسي الذي يعاني من الجنود، وعدم ملائمتها لإهتمامات المتعلمين وعدم إرتباطه بحاجات المجتمع الأساسية، وعدم إهتمامهم بالظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع التلاميذ يؤدي إلى خفض رغباتهم ودوافعهم في متابعة التعلم أو الوصول إلى مستوى تحصيلي مرتفع.

بالإضافة إلى عدم توفر الأطر التربوية والتعليمية المؤهلة الرعاية مواهب التلاميذ وقدراتهم القادرة على التواصل معهم بشكل إيجابي وعرض المادة الدراسية عليهم بصورة حسنة، فضلا عن عدم إستيفاء البيئة المدرسية للشروط التربوية والصحيفة[2].

أسباب اجتماعية وأسرية :فالبيئة الأسرية الهادئة التي يسودها الإطمئنان والمحبة تنعكس إيجابا على أطفالها مما يجعلهم على أتم استعداد للعمل والانجاز، أما البيئة الأسرية التي تعاني من التقدم فستؤثر سلبيا على الأبناء لأن هذا التقدم سيحرم الأبناء من أحد الوالدين، وسيؤدي التي تشتتهم بين الأسرة أسرة الأب وأسرة الأم وبذلك يدخل الأطفال في شبكة من العلاقات الأسرية الجديدة والتي ربما تتعارض مع مصادر تنشئتهم الاجتماعية الأولى،

الأمر الذي يبعدهم نفسيا عن التعليم والتحصيل ويجعلهم أسرة لعقد توجهاتهم وانتماءاتهم الجديدة مما قد يسبب ضعف تحصيلهم الدراسي،

---

[1] السباعي خلود, الوساطة المدرسية , مبرارات التخصص وبيداغوجيا العمل، مجلة علوم التربية، العدد 56,ص 17

[2] رويلف واخرون, الإهدار الكمي في التعليم العام والمهني في العراق العام الدراسي ،2004/2003مجلة الدراسات التربوية، العدد4 ,2008,ص108

وخروجهم عن النظام في المدرسة، ومن الأسباب الاجتماعية المسببة للهدر التربوي العادات والتقاليد البالية التي لا تزال تتمسك بها الكثير من الأسر في المناطق الريفية فيما يخص تعليم البنات.
فمثل هذه الأسر لا تعبر أي اهتمام أو قيمة التعليم بناتها بل أنها في كثير من الحالات تجبر بناتها على التسرب إما لمساعدتها في الأعمال الزراعية أو لتزويجها[1].

أسباب اقتصادية :إن الوضعية السائدة في الأسرة هي أحد العوامل التي لها تأثير فعال على الحياة الدراسية للأبناء سواء في الالتحاق بالمدرسة أو في مواصلة الدراسة، فانخفاض المستوى المعيشي للآباء في بعض المناطق خاصة الريف والبدو والرحل وبالتالي عدم قدرة الأب على تزويد الأبناء بنفقات ومصاريف الدراسة مما يجعل بعض الأبناء مضطرين للتوقف عن مزاولة دراستهم، ونلاحظ أن بعض الأسر تعمل على تشغيل أبنائها في سكن مبكرة وهذا ما يدفع الآباء إلى إدماج أبنائهم في الحياة العملية وتفضيل عالم الشغل عن المدرسة، كما يقول أحد
المختصين في التربية أن بعض الأسر تعتبر الطفل مصدر من مصادر الدخل ويتضح مما سبق أن الأوضاع بث الاقتصادية لها السلام كبير في إحداث ظاهرة الهدر التربوي فلقد أشار إلى ذلك (عبد الرحمان الملا) قائلا أن تحسين الأوضاع الاقتصادية في المجتمعات قد يكون عوامل دافعة التقدم إلى أن تحسن الأوضاع الاقتصادية من جانب آخر يساهم في إحداث الهدر التربوي إذا لم يكن الآباء على وعي وإدراك بأهمية العلم[2].

اسئلة الخروج من المحاضرة:

1. ما هو تعريف الهدر التربوي؟ وما هي أشكاله الرئيسية؟
2. ما هي الأسباب الأكثر شيوعًا للهدر التربوي؟
3. كيف يؤثر الهدر التربوي على الفرد والمجتمع بشكل عام؟
4. ما هي الاستراتيجيات التي يمكن أن تُساعد في الحد من الهدر التربوي؟

---

[1] نفس المرجع,ص109
[2] دروي هنادي منى,مرجع سابق,ص 33

5. كيف يمكن للحكومات والمؤسسات التعليمية العمل معًا للحد من التسرب المدرسي؟

خاتمة:

في ختام هذا الطرح حول **اقتصاديات التربية**، يتضح لنا أن التعليم لم يعد يُنظر إليه كحق أساسي فحسب، بل أصبح استثمارًا استراتيجيًا ومحركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. إن فهم العلاقة بين التعليم والاقتصاد يُبرز أهمية تخصيص الموارد التعليمية بكفاءة، مع مراعاة تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع. فالتعليم يُسهم في بناء **رأس المال البشري**، الذي يُعتبر من أهم العوامل المؤثرة في الإنتاجية والابتكار والتطور التكنولوجي، كما يُعزز القدرة التنافسية للدول على المستوى الدولي. وعبر السياسات التعليمية المدروسة بعناية، يمكن للمجتمعات تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق توزيع عادل للفرص والموارد. علاوة على ذلك، يُسهم التعليم في دعم أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز الوعي البيئي والاجتماعي، ودفع عجلة النمو الشامل الذي يستفيد منه جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية. من هنا، يُصبح من الضروري النظر إلى التعليم ليس فقط كأداة للنمو الفردي، بل كوسيلة استراتيجية لبناء مجتمع متماسك واقتصاد مزدهر قادر على مواجهة تحديات المستقبل. ومن خلال الاستثمار الفعّال في التعليم وتطوير السياسات الاقتصادية الداعمة له، يمكن للدول أن تضمن تحقيق تطور مستدام يُسهم في تحسين مستويات المعيشة، ويدعم الاستقرار الاجتماعي، ويُرسخ أسس التقدم الحضاري. لذا، فإن فهم **اقتصاديات التربية** يُعدُّ عنصرًا محوريًا لأي مشروع وطني يهدف إلى تحقيق التقدم الشامل والارتقاء بالمجتمع نحو مستقبل أفضل.

قائمة المراجع

1. -ابن منظور,لسان العرب,دار المعارف,القاهرة,
2. -البوهي فاروق شوقي, التخطيط التعليمي ,دار قباء,2001

3. -الرشدان هبة الله , اقتصاديات التعليم,ط1,دار وائل للنشر والتوزيع,2001
4. -المطوع حسين محمد جمعة, اقتصاديات التعليم,الامارات العربة للنشر والتوزيع,1987
5. أحمد عثمان حميد ، أساسيات التمويل الإدارى واتخاذ قرارات الاستثمار ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1983
6. -التميمي ايمان محمد رضا,الرسوب في المدارس اسباب وعلاج,مجلة جامعة القدس المفتوحة,العدد34 ,2014,ص316
7. الدريج محمد , الدعم التربوي وظاهرة الفشل الدراسي,سلسلة الدفاتر في التربية, الرباط,1998,
8. الرشدان عبد الله ,في اقتصاديات التعليم,ط2,دار وائل للنشر والتوزيع, 2005.
9. -المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، البقاء من أجل الاستدامة (رؤية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "ألسكو" لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي حتى عام 2030 يناير,2017
10. -السباعي خلود, الوساطة المدرسية , مبرارات التخصص وبيداغوجيا العمل، مجلة علوم التربية، العدد 56,
11. -البوهي فارق شوقي, الرسوب في التعليم الإبتدائي بدولة البحرين، مجلة التربية المعاصرة،العدد2 ,1993,
12. بن ونيسة ليلى ، اقتصاديات وسياسات التعليم ، **محاضرات موجهة للسنة الثانية ماستر اقتصاديات العمل** ، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر ، كلية العلوم اقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير، ، 2019-2020
13. -تغريد قاسم محمد أيوب تراب ، اقتصاديات التعليم و أثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، العدد ،26المجلد ، 2021
14. -تقرير أهداف التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2017،
15. لعنتيري دنيه,قيشي فاطمة الزهراء,اقتصاديات التعليم واثرها على التنمية الاجتماعية جمهورية فنلندا نموذجا,مذكرة ماستر,تخصص اقتصاديات العمل,جامعة ابن خلدون,تيارت,2022,

16. -عبد الله زاهي الراشدان، **اقتصاديات التعليم** ، الطبعة الثالثة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ،2015
17. -سمية قيرع، وايمان حمراوي ، **أهمية التعليم الإلكتروني في تعلم العربية المرحلة الثانوية السنة الثالثة نموذجا**، مذكرة ماسترتخصص ليسانيات تطبيقية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ،2020
18. _صلعة سمية، **اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية** ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، ،2016
19. -نواف العدواني، **اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر وتوزيع، عمان، الأردن، ,2007
20. -ناجية سليمان عبد الله و أ. كريم عايش، واقع اقتصاد المعرفة في منظومة التعليم و البحث العلمي في ضوء استراتجيات التنمية المستدامة بالدول العربية، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا /برلين**، ،2021
21. -مرزوق يوسف الغنيم، **اقتصاديات التعليم**، الطبعة الأولى، مكتبة الكويت الوطنية، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الكويت,2012
22. -محمد دهان ,مريم زغاشو,دور التلعيم في تحقيق التنمية المستدامة,ملتقي دولي الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضرلتحقيق التنمية المستدامة 10-11ديسمبر2018,
23. -عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء، عمان، الأردن، ،2016
24. -مدحت أبو نصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة (مفهومها، أبعادها، مؤشراتها،) المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة،مصر ،2017
25. -راندا عبد العليم المنير، التعليم من أجل التنمية المستدامة في منهج رياض الأطفال، مركز ديبونو لتعليم التفكير، عمان، الأردن، ،2015

26. -منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، خارطة الطريق لتنفيذ برنامج العمل العالمي بشأن العليم من أجل التنمية المستدامة، 2014،
27. -منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تقرير عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل الاستدامة "رسم معالم التعليم في المستقبل، " 2012،
28. =منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تقرير عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل الاستدامة "رسم معالم التعليم في المستقبل، " 2012،

29. _مزهود نوال، محاضرات اقتصاديات التربية، ماستر02، علم اجتماع التربية، جامعة جيجل، دت،
30. _فيصل بوطيبة، العائد من التعليم في الجزائر، دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009،
31. _رضا حسين محمد عبد الرحمان، العوائد التعليمية: تصنيفاتها ونظريات قياسها، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، مج15، ع15، 2021،
32. محمد النصر حسن محمد، أمال محمد إبراهيم، عائدات التعليم، ع33، مجلة كلية التربية بقنا، جامعة جنوب الوادي، 2018،
33. مطاوع عصمت ابراهيم, الإدارة التربوية في الوطن العربي، أوراق عربية – عالمية، بدون طبعة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع,1998.
34. قرساس حسين,مطبوعة في الادارة وتخطيط التربوي,السنة الثانية علوم التربية,2018-2019
35. حميد محمد,الهدر التربوي في مرحاة تعليم الاساسي,رسالة ماجستير غير منشورة,جامعة الازهر ,غزة, 2000,
36. دروي هنادي منى وبجة احلام,اسباب الهدر التربوي من وجهة نظر اساتذة التعليم متوسط,مذكرة ماستر,جامعة ابن خلدون تيارت,تيارت,2022\2023,
37. مرعشلي نديم ,مرعشلي أسامة,الصحاح في اللغة العربيةوالعلوم,ط1,دار الحضارة العربية,بيروت, 1974,

38. حديد يوسف,مشكلة الرسوب المدرسي (اتجاهات ورؤى),مجلة الواحات ,العدد10,,2010
39. سميرونجن, **التحصيل الدراسي بين التأثيرات الصفية ومتغيرات الوسط الإجتماعي**, مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية. العدد4 ,2014,
40. عثمان ابراهيم, **علم الإجتماع التربوي**، جامعة القدس المفتوحة.,1993,
41. عطوي جونت عزت, **الإدارة المدرسية الحديثة**، دار الثقافة للنشر و التوزيع, الاردن,2004
42. حلوم محمد على, النجاح في الدراسة والحياة وأسباب الرسوب في الإمتحان، مطابع المؤسسة تشرين
43. خلف فليح حسن, إقتصاديات التعليم وتخطيطه، أريد عالم الكتب الحديثة,2007,
44. رويلف واخرون, الإهدار الكمي في التعليم العام والمهني في العراق العام الدراسي ،2004/2003مجلة الدراسات التربوية، العدد4 ,2008,